دفتر اولاد که ایلچه کتابلری بیان ایدر

قللی لی ولیلة امیر حسن

مختصر

ملتقی

چوبوق خضر اوغلی

احمد ده چلبی

قال ابن عباس رضی الله عنهما من سمع صوت الرعد فقال سبحان الذی یسبح الرعد بحمده والملائکة من خیفته وهو علی کل شیء قدیر فان اصابته صاعقة فعلی دیته شرح الشرعة

قال عم العالم والمتعلم اذا مرا علی قریة ولم یأکل من طعامهم ولم یشرب من شرابهم دفع الله تعالی عذاب اهل القبور اربعین سنة وان اکل ... وشرب من طعامهم دفع الله تعالی العذاب ... الحیوة القیمة من تحفة الفوائد

تاریخ تحریر بودر که ... بکر طوقا ... الثلثا ... مرحوم اولوب ... مدفون اولدی رحمة الله علیها امین وسلام الداعی

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت الفاء لازمة لها قال سيبويه في قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما زحلقت الفاء الى الخبر كراهة ان يوالى بين حرف الشرط و الجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء لم يلا صقها فعل فلا يليها الا الاسم وتستعمل في الكلام على وجهين احدهما ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما يقال جاني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه والثاني ان يستعملها اخذا في كلام مستانف من غير ان يتقدمها كلام ومنه ما ياتي في اوايل الكتب وبعد من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا لم يحذف المضاف

اليه فلم يبنى وترك منصوبا على الظرفية و العامل فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها النايبة عن الفعل لا يعمل في الظروف خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من حمد الله ان الطف ولا المظه على معنى اردت ان المظه بعد الفراغ من حمد الله لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم يجوز في اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف خارج وجعله منصوبا باما وذلك لانهم اذا كانوا ممن يمنع تقديم معمول ان عليها فهم لتقديم معمول معمولها عليها امنع واما اذا قلت اما اليوم فانا خارج فانت بالخيار ان شئت اعملت اما وان شئت اعملت خارجا لعدم المانع واما اذا قلت اما زيدا فانا ضارب لم يعمل في زيدا الضارب لان ما لا يعمل في المفعول به واذا قلت اما زيدا فاني ضارب فالمسألة ممتنعة

عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد فانه
اجاز نصب زيداً بضارب وجعل لاما خاصية
تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد نقل بعض
المتاخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي
الدرداء رضي الله عنه اما بادي بدي فاني
احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان بادي
منصوب على الحال من الضمير المستكن في
احمد الله والعامل فيه هو يعني احمد فقد عمل
مع وقوعه في خبر ان فيما تقدمها ولا يمكن ان
يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظرف
وفاقا ولاعمال المظهر مانع اخر وهو وقوعه
في صلة ان وشيء مما في خبرها لا يتقدمها **قوله**
جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه
بين النحو والملح ظاهر وهو الصلوح باستعمالهما
والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل
في الطعام صلح والا فسد وكذا النحو ان استعمل
في الكلام نحو عرف زيد عمراً برفع الفاعل ونصب

المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهيم
المراد واذا لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب
المفعول فسد ولم يخرج عن الانتفاع به وجاعل النحو
مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون
وصفا لله تعالى لكون الاضافة غير محضة لانها
اضافة اسم الفاعل الى المفعول على معنى انه يجعل
النحو في الكلام كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف
والصفة ان يتطابقا تعريفا وتنكيرا بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله
تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون
الصفة لكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى
لا يقال اضافة اسم الفاعل الى المفعول انما
يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال
فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى
الماضي نحو زيد مالك عبيده امس او زمان
مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت الاضافة

حقيقة والمعنى ههنا على المضي لان جعل النحو
في الكلام كالملح في الطعام شيئ قد وجد قديماً
ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث اوقع
مالك صفة لله لانا نقول هذا لا يستقيم فيما
نحن بصدده لان اسم الفاعل ههنا لو لم يكن
في معنى الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل
وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون
اضافته في حكم الانفصال وانما قلنا انه قد عمل
لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو
من افعال القلوب المستدعية للمفعولين
الممتنعة الاقتصار على احدهما وقد عمل في الثاني
وهو اما الكاف وحده في قوله كالملح ان جعلناه
اسماً او الجار والمجرور مع المتعلق به المحذوف
ان جعلناه حرف جر كما شهادة نحو الكلام واذا
عمل في الثاني عمل في الاول والا يلزم الا
قتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب
ان يكون عاملاً في الاول وان يكون الاضافة

غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل
سكناً فان قلت اجعل جاعلاً ههنا من الجعل
بمعنى الخلق ومثله قوله تعالى وجعل الظلمات
والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال
من النحو دون المفعول الثاني فيتاتى لك
جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن بان
يوجه الكلام على هذا لكن التزامه تكلف بعد
تعسفاً من جهة المعنى ولا بنصبنا جاعل على
الحال او على المدح ولا برفعنا على انه خبر مبتدأ
محذوف وحده قوله مؤيد الاسلام مجرور
على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل
ههنا قد تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي
قوله لا زال كاسمه مسعوداً هذه الجملة
مع سابقتها جملة معترضة بين اسم ان
وخبرها ولا محل لها من الاعراب والاوجه
ان يجعل كاسمه خبراً للا زال ومسعوداً بدلاً
منه اي لا زال كائناً كاسمه او مثل اسمه

لا زال مسعودا **قوله** لما استظهر مختصر اي
حفظه وقرأه عن ظهر القلب ولما هذه ظرف
بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة بعدها
والعامل فيها اردت اي اردت تلميظه وقت
استظهاره والجملة اعني اردت مع ما
عمل فيه مرفوع المحل على الخبرية لان اي فان
الولد الاعز مراد مني تلميظه او مريد
انا تلميظه واضافة المختصر الى الاقناع تشبيه
ان يكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم
اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في
قولهم سرنا ذات مرة اي سرنا مرة مختصة
بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في
يحفظه جاز ان يعود الى الولد فيكون
من باب اضافة المصدر الى الفاعل وذكر
المفعول متروك اي يحفظه اياه ويحتمل ان
يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك

اي تقديره لحفظ المختصر الوالدية

قوله واحاط بمفرداته حفظا انتصاب حفظا على
انه تمييز اي احاط حفظه بمفرداته وكذا انتصاب
معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا **قوله**
واتقن ما فيه
وما اسم موصول والموصول لجملة الظرفية اعني
فيه صلته لسده مسد حصل او كان ومن
التبيين بيان له وانه اعني من التبيين ظرف مستقر
منصوب المحل على انه حال من الاسم
الموصول او من الضمير المستكن في فيه و
العامل فيه اتقن او الظرف المستقر اعني فيه
كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من
التبيين وانه اعني من التبيين وان كان حالا
الا انه يغني غناء التمييز في دفع الابهام لان
من فيه للبيان فان قلت اي
فرق بينه في دفع الابهام ههنا وبين التمييز
بعده اعني معنى ولفظا قلت الابهام الواقع
اياه من هو الابهام الكاين في الاسم

الموصول والابهام الواقع اياه التميز هو الابهام
الكاين فى مضمون الجملة اعنى وقوع
الاتقان على مفعوله لان اتقان الشيء قد يكون
باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه و
قد يكون باتقانهما جميعا الى غير ذلك من
المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع الابهام
وتبين المراد قوله ان المظ اى اطعمه واذيقه
والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام فى الفم
وقد يكنى به عن الاكل لانه من روادفه
وتواليه قوله والحبر المدقق والحبر فى الاصل
واحد الاحبار ويقال للرجل العالم بتحبير الكلام
حبر والفتح والكسر لغتان فيه كذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح قوله حتى يعلق بطبعه من لفظه
الحلو من لفظه ظرف مستقر منصوب المحل على
الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول
اعنى ما يمج ولا يجوز هنا ان يكون حالا من
الضمير المتصل بمن لان شيئا مما فى حيز الصلة

لايتقدم على الموصول قوله فوجدت اكثرها
تعاورا التعاور التداول يقال اعتوروا
الشيء وتعاوروه اى تداولوه فيما بينهم
وانتصابه على التميز قوله كواهة ما فيها
من الاشياء المعادة وانتصاب كواهة على
انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى
المفعول وذكر الفاعل متروك اى كراهتى ما
فيها قوله ونفيت عن كل منها ما
تكرر اى عن كل واحد منها ما تكرر والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما فى قوله تعالى
وكلا اتيناه حكما وعلما وما فيما تكرر مصدرية
والمستكن فيه ضمير كلا اى نفيت عن كل
واحد منها تكرره ولا يحسن ان يكون
موصولة لان المنفى هو التكرر دون المتكرر
قوله استثقالا للمعاد وانتصابا استثقالا و
استقلالا على انهما مفعول لهما ولا انتصاب
بهما على الحال بمعنى مستثقلا او مستقلا

لفساد المعنى م

والاستقلال م

ايضا وجوا راد بالمعاد المذكور وهو بمعنى
المصدر دون المفعول بمثل ما تقدم والمفاد
اسم مفعول والمراد به الصبي المقدم ذكره
واللام فيه للعهد او كل من يستفيد
منه واللام للجنس **قوله** غير مدخر انقضا غير
على انه حال من الضمير المتكلم المتصل به نصفيه
وجاز مدخر بالدال والذال المدغم فيه منقلب
من تاء الافتعال ومثاله ادكر واذكر
وقد حكم البيان ايضا نحو اذدكر **قوله**
الاما انه محل الموصول هنا اما منصوب على
الاستثناء او على البدل من ذكر شي اي
لم اطو الا ذكر ما انه بحذف المضاف واما مجرور
على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز
ان يكون بدلا من الضمير المتصل بالمسائل
لما لفساد المعنى وكذا محل ما في قوله الاما كان
بالزيادة حريا منصوب اما على الاستثناء او على
البدلية من شيء **قوله** ويستفي اي يغتنم والغنم

والثالث ج

بمعنى

بمعنى الغنايم واضافته الى الاثار من باب خاتم
فضة اي مغانم من اثاره لان المغانم هي الاثار
اي الثمرات الحاصلة منه **قوله** وكسرته
اي طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار
من كسر الطاير جناحيه اي ضمهما اليه
للوقوع وانقض **الباب الاول**
في الاصطلاحات النحوية **قوله** كل لفظة دلت
على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا
غير واقعة موقعها لما فيها من التعرض
لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف والتعريف
انما يكون للحقيقة لا الافراد ثم التعريف
مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها و
قد احترز بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة
في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد
والنصب والخط وقد اعترض بان المنوي
في اذ يضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ
به فاجيب بان اللفظة تتناول ما كان

قوله كل لفظة دلت انما
التي بكلمة كل لانه لو لم يات بها
يلزم الغبيان لزوم الفساد ان لفظة
لفظة عام يتنا ول زيدا وعمروا وبكرا
او غيرها والدلالة صفة عامة موجودة
في زيد وعمرو وبكر وغيرها فاقرون
الصفة العامة بلفظ عام يتحصن
ذلك اللفظ في عمومه فلو قال لفظة
دلت على معنى لكان مفاده جميع
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع
كلمة وليس كذلك بل كل واحد
منها من اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع كلمة فاستقام الكلام

افتاح

ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به حكما
والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به
حقيقة فهو ملفوظ به حكما بدليل اسناد
الفعل اليه وصحة تاكيده والعطف عليه
وغير ذلك من الاحكام القيد الثاني كونها
دالة على معنى وقد احترز به عن المهملات
المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو جسق
ومجب وجسق مثلا وغير ذلك من الالفاظ
التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين ا
اعني اللفظة والدالة يشبه ان يكون كل واحد
منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها
فيه وفصلا لها ايضا بالنسبة الى الذي لا يشار
كها فيه القيد الثالث كون ذلك المعنى الدالة
هي عليه مفردا وقد احترز به عن مثل الرجل
فانه يدل على معنيين احدهما التعريف وثانيهما
الذكورة مع الادمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة
هكذا ذكره الزمخشري في حواشيه فان قلت

من التعريف للرجل

اليس قد خرج امثال هذا بالافراد الموذن بي
التاء في لفظة قلت ان مثل الرجل لشدة امتزاج
الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة العامل
اياه اليه قد تنزلا منزلة لفظة واحدة بحيث
يصح اطلاق اللفظة الواحدة عليهما فلا يخرج
امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض
لذكر المفرد احترازا عنها وعلى هذا حكم
سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما يجري
فيه الكلمتان مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس
التعرض لذكر المفرد يغني عن التاء في
اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولا الا للفظة
مفردة قلنا ان مثل عبد الله علما يدل
على معنى مفرد مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد
كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا اعراب
الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك
جاءني عبد الله والكلمة الواحدة لا يكون
معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان

مختلفين

فان قلت لم قدم اللفظ على الوضع مع ان الوضع ايضا جنس لانها من وجه اخص قلت لان اللفظ وفصل لها من وجه والوضع صفة ومرتبة الموصوف موصوف فلذا قدمه عليه قبل مرتبة الصفة

وحاصل الجواب المفهوم يعني ما ذكرتم ليس بصحيح لان يجوز ذلك على ما هو قد الفتحة مع تعدد اللفظ فلابد من لزوم من ذكر المفرد في افراد اللفظة الا لا لزمه

فالحاصل ان اللفظ جنس الكلمة بالنسبة الى المهملات لان المهملات تشاركها الكلمة في كونها لفظا فتكون قيد دلت على معنى فصلا لانه يخرج المهملات عن الكلمة لان المهملات لا تشارك الكلمة في الدلالة على المعنى وقوله دلت على معنى جنسها الكلمة لانه يدخل فيه الدوال الاربع لان اللفظ يخرج الدوال الاربع لانه لا يكون لفظا

علماً كان معناه متحداً فافراد المعنى مع
تعدد اللفظ يكون ممكنا فلا يكون التعرض
لافراد المعنى مغنياً عن التعرض لافراد اللفظ
فلا بد من التاء المؤذن بالافراد في اللفظ احترازاً
عن مثل عبد الله وقول من قال ان الحد
منقوض لانه ما من اسم الا وهو ينطوي
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق
المطابقة والثاني التعريف او التنكير الطاريان
عليه وكذا الفعل الدال على الحدث والزمان غير
وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه
بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل التعدد لو
كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم
منه من اللوازم الداخلة والخارجة فلا دلا
لة للفظ عليه بحسب الوضع ولا كلام فيه فان
قلت اليس الفيئة تحصل عن ذكر
المفرد بالتنكير القائم في معنى اذ التنكير في
الاسم الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال

على معنى

على معنى علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحداً
قلنا نعم الا ان المعنى الواحد قد يكون مفردا اي
لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه وقد يكون
مركبا كما اذا انقسم جزء اللفظ على جزء
المعنى مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان
ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد
احترازاً عنه وعن مثل لا سيما وقد ذكرنا
انه لم يخرج بقوله لفظة القيد الرابع كون
الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز عما يغلط
فيه العامة مثل قولهم ميشوم المشوم
وغير ذلك مما يحرفونه ويغلطون فيه وقيل
انه احتراز عن اخ فانه يدل بالطبع على الوجع
لا بالوضع وكذا اح اح فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان امثال ذلك
لا تعد كلمات ولقائل ان يقول على الاول ان
المحرف لا يخ اما ان لا يكون له دلالة على معنى
وان كان الثاني فدلالته اما بالوضع او بالطبع

وحاصل الجواب منع ... [illegible]

اوبالوضع لاسبيل الى الثاني لان قولنا ميشو
مثلا لا يدل بالطبع على المعنى فتعين الاول
فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا
عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى
لانه اذا ذكر فهم منه ذلك المعنى
وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه
محرفا عنه ولا بالطبع ايضا بل بطريق استعمال
الخطاء فلما كان الفهم حاصلا ومنه كانت
الدلالة حاصلة وان كان اللفظ خطاء فظهر
ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد وان
ذكر الوضع لابد منه فهذا شرح القيود المذكورة
في هذا التعريف وانما دخلت الفاء في قوله فهي
كلمة لانه وقع خبرا لمبتداء متضمن بمعنى الشرط
والمبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول
الفاء في خبره وذلك اما ان يكون اسما موصولا
صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم

اجرهم

اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني
او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت
على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل
لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى و
انث الضمير المستكن في دلت وان كان لفظة
كل مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ابدا يأخذ حكم
المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان
استحقاق اللفظة لتسميتها كلمة انما هو
بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان
استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب
الاتيان حتى لو لم يأت لما استحق به قطعا
ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما
في الفاء من معنى التسبيب قوله وجمعها
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق
العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة
فما دونها الى الثلاثة قوله وهي ثلاثة انواع

اسم وفعل وحرف وجه الانحصار ان
يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران
الحدث باحد الازمنة الثلاثة او لم يكن والاول
هو الفعل والثاني اما ان يكون بحيث يكون
له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم
والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان
يكون مستقلة بنفسها او لم تكن والثاني
هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلاثة او لم يقترن والاول هو الفعل
والثاني هو الاسم ثم فسر والمستقل بانه الذي
يتم الجواب به فعلى هذا يلزم منهم ان يعدوا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لان
الجواب لا يتم بها **قوله** الاسم ما جاز ان يحدث
عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه
ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث
عنه كالاسماء اللازمة للظرفية اردفه بقوله
او كان ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء
في المعنى

اللازمة

اللازمة للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم
يصح الحديث عنهما الا انهما في معنى ما يحدث عنه
فانك اذا قلت اتيتك متى طلع الشمس كان في المعنى
اتيك وقت طلوع الشمس وكذا اذا قلت اجلس حيث
زيد جالس معناه اجلس في مكان جلوس زيد
والوقت والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت
واتسع المكان وفي ايراده اذ واذا من هذا القبيل
نظر لانهما لا يلزمان الظرفية نص على ذلك سيبويه
في الكتاب فاجاز اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو والمعنى
وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاوقع اذا
مبتدأ وخبرا وانشد غيره وبعد غد يا لهف نفسي
من غد اذا راح اصحابي ولست برائح قالوا اذا هنا
مجرورة المحل على البدلية من غد وكذا اذ فانهم حكموا
عليه بانه منصوب المحل لوقوع الفعل عليه في القرآن
في اوايل القصص وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو واذ
قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض
بعضهم على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت

التنوين

اي على عدم لزوم الظرفية

وبه بمعنى الكف فانك لا تحدث عنه ولا عن معناه
الدال هو عليه فان صه يدل على اسكت ولن يتاتى الاخبار
عن اسكت كما لا يتاتى عن صه وعلى هذا سائر اسماء الافعال
انتهى **والجواب** وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة
مواضع الافعال الا ان ذلك تجوز منهم فان هذه الاسماء
موضوعة مواضع مصادرها سادة مسد الافعالها
فاذا قلت صه فمعناه سكوتك بالنصب على معنى
اسكت سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو
سادا مسد الفعل عبر النحويون بانها اسم للفعل قصرا
للمسافة والا فهو اسم للمصدر في الحقيقة وهذا
الذي حقق اسميته وقديما كان يختلج هذا التاويل
في صدري حتى ظفرت بنص من قبل ابي اسحاق
الزجاجي فانه ذكر في امين انه حرف موضوع
موضع السكون مما يحدث عنه في قولك السكون
والسكون حسن فاذا لا فرق بينه وبين مه في ان كلا واحد
منهما في معنى ما يحدث عنه فاعلم ان بعض الاسم
يجوز الحديث عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعرض

عن فساد فان صحة الحديث عنه ليست من
الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث
لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه
في معنى ما يحدث عنه من لوازمه لامتناع
تحققه بدون احدهما قلت التعريف باحد الشيئين
ايضا غير مناسب لما فيه من النكارة المنافية
للتعريف على ان للقائل ان يقول الحكم على الاسماء
اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشم فيه الضعف من وراء الاعتراض
فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى الوقت
والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع
الفعل فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا
القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع كون الشيء
مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه
مرفوعا ومنصوبا معا فظهر انها ليست
في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت

والملازم من الفصول المقومة للجزء الذاتي كالحيوان
والناطق للانسان والملازم من اللوازم الخاصة
كالضحك للانسان وانتفاء كل واحد من الحيوان
والناطق والضحك مستلزم انتفاء الانسان
فاذا عرفت هذا فاعلم ان صحة الحديث لا من
جزء الذاتي للاسم ولا من خاصته لعدم انتفاء
الاسم بانتفائها لوجود الاسم بدون صحة
الحديث كالاسم اللازم للظرفية

قيل انما يكون غير مناسب اذا كان الشك في الحد
حد يكون الحد شيئا واحدا والحد احد الشيئين
لبيان انه اذا كان التقسيم المحدود
قسم فلا نكارة فيه

وبالجملة ان الوقت والمكان في اصل الوضع لاجل
وقوع الفعل فيهما فحسب لا لاعتبار وقوع
الفعل فيهما واعتبار وقوع الفعل فيهما
بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والجواب
عن المصدر انه ليس بمعنى الفعل مطلقا بل
المصدر مع الزمان معنى الفعل فلا يكون الحديث
عن المصدر حديثا عن معنى الفعل

في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور
فقد اشتملت معناها على معنى مطلق الوقت و
المكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلت
فعلى هذا يلزم ان يكون عامة الافعال اسماء لكونها
مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث
عنه **قوله** كزيد والعلم والجهل ايراد هذه
الامثلة ايذان منه الاسم ينقسم الى عين وهو
الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى
معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه
وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل **قوله** ومن
علاماته اللفظية دخول الالف واللام وانما اختص
دخولهما بالاسم لانهما يفيدان التعريف
على ما سيجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان الافعال
والحروف انما تدلان على معان لا يتصور فيها
التعريف **واما قول الشاعر** ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فمما
لا يعتد به لقلته وندرته والذي شجع على اد

ادخالهما على يتقصع وهو فعل مضارع اندراجهما
في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد
فاستعملهما على هذا المعنى **قوله** وحرف
الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم
لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر الافعال
التي لا تتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت
بزيد فاخذت منه وغير ذلك فامتنع د
خولها الا على الاسماء بعد مجيء فعل لفظا
او تقديرا وانما عملت الجر لانها لما لم يتصور
دخولها الا على الاسماء عملت الحركة التي
لا تكون الا في الاسم وهي الجر لا يقال ان
الجر قد يدخل في الفعل لو وقع مضاف اليه لانها
الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم
فعل في محل الجر وان اردت صورة الجر فهو
ايضا مما يرد نحو لم يكن الذين كفروا لانا نقول
ان الاعراب له اعتبارات ثلث احدها ان يظهر
صورة وتقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع

نحو مررت بزيد وان يظهر تقديرا

حرف الاعراب عنه نحو مررت بالقاضي وان
يظهر محله لا صورة ولا تقديرا اي كان في محل
لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة
كقولك مررت بمن عرفته فاذا تقرر هذا
فنقول الجر المستفاد من العامل ممتنع في الفعل
على الوجهين الاولين دون الثالث والعرب
في الاعراب بالاولين دون الثالث الا يرى انهم
حكموا على مثل من وما والذي وغيرها بانه
مبني مع كونه البتة مرفوع المحل او منصوبه
او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية
فكذلك في الفعل لم يعتدوا بالحركة المحلية
قوله والتنوين انما اختص الحاق التنوين
بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين
المنصرف وغير المنصرف نحو زيد وحجر وذلك
لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكون
الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صه
بغير التنوين فمعناه افعل السكوت الآن واذا نونت

به كان

به كان المعنى سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا
الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه في
نحو اذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة
لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخل
لاجل هذه المعاني وهي لا يتصور الا في الاسم
واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا من حرف
الاطلاق فنحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل عتابا واصابا
فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه و
التنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو
قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان الاصل المخترق
اخره ساكنا ثم لحقه التنوين تختص بالاسم
وقد لحقهما التنوين فلو اختصاص لهما
بالاسم اراد بالثلاثة الاول دون
الاخرين قوله والفعل ما دخله قد وسوف
والسين اعلم ان للفعل حدا وعلامات فحده على

هو القافية المقيدة هي التي لم تكن في آخرها حرف زائدة وهو حرف المد واللين الحاصل من اشباع الحركة التي قبله

ماذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل على اقتران
حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد فانما
اختص دخول قد بالفعل لانه وضع لتقريب
الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة او لتقليل الفعل
في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع
دخوله اذا الا على الماضي والمضارع ومنها دخول
السين وسوف انما اختص دخولهما بالفعل
لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا
في الفعل فيدخولهما ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج
وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتأخير
ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولا يضرب
وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم
بالفعل كما اختص الجر بالاسم على ما سيجيء من
بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة
نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة
عن المستكنة فانها لا تختص بالافعال بل تستكن
في الصفات نحو زيد ضارب الضارب هو

كما

كما يقال زيد ضرب واما البارزة فلا يتصل
الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة و
لعله اراد بالاتصال فوقه فاتصل به الضمير
المرفوع العرفي اللغوي دون النحوي وح
لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا يرى انك
اذا قلت ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل
بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب
فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء
الا بالاصطلاح النحوي لان الحس يشهد بانه
ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها
عن الضماير المجرورة والمنصوبة فان المجرورة
لا يتصل بالفعل اصلا وانما يتصل بالاسم والحرف
نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة فقد
تتصل بالحرف نحو انني وانك وكذا اخواته وبا
بالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر
رحمة الله عليه فانك اذا قلت الضاربك
والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب

عنه على ما يجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال
قد اتصل بها الضمير المرفوع البارز من الضماير
نحو هاتوا ونحوها مثلا وهو علامة الفعل
والحال ان اسماء الافعال ليست بافعال حقيقة
لانا نقول لا نسلم ان ما اتصل بها من الحروف
ضماير مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل
لها من الاعراب كالكاف في اياك وهاك واولئك
وارايتك والتاء في انت وانما كان اسنادها
الى الضماير المستكنة فيها ابدا لانها لو كانت ضماير
فاعلها لوجب ان يكون اسناد جميع هذه الاسماء
اليها كما في الافعال فاذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم
ويا قوم صه ونحوهما ولا شك ان اسنادهما
الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا مسند الى الضمير
المستكن وانما الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه
ضمير هو للجمع لا الواحد فهو كنحو الواو
في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا على احدى التاويلات الثلث

ومنها

ومنها لحوق تا التانيث الساكنة احترز بتا
بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم
نحو مسلمة وقايمة واما بالساكنة فلا تكون الا
في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست وانما اختص
المتحركة بالاسم للتعادل بينهما قوله ولها ثلثة
امثلة المفتوح الآخر ويسمى الماضي للماضي هو
الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك
وهو مبني على الفتح وسبب بناءه ظاهر وهي
انه فعل والاصل في الافعال البناء لان المعاني
الموجبة للاعراب اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيها فالحري ان يبنى ولا
واما سبب بناءه على الحركة والاصل في البناء
السكون وهو ان له ادنى مشابهة بالاسم
وهو وقوعه موقعه في مررت برجل
قام كما تقول مررت برجل قايم ففضل بالحركة
على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه
من الوجوه فالحاصل ان المضارع لما ضارع

الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب
والماضي لما كانت مضارعته غير تامة لم يعرب
ولكن عُدِلَ عن اصل البناء الذي هو السكون
الى الحركة والامر لما لم يضارع بوجه ما تُرِكَ
على اصل البناء وانما اختيرت الفتحة من بين
الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابداً مفتوح الا
ان يعرض ما يُوجِبُ سكونه او ضمه اما السكون
فعند الاعلال نحو دعا ورمى والاصل دعو ورمي
وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء
اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبت الواو والياء
الفاً والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض
الضماير نحو ضربت وضربنا وضربن وانما سكن
عند لحوق هذه الضماير فراراً من توالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة لان الفعل و
الفاعل اذا الفاعل كالجزء من الفعل على ما سيجي واما
الضمة فمع واو الضمير نحو ضربوا لان الواو
اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابداً قوله و الثاني

والثاني ما يتعاقب على اوله احدى الزوايد على
الاربع وانما اعتقبت هذه الزوايد على اول المضارع
لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان
الفعل اما صادراً عن المتكلم وحده او عنه مع
غيره او عن المخاطب او عن الغايب او عن الحاضر
طلبوا حروفاً تدل على المضارعة وعلى هذه
المعاني جرياً على سننهم في طلب الايجاز فوجدوا
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
لكثرة دورها في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها
او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف
فحركوها ليتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم
لموافقتها اقله انا اولانتها في الاصل اخف
فيستحق المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو
فوجدوا زيادتها اولاً تفضي الى استبشاع
لان الفاء ربما يقع واواً فلو زيدت عليها واو
اخرى ثم دخلت الواو العاطفة لادى الى
اجتماع الامثال فكان يشبه نباح الكلب فعوضوا

اي الواوات المؤدي لحصول الاتفاق
وكان الصوت لها مثل من اجتماعها

اي عن الحاضر لم يذكر المؤنث اما لانه ليس لها صيغ غير صيغ المذكر
غلب المذكر ... والمؤنث على الانفصال
الحقيقي قاله فخر جقرن

قوله من استبشع الشيء اذا عده بشيعا وهو
كريه الطعم يأخذ بالحلق ثم استعمل في معنى
الاستقباح لشبه نباح الكلب قاله فخر

وهذا ليس بلازم بل بدونه يحصل الاستبشاع
فمراد بيان بلوغ الاستبشاع نهاية في بعض المواضع
لانه له دخل قاله فخر جقرن

عنها التا لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث
وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها
علامة للخطاب والتانيث لكونها علما
للمخاطب والتانيث في الماضي ولم يمكن الفرق
ههنا باسكانها في احد الموضعين لوقوعها
اولا وحذف الماضي ولم يمكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا
كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر
حرف المضارعة فيقول تِعلم بالكسر ثم عدلوا
الى اليا فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا
فزادوها وتعينت للغايب اعني غير المتكلم
والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم مع غيره حرفا
يزاد اول الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك
الموضع النون لانها علم للمتكلمين في الماضي اولانها
اقرب الحروف شبها بحروف المد واللين لكونها
غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق فان قلت
فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة دون

الماضي قلت لان صيغة المزيد عليها بعد الصيغة
المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي
فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة
للاحق قوله ويسمى المضارع انما
يسمى المضارع مضارعا لانه يضارع الاسم
اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى
والاستعمال اما اللفظ فلموافقته اسم
الفاعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه
نحو ضارب ويضرب فمدحرج ويدحرج و
اما المعنى فمن وجوه احدها انه شايع
فيتخصص اعني انه صالح للزمان الحاضر والمستقبل
ثم يختص باحدهما بدخول اللام عليه
او السين او سوف كما ان اسم الجنس
شايع في امته ثم يختص بواحد بعينه
بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه
الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واختصاص بواحد منها عند

دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع
قد اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه وبعدها
مبادرة الفهم في كل واحد منهما اعني
في اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند
الاطلاق نحو زيد مصلي وزيد يصلي واما الاستعمال
فمن وجهين احدهما وقوعه موقعه نحو زيد
قايم وزيد يقوم والثاني في دخول لام الابتداء
على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم
من هذه الوجوه سمي مضارعا واعرب بوجوه
اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على
ما سنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى قوله
واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال
يعني ان اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة
للحال فان قلت اذا كانت اللام للحال فكيف جامعت
حرف الاستقبال في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا
وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فتوضح

فتوضح قلت ان اللام تفيد معنيين التاكيد والحال
ففي الايتين قد جرد بمعنى التاكيد ونظيره حرف
التعريف في الله فانه تفيد التعريف مع انه عوض
عن همزة اله ثم جرد في النداء للتعويض مضمحلة
عنها معنى التعريف فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع
بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع ولهذا
اقطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف
الاخر ويسمى الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر
توخذ من المستقبل لا مخالفة بين صيغتيهما الا
ان يحذف الزوايد ثم بعد ذلك ان كان ثانيه
ساكنا تجتلب همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء
بالساكن وان كان متحركا تركته على حاله فتقول
من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجرب جرب
ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا
على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه كاشتقاق
افعل من تفعل فاما قولهم اكرم من تكرم
بقطع الهمزة فلان الاصل في تكرم توكرم بالهمزة

وهذا ما قال صاحب الكشاف وهي
الامر طريقة المضارع للفاعل المخاطب
لا يخالف بصيغته صيغته فقوله صيغة
الامر توخذ من المستقبل اشارة الى
حقيقة الامر

لكون ماضيه على اكرم فجاوٴ بالامر على الاصل تفاديا احترازا
بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي
وبينه من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع
فرارا عن اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو اكرم و
قد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني
على السكون لان الاصل في الافعال البناء على ما سبق
الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب
منها المضارع وبني منها على الحركة الماضي لحصول
المشابهة بينه وبين الاسماء فلا مشابهة بين فعل
الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فينبغي
ان يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون
على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل
كما في لهم في امر الغايب ليفعل وعلى ذلك
قراءة النبي عليه السلام فبذلك فلتفرحوا
فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب
التخفيف فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة
تفاديا

اي الذي هو السكون الذي يقتضي العدول عنه
شيء لما ذكرنا ولان نحو نزال وتراك
مبني لقيامه مقام الامر اجماعا فلولا انه
مبني لما بني ما ناب منابه قاضي جعفر

تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين المضارع
فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل وابتداء
بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب
في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما
دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة
سليمة عن المعارضة وكان حكمها ثابتا فلهذا
كان قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فاما معربا
لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف
في النزاع فكانت علة الاعراب منتفية فيكون
الاعراب منتفيا وهو المطلوب قوله والحرف
ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا
فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لان
الحروف وسايط تتادى بها المعاني
الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها
على الانفراد الا ترى ان معنى في مثلا لا يحصل على
الانفراد حتى يتوسط بين الكلمتين وعلى هذا
ساير الحروف لا يقال ان في قد تدل على الاشتمال

اي فيما لم يتصل به نون جماعة النساء
ونون التاكيد اذ ثبوت العلة الموجبة
ليس الا في هذه الحالة وقد خفي
هذا على كثير من المصنفين عبد كرس
هذا الكتاب فقال والا ولما يقال
فمتى كانت العلة ثابتة سليمة على
المعارضة كان حكمها ثابتا ولم يعلم
ان هذا منه وانما نشاء عنهم هذا
لجهلهم سليمة فخبطوا بعضهم وما دام
العلة ثابتة سليمة عن المعارضة
كان حكمها ثابتا قاضي سعدي

علة لانتفاء الاعراب بسبب
حذف المضارعة وهو اللفظ
ولانتفاء الاعراب حمل الامر
وهذا خرج الجواب عن اجابها
عن النهي في الاعراب وانه اجاب مخزا
عن جوابنا هذا بالاعمال وبالاعمال
واعمال اليه ايضا كذلك واعمال
الجازم في المضارع في جواب الامر
لمقامه في الكل دلالة على المحذوف في مكانه
غير متعلق فخذه فالام في الامر هنا
لا يكون جوابا عنهم الا بعد المطابق عن بعضهم
والا في الجواب قاضي سعد

وعلى الاستعلاء والى الانتهاء وهذه كلها معان
لا يحتاج في تصورها الى غيرها الا انا نقول ان هذه
الحروف قد تدل على المعاني المذكورة بنحو ما ذكرت
ولكن عند انضيافها الى الاسماء والافعال لا تدل
عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في
واقع كما يقال الابتداء واقع وعلى هذا سائر الحروف
فهذا معنى قوله والحرف اداة بينهما لا يكون جزءا
ولا محيد لنا عنه **قوله** واذ قد عرفت ان كل من
هذه الاقسام الثلثة تسمى كلمة فاعلم انه اذا
ائتلف منها اسمان او فعل واسم وافاد سميت
كلاما وجملة واعلم ان الكلام انما يطلق على
ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد
الاسناد والاسناد هو في عرفهم عبارة عن
ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا
ينعقد بين فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل
بالفعل ولا بين حرفين ولا بين حرف واسم وحرف
وفعل

الى ما قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال
النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها
وقلبت ياء لما ذكرنا ففيه النقل حال الرفع والنقل حال
النصب والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله
في تعليل اعراب هذه الاسماء الستة وجها اخر وهو
ان الواحد على النقص من المثنى والمفرد على النقص
من المضاف وكذلك الحركات على النقص من هذه الحروف
لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة وكذلك
الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة
لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدين عليه [illegible] بالحروف
الزوايد على الحركات [illegible] واختصوا هذه الستة دون
ساير المفضيات الاضافة المحذوفات الاواخر لانه
اطرد ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان
ولا يقال بيان الاقيس يقول في الواحد ابك ومن
العرب من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة
مثلها مفردة فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هنو
وهنه لغتان مشهورتان ولكن للاخوة وجه

وفو وفم وفي الحديث فأعضوه بهن أبيه ومن أبيه
الكتاب وقد بدا هنك في المنزوفة كلو بهم
تبلغا في فمها وجارها في الحديث الأحيوها
الموت وقولهم ونصبح الظآن وفي المعرف
وفي فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء وأصل فم فوه
فحذف اللام حذفا غير قياسي كما حذف حروف العلة
لمشابهتها في خفائها إياها ولم يكن في كلامهم
اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم
لتقاربهما مخرجهما فلما أضيف رد إلى أصله ذهابا
به مذهب أخواته ومنهم من يجعل هذه الأسماء
مقصورة فيقول أباه في الأحوال الثلث كما يقال
عصاه كما قال الشاعر إن أباها وأبا أباها قد بلغا
في المجد غايتاها وقول أبي حنيفة رحمه الله لا قود ولو
رماه بأبا قبيس وأرد على هذا ثم اعلم أن هذه
الأسماء متى أضيفت إلى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة
أقول وقت لا يشتبه الواحد بالجمع نحو أبيّ وأخيّ
ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن الجمع سالمه

ردت فيقال فيّ وقد جاء فمي كما جاء فم وأما ذو فلأنها
لا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة لأنها و
ضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس على ما
سيجيء فنحو أباي وذوي ارفضتي ذووها شاذ
وإنما كان في التثنية والجمع المصحح وإنما جعل إعرابهما
بالحروف لأنهما تفرعان على الواحد فالإعراب بالحروف
فرع الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع كما جعل الأصل
للأصل وإنما اختصت التثنية بالألف والجمع بالواو
واشتركا في الياء لأن الحروف ثلثة فاختص واحد منها
بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة ووجه
اختصاص الألف بالتثنية والواو بالجمع هو
أن التثنية أكثر في الاستعمال من الجمع السالم
لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والألف
أخف من الواو فاختص الألف بما هو الأكثر في
الاستعمال والأثقل بما هو الأقل فيه وإنما جعلوا
علامتين للرفع لأن الواو هي أخت الضمة فهي
على الرفع أدل بينها على غيرها فجعل علامة للرفع في الجمع

والالف لما كانت بمنزلتها في التثنية جعلت
عليها فان قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة
للنصب لكونها اخت الفتحة وحملوا الواو في الجمع
عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع
والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما
في الحكم اولى ولما جعلوا اعني الالف والواو علامتي
الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء علامة الجر
فيهما لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع
وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها
اولى بالتثنية لما مر فلم يبق للنصب علامة فيهما
فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر
الزم من الرفع لانه لا يدخل الفعل بخلاف الرفع
فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين
بالاسماء والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل
عليه اولى لكون الخفة مطلوبة والثالث ان بين
النصب والجر من التاخي ما ليس بينه وبين الرفع

لاشتراكهما

لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
يتم الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما
في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد
وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك والرابع
ان النصب والجر اقرب منه الى الرفع في المخرج
فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى
الحلق والجر من وسط الحنك والرفع من الشفتين
ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف
الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب و
الصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف
الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع
من زيد فهي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة
بالالف عليه والياء في زيدين بمنزلة الدال المفتوح ... من زيدا
او المجرور من زيد واما النون فيهما فهي عوض
عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد فان
قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع ... من زيد
فانه بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه

فاي حاجة الى الزيادة
النون بدلا من الحركة قلت ليس
معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع

انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الحركة بحال
دون حال فمست الحاجة الى زيادة النون بلا
من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق
بينهما فان قلت اليست الصيغة قد حصلت عند
باختلاف صيغتهما قلت ان الصيغتين قد
تتحدان في بعض الاسماء المعتلة الاواخر فلو
يظهر الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما
نحو المراميين والمعليين والمصطفين ووجه
اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون
الجمع هو ان الاصل في هذه النون ان تكون ساكنة
لانها حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين
فالاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة الساكن
لا تكون الا حركة بناء فاوثر لها ما هو بعيد الحركات
من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا تدخل
على نوعين من المعربات وهما الاسم الغير المنصرف
والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت

نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع
ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم
لثقل الضمة ووجه اخر وهو ان نون التثنية
انما وقعت بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها
فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد
وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها فاستثقلت الكسرة فيها اما للتوالي الى
الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة
ففتحت تخفيفا والثاني كلا اذا اضيف الى مضمر
جعل اعرابه كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول
المتقدمين وهو ان كلا وان كان اسما مفردا
الفه منقلبة عن الواو او الياء على اختلاف فيه
فكان القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف
كعصاك وعصا زيد الا انه مشبه بالمثنى في لزوم
الاضافة ولكنهم ما يدخلون عليه من الاسماء
فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل
كلا اخويك في الاحوال الثلث وكلاهما

في الرفع اذ لا حظ لا لبيه وعلي في الرفع فيحمل
كلا عليهما وتقول في النصب والجر كليهما كما
ليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى
لانهم لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان
عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل ولا يمكن
ان يكون مبتدأ به فلما دخلت الى وعلى على الضمير
المجرور كان الاول خافا دته محتاجا الى الثاني
والثاني في وجوده الى الاول فامتزجا امتزاجا
تاما فصارا كاسم واحد في ان احد الشرطين لا
يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع الضمير دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه
غير محتاج الى ما يتصل به فاحبوا ان ينصبوا علامة
ليستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
ياء لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في اواخر
الكلم وانما يوجد كثيرا في اواسطها كسيّد وميّت
وقيل وغيث ونحو ذلك فاذا لم يوجد الامتزاج
في المظهر لم تقلب فان قلت ان هذه الاتحاد

يوجد

قد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلت
نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة ففعل
لان لبيه لا يسقط بالعين والوجه الثاني
وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ
ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى المضمر
حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم
المفرد المقصور توفيرا على اعتبارين حقهما
وانما لم ينعكس القضية لان المظهر هو الاصل
والمفرد هو الاصل والمضمر فرع فجعل الفرع مع
الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا
اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا كما ان
لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك
لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا احتراز عن الحكم
خطا اذ ليس حكمه حكم العصا خطا لان العصا
لا يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو
قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من
الواو يكتب بالالف ومن جعلها من ذوات الياء كان

القياس ان يكتبها بالياء وقيل انها في حال
الرفع تكتب بالالف وفي حالتي النصب والجر تكتب
بالياء لضربها الى الياء في الحالتين قوله وتبع
الجر والجر النصب في خمسة مواضع فتبع الاثنية
الى العلة الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في
التثنية والجمع السالم فاما جمع المؤنث بالالف
والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث
على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم توجد فيه العلة
التي اوجبت الحكم هناك وهذا نظير لتحمل
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر
لشبهه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات
بان يقوم مقام الكسرة الفتحة لما بينهما من
التآخر والتشاكل واما التسوية في الضمير بينهما
فيجيء من بعد ان شاء الله قوله ومن قيام الحرف
مقام الحركة النون في يفعلون اعلم ان النون في
الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما عوضوا
عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة ولم

يمكن

يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه
الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من
نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة
فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين
لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها
ههنا لمكان الضماير فزادوا حرفا شبيها بها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول
احوال الاعراب فاستحق ثبوتها ثم حذفوها في
حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها
وحملوا النصب على الجزم لان النصب في الفعل بمنزلة
الجر في الاسم فقيل هما يفعلون ولم يفعلوا
ولن يفعلوا وكذلك البواقي ثم انهم
اجروا حروف المد واللين في الفعل المعتل اللام
مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم
وان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت
الحركات من حيث انها مركبة منها على
قول بعض النحويين فالحركات ماخوذة

منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين
فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها
كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة
فقيل لم يغز ولم يرم ولم يخش واثبتا
ساكنة في الرفع لاستثقالهم الضمة عليها
وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن
يرمي وتثبت الالف في النصب ثباتها في الرفع
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف
المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه **قوله**
الاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني
هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف
العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره
او سكونه لا بعامل اوجب ذلك بل هو مبني عليه
قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل
التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف

بالزيادة للعلامة حروف المد واللين فلم يمكن
زيادتها في الواحد للالتباس الواقع بين الواحد
والتثنية والجمع في ادواتها ناسبها وهو التنوين
قوله وغير منصرف وهو ما لا يدخل الجر مع
التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان
غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة
التمكن ولم يمكن في الفعل فقصدوا ان يمنعوه
اياها لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا
بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه
بالاسم فقد حصل لنا ههنا انه قام مقام
التنوين وعاقبته الاضافة والدليل على ان
الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بتبعية
التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة
ودخول اللام جروا فلو كان من قصدهم منع
الجر على انفراده لما اتوا به حين امنوا لحاق
التنوين ولهذا اتوا معه على الوجه حيث قالوا
منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو

ان الجر مقصود بالمنع على حدة وذلك لان الجر
ركن من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه
الفعل منع التنوين الذى هو علم التمكن ومنع بعض
وجوه الاعراب وهو الجر اتى والواو فقالوا
منع الجر والتنوين **قوله** وكان فى موضع
الجر مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب
وقد قيل انه تسامح منه فى العبارة لان الفتح
من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبنى فحق العبارة
ان يقال وكان فى موضع الجر منصوبا والتحقيق
ان استعمال الفتح هنا حقيق لان النصب ليس
يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنة بالدلالة
على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها
ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة
فى دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا تدل على
ما تدل عليه فى رايت احمد وضربت زيدا فيمتنع
اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام

اختها

اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك ولما
لم يكن فيها دلالة على المعنى الذى لاجله سميت
نصبا قيل وكان فى موضع الجر مفتوحا ولو قيل
منصوبا لم يصح ذلك فى الظاهر اذ هو بمنزلة
ان يقال وكان فى موضع الجر مفعولا **قوله**
والاسباب المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم
من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها الفعل
لان الفعل بعد الاسم فى التاليف لانه مشتق من المصدر
على ما سياتى من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان
لاول وفرع على اصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث
فرع التذكير لمجيئه فى الامر العام مجردا عن الزيادة
والمؤنث مع الزيادة فرعيته اذا تعقبته علامته
وكذا وزن الفعل لان امثلة الافعال فاذا وجد
فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف لان
معرفة حال الشئ متاخرة عن معرفة ذاته وكذا
العدل لتاخره عن المعدول عنه وكذا العجمة لان
لغة العرب مقدمة عندهم على ما ياخذونه من غيرهم

وكذا الجمع والتركيب لتأخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فيفرعان
على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على
ما سنبينه عن قريب **قوله** متى اجتمع في الاسم سببان
من الاسباب المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف
وانما منع الصرف لمشابهته الفعل من وجهين من
حيث ان الفعل فرع من جهة الاشتقاق والافادة
وهذا الاسم قد دخلته الفرعية من جهتين ولما السبب
الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب
الواحد متجاذب بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد
بجانب الفرع لجذب الاصل لاصالته لان الاصل في الاسما
الصرف واذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع
على جانب الاصل فيمنع الصرف **قوله** وما وجد
ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير انما
منع هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين
فيها او واحد مكرر وذلك التعريف اما افعل صفة
فلا صفة والوزن الغالب لان افعل في الفعل اكثر

منه في الاسم واما فعلان مؤنثه فعلى فلا صفة
والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث نحو حمراء
ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا زائدتان
زيدتا معا كما ان الالفين كذلك ممدوان
مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو
سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث
مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث
لا يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال
حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان
فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة
وعريان لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين
من الوجهين الاخرين من حيث كان مؤنثه من
لفظه وبخلته التاء فان سمي به لم ينصرف
لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهي
امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما
تمنع من الحذف واما المعدول في نحو احاد وموحد
وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع

الى عشار ومعشر عند بعضهم فالوصفية والعدل
قال الله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع
لانها معدولة من اثنين اثنين وثلثة ثلثة
واربعة اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة
في المعدول عنها بدليل انهم قالوا مررت بنسوة
اربع ونحوه لانها حيث كانت عارضة فباعتبار ان
لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدول
والمعدول عنه لانا نقول ان الاسمية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة
فالتوصيف بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية
حيث كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل
الا وصفا فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر
الا ترى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال
ثلث فان قلت ما عدل عن ثلثة يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلثة ثلثة رجال وانما يقال رجال
ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ومع هذا لم

لم تؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت
بنساء اربع غير منصرفين للوصفية والوزن
الفعل قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير
فلو تلزم في كل واحد منهما وحده فباعتبار
يصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان
محل الصرف ومنعه هو الاسم المفرد او ما هو
في حكم الاسمين واما ثلاث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم
بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى الانتقال
عن صيغة الى صيغة اخرى ومن الاسمية الى
الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي
لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلاث وثلثة
ثلثة في المعنى واما ما فيه الف التانيث مقصورة
او ممدودة فانما يمنع الصرف اسما كان او صفة
لان الالف التانيث فيه قامت مقام سببين اذ الالف
علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه
حيث لم يكن في الكلام حبلى بضم الباء لالف

بل الكلمة موضوعة على جري مجرى تانيث ثانٍ
وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزوم
فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فما
بالكم لم تنزلوها منزلة سببين قلت انما لزمت التاء
في طلحة بعد العلمية دون الجنسية واللزوم
في حبلى وبشرى عند وضعهما والالف
فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة
التانيث في صحراء وحمراء هي الهمزة وهي
الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا
انهم لما زادوا قبلها الف البناء قلبوها
همزة لوقوعها طرفا بعد زائدة وانما جعل
الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا
لانهم قالوا في جمع صحراء صحارى فجعل الهمزة
الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما
قبلها ياء ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما
قبلها ياء ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن
الهمزة كما كانت ياء خطية لوجب ان يظهر

الهمزة

الهمزة في شيء من هذه النحو نحو صحارىٍ
على مثال مداريع كما ان اظهار الهمزة في
نحو خطيئة شائع كثير فان قلت اذا كان علم
التانيث هي للتانيث فالالف ليست في شيء
من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف
والنون المضارعتان لالفي التانيث قلت
انما عبروا عن هذين الالفين بالفي التانيث
ذهابا بهما مذهب القمرين للشمس والقمر
والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنه واما
الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية
فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه
سبب لا يتصور ان يفترق به سبب آخر مخالف
له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به معنى
هو كالتكرار له او تكرره على الحقيقة لانه جمع
ليس على زنة واحد كانه جمع آخر ثم
قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور واناعيم
وساير الجمع الذي ليس على زنة واحد مبني

عليهما والى هذا اشارة المصنف حيث قال
كاساور واناعيم وما كان علامة لهما
من الجموع وانما قال ذلك الاصل لانهما
جماعتين فقيل سوار واسورة واساور
ونعم وانعام واناعيم فحصل فيهما سبب
متكرر ثم حمل عليهما نحو مساجد ومصابيح
لمشابهتهما اياهما من جهة الجمعية والوزن
والامتناع من الجمع مرة اخرى قوله فان كان
الاوسط متحركا كان الاسم منصرف كصياقلة
وانما صرف هذه الجموع لانه قد خرج من مثال
اقصى الجموع فاشبه الاحاد نحو كراهية وفاهية
وشناهية ورباعية قوله فان كان ثاني الحرفين
بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم
وانما نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم حذفوا
الياء من مثال فواعل لانه جمع وبناء ممتد
وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء
عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير
المتعال

اي من وجهة ثلثة من ان مساجد جمع كاساور ومصابيح جمع كاناعيم من حيث الصيغة ومن حيث ان كلا يمتنع ان يجمع مرة اخرى نحو مساجد جمع على اكالب ومصابيح على اناعيم للمشابهة على ثلثة اوجه

اعلم ان كراهية وفارهية مفرد على وزن صياقلة فاذا حذف منها التاء صار غير منصرف نحو صياقل على وزن مساجد

المتعال فلما كان ذلك جائزا في المفرد التزم
في الجمع لكونه اثقل كما ان باب سيد وميت يجوز
فيه التخفيف والتثقيل فاذا اجيئت الى باب كينونة
لم يجز فيه الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف
الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى
الجموع فصار على مثال سحاب فصرفت واما
في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سالت
الوادي ومررت بالوادي ولا تقول قطعت الواد
بل تقول قطعت الوادي لان الياء تستحق الحركة
في حال النصب فيجري مجرى الباء في ضارب
فيكون جواري كضوارب فلا يكون
للتنوين اليه سبيل قوله وسيتة حالة التعريف
انما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه
بالتنكير قد زالت العلمية واذا زالت العلمية
لم تبق العجمية سببا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب فانما
اشترطت فيها العلمية لان الاسم العجمي اذا لحق

التعريف في حال العلمية كان ذلك فرعية اذ لم
يكن الاسم مختصا متمحضا لهم واما
العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف
نحو لجام وفرند وان تسمى العرب بلا نهم
اجروا اسماء الاجناس مجرى ما صاغوه
فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم
في ساير الاسماء نحو دجل وفرند مثله فلم
يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان
وهو ليس بفعلان فعلى هذا نحو عثمان فانه
غير منصرف للعلمية والالف والنون فاذا نكر
صرف لزوال احد السببين واما لم ينصرف نحو
احمد وانجاء ووزنه في الاسماء نحو اجدل
وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا
كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق
بين ان يسمي باحمد وبين يسمي بضرب
في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول
عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف

نكرة لزوال احد السببين وانما قال عدلا عن
عامر وعن زافر المعرفتين لانهما لو كانا معدو
لتين عن نكرتين لوجب ان يكون النكرتان كل
واحد منهما اسما مستعملا لنكرة وليس
شيء في النكرة يسمى عمرا واما زفر في قوله
يا في الطلاء منه النوقة الزفر فانصفه كوا في
وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته
وبما ذهبت في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام
فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر
معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا
نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لان التانيث انما يؤثر في منع الصرف اذا
كان لازما والتاء لا يكون لازما بالتاء الا اذا كا
منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية تمنع
الحذف فتوجب لزوم التاء ولاعتبار لزوم
صرف الصفات المؤنثة نحو ضاربة وكريمة
واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة

فلازم ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر
النسخ من نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه خطأ
وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى
وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه
وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم
يتضمن الثاني معنى الحرف اما اذا تضمن الثاني
معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر و
سيجيء بعد ويجوز في نحو معدي كرب ان يضاف
الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذا
ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة
مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال
الثلث قوله وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف
في النكرة الا نحو احمر انما لم ينصرف نحو احمر اذا
سمي للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن
العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف
عند الاخفش وحجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية
الاصلية قد زالت بالعلمية والعلمية قد زالت

بالتنكير

بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة سيبويه
رحمه الله فهي انه كان في اول احواله غير منصرف
للوصف والوزن فلما سمي به زال الوصفية
فلما نكر اعيد على اصله الذي ثبت له من بيان
منع الصرف وان كانت الوصفية زائلة ليجري
على الحكم الاصلي بعد ان دخل التنكير الذي
هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في
المسئلة فسئله عن سبب صرف اربع في مررت
بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال كان
في الاصل اسما منصرفا فالوصفية عارضة
والحكم للاصل لا للعارض فالزمه نحو احمر بعد
التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
عارضة واما ما فيه الف التانيث فلا ينصرف
نكرة على ما سبق فاذا سمي به بعد من الصرف
واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب
المتكرر واما فعلان فعلى فكاحمر جدا وانتقض
بالنقل واما الجمع الاقصى اذا سمي به لم ينصرف

لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له في
الآحاد نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول
الجماعة الا الاخفش كما ينصرف احمد قوله بعد التنكير
لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببان واذا كان
الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير
على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة
الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا
والعلمية سببا آخر يجب ان ينصرف على مذهب
ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما
مر في احمر واما عند سيبويه فيعود الحاصل
قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه
الصرف وترك الصرف نحو هند ودعد فقد اجتمع فيهما
التعريف والتانيث ونوح ولوط فقد اجتمع فيهما
العجمة والتعريف والقياس ان يمنع الصرف الا ان
الخفة فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك
وقوم لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا
يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة

اعلم انه يجمع ما لا ينصرف عند سيبويه ثلاثة اقسام الاول ان يكون غير منصرف في حالة التعريف والتنكير وهي المستثنى الاربع والثالث ان يكون منصرفا في حالة التعريف وغير منصرف في حالة التنكير والثاني ان يكون منصرفا في حالة التعريف وغير منصرف في حالة التنكير ثلاثة ورباعي وهما عصام

التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى
كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين وقال الله
ولما جاءت رسلنا لوطا فاما فيسبب ثالث
من هذا النوع كماه وجور في اسمي بلدتين
فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة فلم
يجئ فيهما الا منع الصرف لان الخفة قاومت
احد الاسباب فبقي اثنان واما الثاني من
الثلاثي المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي
نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع وقد يدل على اجرائهم الحركة
مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمزى جمزي
وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في نحو
حبارى الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا
حباروي لوقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا
فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة
منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فلذلك

وهذا مبني على ان الالف اذا وقع رابعة يجوز فيه الحذف والقلب واذا وقع خامسة لم يجز فيه الا الحذف فاذا عرفت هذا فاعلم ان جمزى ينبغي ان يجوز فيه الحذف والقلب لوقوعها رابعة كالحبارى لم يجز فيه الا الحذف لتنزيل الحركة منزلة الحرف الرابع فيكون الالف منزلة الياء

ههنا اجروا خف قدم مجرى عناق فلم يصرفوا
اذ كان اسم امراة وان سميت به رجلا صرفته
لان الحركة وان تنزل منزلة الحرف الا انها لا تقوى
قوته فلم يؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى
تانيث بخلاف الحرف الرابع في عناق فانه تنزل
منزلة تاء التانيث ولهذا لم يرد التاء في الرباعي
في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا ترى
تقول في التصغير قديمة وعنيق والحاصل ان هذا
على ثلث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع
الصرف ان سميت به رجلا او امراة والتانيث لما زاد
على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في
التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث
قبل تسمية المذكر به الا يرى ان تسمى باسم رجل
منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية
والثالثة المتحرك الوسط فانه يمنع الصرف اذا كان
اسم امراة لنقصانه عن التاكيد درجتين قوله
نحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال في كلامهم

على عدة

على عدة انحاء فالاول التي في معنى الامر نحو
نزال وتراك وهو قياس في كل فعل ثلاثي
عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع الفعل
الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى
لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا
من اجتماع الساكنين وفعال هذه مؤنثة
بدليه قوله ولانت اشجع من اسامة اذ
دعيت نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر
ان نزال عدل عن انزلي واتى الفاعل لقصد
تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث الفاعل
في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل التوكيد
والمبالغة كانه يدل على معنى انزل ثلث مرات نحو
الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي
يا جماعة كذا دالة على قصد تكرير الفعل وجعله
ثلث مرات ونظيره ما ذكره ابو عثمان المازني
في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى رب ارجعني
ارجعني ارجعني ونظيره القفا فان المعنى القى القى
جهنم و

قال فلما عدل عن اول ما استعمل في الكلام نونا
والثانية ما كان علما وهو اما ان يكون معدولا
عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن
حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر
المعرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة وهي ايضا
علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن
فاعلة او عن المصدر المعرفة لغتان احدهما
وهي الحجازية البناء على الكسر تشبيها لها بالتي
في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوها
مشاركة لها في الحكم تشبيها بالحكم مذهب الصيغة
والثانية وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف
لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف
لزوال العلمية والتانيث لما ثبت انه لا يؤنث
الا مع العلمية واللغة التي عليها استعمال الفصحاء
هي الاولى وعليها البيت الذي انشده اذا قالت
حذام فصدقوها البيت وهو لجيم بن صعب

في امراته حذام وقيل انه لامراة من العرب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع و
يا فساق و يا خباث وهي ايضا مبنية على الكسر
لمشاكلة الفعال التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال
هذه في غير النداء الا نادرا ومنه قوله اطوف
ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع والمجيء
في الشعر نحو جاءتني لكاع الا ان يجعل لكاع علما
لامراة ثم يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما
اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه الا ترى
ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف
بالنداء امثال هذا فلهذا اختص بالنداء في
حال السعة فقوله واذا اضيف او دخله الالف
واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في
هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بتبعية
التنوين انما هو خروج الاسم بالاضافة ودخول
اللام عن استحقاق تقدير سقوطه فلا يسقط
الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين

واذا لم يتصور سقوط التنوين لمن وجد عن حيز
الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاوة
بغير محل واما على قول من قال الجر مقصود بالمنع
فالجواب ههنا بوجهين احدهما ان يقال ان المقصود
ان يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر في
بعض الاحوال دون جميعها لئلا يخرجا عن ان يجري
اعراب الفعل في تعريه من الجر في كل حال والوجه الثاني
ان يقال ان الاسم اذا دخلته الاضافة او لام التعريف
خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد
اليه ما اخذ منه لاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين
فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل
الفعل فكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان
الاضافة واللام اشد تغييرا للاسم من حروف الجر فانها
يجعلون النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانه لا يحدث
في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخوله وجواب ثان و
هو ان حرف الجر جاءت لتوصل الافعال الى الاسماء
فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان

معقودة في جملة الفعل من جهة المعنى فصيغ كانت
لم يتصل بالاسم واما اللام فبخلاف هذا اذ هو من
جملة الاسم واحد حروفه قوله والمبني نوعان لازم
وعارض اعلم ان الاصل في الاسم الاعراب لانه ابدا
عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه الا ان
منها ما بني لمناسبة ما بينه وبين ما لا تمكن له اعني
الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان يكون له حالة
الاعراب او لم يكن الثالث والاول هو المبني اللازم والثاني
هو العارض وتعريف المصنف اللازم بانه الذي تضمن معنى
الحرف او يشبهه ليس على وجهه لفساده طردا وعكسا
لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف
والغايات تشبه وكذا الصدر من المركب يشبه الحرف
والعجز يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس
لمبني بناء لازما واسماء الافعال نحو هيهات
وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي
المبني اللازم قوله كاين ومتى وكيف انما بني
اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام او المجازات

مثل الذي والتي

نحو قبل وبعد واخواتها مبني عارض

لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت أفي الدار أم
في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت
اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك
متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم
ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فا
لمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج
غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام
لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون
للمجازات قوله اوما اشبهه كالذي والتي ونحو ذلك
شبهت الاسماء الموصولات بالحروف من حيث انها يفتقر
الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفائدة وانما بنى
اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للهرب
من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها قوله و
العارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
على الكسرة لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما
انقلاب الياء الفا او واوا في حال النصب والرفع

وامّا خروج الياء عن المدة فلانه وهما خلاف الاصل
فبنى على الكسر ابقاء على المدة والياء واما المنادى المفرد
المعرفة فانما بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب فهو مبنى
فبنى ما وقع موقعه على الاصل لانك اذا قلت يا زيد
فقد توجه الخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض
البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو
عريق في البناء وانما بنى على الضم لانه لا يمكن بناؤه
على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية
فيما لا ينصرف نحو يا احمر اذا كان منكرا ولا على الكسر
لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء
اجتزاء بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة
لانها لا يقع موقع كاف الخطاب اذ المراد
واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى و
لا المضاف لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه
بمنزلة التنوين والتنوين لكونه علما للتمكن لا يجتمع
مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس في نحو
لا رجل في الدار فانما بنى لتضمنها معنى من الاستغراقية

كانه قيل لا من رجل في الدار فبني على الحركة لعروض
البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا عمل ان وهو النصب او لانه اخف
واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزله منزلة
شطر الكلمة من العجز والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
خمسة وعشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخفة
ههنا واما نحو بعلبك فهو مبني منه الا الصدر حيث
لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما حذف منه المضاف
اليه نحو حينئذ فانما بني لان الاسم اذا حذف منه المضاف
اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة
معنى من معاني الحروف واذا ظهرت المضاف اليه نحو من
قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف
اليه فلو تضمن المضاف معناها فانما بني على الضم جبرا
المحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب
والجر قد يدخلان عليه حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبله
فلم يبن على الفتح والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة
الاعرابية والبنائية قوله والمبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الماضي

احتراز عن امر باللام

والامر

والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما لا يكون
الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب
المضارعة التامة وما بني منه مبني بناء عارضا وذلك
ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بني تشبيها
بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد
ترك على الاصل البناء ايذانا بان الاصل في الفعل البناء
كما صحح نحو القود تنبيها على ان اصل باب بوب
وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة
على الفتح لانه لما اقترن بالزيادة اشبه نحو بعلبك
فبني على الفتح كما بني هو قوله واعلم ان هذه
الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلم
الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة
اقسام لانها لا تخلو اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها
وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء
المتمكنة او لا تكون عاملة ولا معمولا فيها فهو
ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير
المتمكنة الا القليل منها واما ان تكون عاملة ولا تكون

معمولاً فيها فهو ايضا واقع كالفعل الماضي والامر
بغير اللام والاسماء غير المتمكنة لحالتيه الفعل
المضارع واما ان لا يكون عاملة ولكنه معمولا فيها
وهذا القسم قد اهمل المصنف وظن انه غير واقع
متوهما انه لا يتصور معمولا فيه الا وان يكون عاملا
لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان
كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن
وكل يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما في نون
الجميع من الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن
حيث تقول عشرون وعشرين لانا نقول هب انه لا يعمل
الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا المقدرة
ولا يقال العلم لا يصح اضافته البتة ولا ينصب التمييز
ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير
بضرب من التأويل فيصح اضافته اذ ذاك
فهذا الذي غفل المص من اهمال هذا القسم
غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا
البتة من ذلك الحي طرا وقاطبة فانه لا يجاوز

المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون
هذا القسم ايضا واقعا قوله والاسماء المتضمنة
بمعنى ان غير اي من الاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم
الفعل المضارع وقد بنيت لتضمن معنى الحرف نحو
من تضرب اضرب وكذا اخواته نحو اين ومتى الا
ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين
احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب
كما بنوا افعل ايذانا بان الاصل في الافعال
البناء والثاني انهم حملوا على ما هو نظيره في المعنى
وهو جزء او بعض او حملا على ما هو ضده فهو كل
وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص فقد عرفت ان المعرب هو الاسم
المتمكن والفعل المضارع وعرفت ايضا ان الاسم
هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطفل
عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم هنا ان تعلق
الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء و

وغيرها بوجه ما بالاسم المتمكن سببا لثبوت وصف
فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية او ما
جرى مجراها او الاضافية ونحوها وهذه معان
معقولة تستدعي نصب علامة ليستدل بها عليها
فجعلوا وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب
والجر دليلا عليها وسمى تلك المعاني مقتضيات
الاعراب والاشياء التي تتعلقها بسبب الحدوث
هذه المعاني العوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع
بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي اجراء حكم الاسم
عليه في الاعراب فرفعوه حيث وجدوه اوفر حظا من
المضارعة وذلك عند وقوعه نفسه موقع الاسم
اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث
وجدوه لا يقع نفسه موقعه لكن معه ما يجعله في تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف
وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد انحط
عن خطين رتبة المضارعة وذلك عند وجود
ما يمنعه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم

مفقودا في الاسم وسمى المضارعة مقتضية
للاعراب والمعنى الذي هو به اوفر حظا من المضارعة اعني
وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي هو بعد
في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسمية او شبهها اعني
ان واخواتها عامل الجزم واذا عرفت هذا عرفت معنى
قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على
وجه مخصوص فان العامل ما بسببه يحدث المعنى
المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله
والعامل ظ ان هذا غني عن الشرح لما رايت الثاني
الاول في الثاني في معرفة علته اي عرفت تاثيره يريد
انك اذا رايت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني
فيجره ويعرف ان علة هذا التاثير هي الاضافة يمكنك
تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة
وعن بعضهم ان الصواب ويعرف علته اي
علة الاول اي عرفت ان الاول اثر في الثاني ولعل
الاول اصوب والله الموفق الباب الثاني

فان العامل سببه يحدث المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص

لما فرغ من الباب الاول شرع في الباب الثاني فقال

قوله ح

في العوامل اللفظية القياسية اعلم قدمنا القياسية
لاطرادها لا خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير
المطرد لانه لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ
النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد
بمثابة الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم
على الجزئي قوله ولان الفعل منها وهو الاصل
في العمل وانما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر
فائدة لدلالته على الحدث والزمان والاسم والحرف
انما يعملون بعد تقويتهما قوله اما الفعل
فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب
علم المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي
الفاعل والمفعول وما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا
سوى ذلك فالمراد ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع
يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في
اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامل

مقدمًا

مقدمًا عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب
وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال
على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذن الاسناد
كالجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهن متى تصور
الاسناد لابد وان ينتقل الى المسند اليه والا الفعل والذهن
لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه
وذلك هو الفاعل فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن
وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا ولهذا قيل
يرفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند
النحويين ان يسند الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترط
ان يكون احدث شيئا بدليل قولهم طاب الخبز ومات
زيد فاذا كان شرط الاسناد لا الاحداث فليس لك
ان تسند مرتين وقولهم ضرب الزيدون والرجال
ليس بناقض لان المعنى انه لا يجوز ارتفاع اسمين
مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير
عاطف نحو ضرب زيد عمرو قوله فان لم يكن
فاعل

مظهرا فقط اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو
ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب
الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل او متصل
وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن واما مستكن
سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم
كالمنوي في زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين
التعدي وهو ما يتعدى الى المفعول به من غير واسطة
الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعد
الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين
وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان
يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا قائما وسيجيء شرحها والثاني
نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاختصار هنا
على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا تذكر ما
اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته
ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي
وانما تفعل ذلك لتقصد به نوعا من المبالغة والتأكيد

اي لتأكيد المبالغة
اي الاقتصار عنهما

ايذانا

ايذانا بانه معطي على الاطلاق واما افعال القلوب
فلا يجوز الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت
زيدا او منطلقا لان وضعها على ان تعرف الشيء
بصفته فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد
ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز
حذفهما ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب متعد
الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدي الى مفعولين وهما اعلمت واريت نحو
اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا
فاضلا وقد جاء في الاخفش اظننت واحسبت واخلت
وازعمت وقد تضمن انبأت وخبرت وحدثت و
انبات ونبات معنى اعلمت فيتعدى تعديته
قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني
له الفعل اعلم ان المفعول ربما يبقى في العناية بذكره
فيبني له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل
نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في الماضي ان
يضم اوله متحركاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي

اعلم ان اسباب الثلاثة الهمزة و تضعيف العين وحروف الجر و ذكر بعضهم طريقها اربعة وهو ان ينقل الى باب استفعل كقولهم
تقديره يخل المسموع صحيحا
عطف على قوله
وعلى هذا القياس

المجرد عن الزيادة والمزيد فيه والاوّل الاولى في الرباعي
المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو ضرب وتكرم
فانّ اول المتحرك الثاني هو التاء اذ لا عبرة بهمزة الوصل
ودحرج تدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع
فان يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي
المجرد والمزيد فيه والاولى في الرباعي والمزيد فيه
والملحق بهما نحو يضرب ويُتكرم ويدحرج ويتدحرج
ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسمّى
فاعله فاعل لفظاً لكون الفعل مسندا اليه معنىً
عليه مفعول معنى كمات زيد وطاب الخبر قوله
ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني الى الاسناد
الى احد المفعولين المتغايرين اياما كان سايغ نحو
اعطى زيد درهما واعطى درهم زيداً الا انهم
قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن
وهو زيد لانه عاط اى آخذ واما في المفعولين غير
المتغايرين فلم يسوغوا الاسناد الا الى الاول نحو علم
زيد قايما ولا يجوز ان يقول علم قايم زيداً وذلك

ط ع مثال الثلاثي المجرد والمزيد فيه قاضي

ع مثال الرباعي المزيد فيه

لان المفعول الثاني في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة
فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري
الاسناد الى الثالث في حيث امن الالتباس فاجاز ظن
قايم زيداً لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون
الزيدية ولم يجز ظن اخوك زيداً في ظننت زيداً
اخاك للالتباس قوله ومنصوب الفعل على
ضربين اعلم ان المفعول به من المنصوبات الخاصة
بعض الافعال وهو المتعدي لانك تقول ضربت
زيداً وبلغت البلد ولا تقول ذهبت زيداً قايماً
وانما يسمى مفعولا به لانه وقع فعل به ذلك الفعل
وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات الخاصة
لانه يرفع الابهام فلا يجيء الا لما وجد فيه الابهام
نحو طاب زيد نفساً لانه يحتمل طيب الاصل والرايحة
والعيش وغيرها وكذا انصبّ الفرس عرقا والتمييز
باب مزال عن اصله اذ الاصل في طاب زيد نفسا
طابت نفسه وكذا انصبّ عرقه فان قيل ان نا
يضرب من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك

لانه يحتمل تصبب العرق والدم والبول فاذا جئت بالعرق زال الابهام قاضي

طريق الاجمال والتفصيل وعلى هذا قوله تعالى و
واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس وقد رر
فصحت هذه الجملة لما فيها من الاستعارة
التي هي ابلغ من الحقيقة واسناد الاشتعال
الى الرأس وايقاع شيبا تمييزا عنه ايذانا بشمول
اشتعال الرأس اذ فرق بين اشتعل شيب رأسي
واشتعل الرأس شيبا وبين اشتعل النار في بيتي
واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر ولما فيها من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطايف
الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من المنصوبات
الخاصة بالافعال الناقصة وما جرى مجريها فان قلت
كيف جعل الخبر من معمول العوامل القياسية وعامله
سماعي قلت انه جعل الخبر قسما من معمول الفعل الناصب
على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي
فيلزم ما ذكرتم فقوله والعام خمسة مواضع
اعلم ان المصدر من المنصوبات الواقعة على معنى
ان كل فعل لا ما كان او متعديا مبهما كان او

غير مبهم

او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو في معناه نحو
ذهب ذهابا وضربت ضربا وطاب طيبا لان في الفعل
دلالة عليه فيا حريّ ان يعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر
قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول ضرب
الضرب من الشديد وغيره وكذلك يتناول المرة
والمرتين والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة
وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت
الضرب الذي تعلم ثم ان الفعل الناصب للمصدر اما
ان يكون ناصبا لمصدره او لغير مصدره مما هو
بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون
مصدرا او غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه
كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فان نباتا
وان لم يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه في الاشتقاق
او لا يلاقيه فيه فقعدت جلوسا واما الثاني فكنحو ضربته
سوطا لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان الة الضرب
سد مسده وليس هو بمصدر سوطا بسوطه
بدليل قولهم ضربته سوطين واسواطا ولو كان

قوله والمفعول فيه هو ظرف من الزمان والمكان فالزمان كله ينتصب بالظرفية مبهما كان او محدودا
فالمبهم كالحين والوقت والمحدود كاليوم والحول والليلة والشهر تقول

مصدرا لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط
لا يجوز ان يكون مصدرا لما انه ضرب مخصوص
وهو الضرب بالسوط فلو دلالة لضربت عليه لان
العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته
ضربا مثلا الا ان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان
ينصب السوط مصدرا بضربت لعدم دلالته عليه
فالحري ان لا ينصب به اسما بعينه ما ذكرتم وايضا
ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت
لا يدل على الضربة والضربتين وانما هو الدال على الضرب
مطلقا فتدبر والمفعول فيه هو ظرف في الزمان
والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال
تشبيها له بالاواني التي تحل فيها الاشياء وقد
سماه الكوفيون محلا لحلول الافعال فيها ثم ان
حكم ظروف الزمان كله مبهمه ومحدوده وحكم المكان
المبهم كالجهات الست وغيرها واحد وهو الا
نتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء
كان لازما او متعديا نحو سرت حينا ويوم الجمعة و

وامامك واما المحدود من المكان كالسوق والدار
فلا بد له من في نحو كما عسل الطريق الثعلب قال
وانما يتعدى الفعل اللازم الى جميع ضروب ظروف
الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ضروب ظروف
المكان لان الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل
على المصدر فكما يتعدى الى جميع ضروب المصادر
فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما المكان
فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم بمنزلته
منه بمنزلته من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة
الحروف وانما عمل في المبهم منه بنفسه لانه اشبه
الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور
بحد فاذا قلت خلفك كان هذا مشتملا على جميع
ما يقابل ظهرك الى ان ينقطع الارض كما انك اذا
قلت قام زيد فيكون مشتملا على كل زمان ماض منذ
خلق الله العالم الى وقت حديثك وكذلك اذا قلت
يقوم زيد كان مشتملا على كل زمان مستقبل والثاني
ان هذه الظروف لا تستقر على وجه واحد لان الفوق

يصير تحتاً واليمين يتحول شمالاً كما ان زمان المستقبل
يصير حالاً والحال يصير ماضياً فلما اشبه المبهم
من المكان الزمان من وجهين سلك به مسلكه
في الانتصاب قوله وعند هو ايضاً من الظروف
المكانية وقد يستعار للزمان نحو عندنا الليل وعند
النهار وفيه ثلث لغات عَند وعِند وعُند ولا يستعمل الا ظرفاً فلا
يقال عندك واسع لانه يصير مخبراً عنه وقد يدخل
عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة ذهبت
الى عنده خطاء ولا كذلك امام وخلف لانك تقول
امامك خير من ورائك والحاصل ان الظروف بعضها
لازم الظرفية فيكون منصوباً ابداً نحو عنده سوى
وسواء من ظروف المكان وذات مرة من ظروف الزمان
وبعضها يستعمل اسماً وظرفاً نحو الجهات الست من
المكان واليوم والوقت ونحوهما من الزمان قوله
ووسط الدار بالسكون قال جار الله الفرق بين وسط
بالسكون ووسط بالتحريك ان وسط بالسكون يكون
ظرفاً وبالتحريك يكون اسماً لو قلت ضربت وسط رأسه

اي بفتح العين وضمها وكسرها لان عند من الظروف الزمانية

لان الوسط

لان الوسط الجزء والوسط كونه في ذلك الجزء وقال
الجوهري يقال جلست وسط القوم بالتسكين وجلست وسط
الدار بالتحريك قال كل موضع صلح فيه بين فهو
وسط وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال وربما
يسكن وليس بالوجه قوله واما دخلت الدار فمتسع
وذلك لان الدار محدود فكان حقه ان يقال دخلت
في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعاً واوصلوا
الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول به ومذهب الجرمي
ان دخل فعل متعد نصب الدار كما في نحو بنيت الدار وقد اجيب
دفعوا قوله بان مصدره يجيء على فعول وهو من
مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعوداً وجلس
جلوساً ولان نقيضه لازم وهو خرجت فكذا هو
والمفعول له هو علة الاقدام على الفعل وانما عده
من المنصوبات العامة لان الافعال في نصبه مستوية
الاقدام وقد شرطوا في انتصابه بان يكون مصدراً وفعلاً
لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له في الوجود ومتى فقد شيء
من ذلك فاللام نحو جئتك للسمن ولاكرامك

اي فاللام لازم

الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس لان
المفعول له انما انتصب لانه يستصحب في ضمن الفعل
الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه ولن يتصف
بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت
فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان
واذا كان غير مصدر لم يكن من جنس فعل وليس
من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يدخل
تحت ذلك وكذا اذا لم يقارن الاول في الوجود لان
الفعل الواقع امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل
اياه قوله وخرجت مخافة الشر ايراد هذا المثال
يؤذن للتوليد وهو ان المفعول له كما ينصب المتعدي ينصب
غير المتعدي وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
للفعل المذكور كما هو زعم بعضهم بل يكفي كونه عذرا له
سواء كان غرضا او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء

نحو خرجت اليوم لمخاصمة زيد امس

اي خرجت مخافة الشر

نحو اما المفعول له الثالث اذ تاديبا له معرفة

معرفة خلافا لابن السراج قوله المفعول معه هو المنصوب
بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتقديره من المنصوبات
العامة انما يستقيم على مذهب الاخفش لان الباب
قياس عنده وعند سيبويه مقصور على السماع وانما
عمل فيه غير المتعدي لانه قد تقوى بالواو فيتعدى اليه كما عدي
بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل لانها
في الاصل من حروف العطف ولانها لا تعمل والاخفش
قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت
معه وقد ذهب قوم الى ان مع منصوب على الظرفية
والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف
الا انه يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع
وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب اعربوا ما
بعده اعراب مع كما انهم لما وضعوا الا موضع
غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس من
المنصوبات العامة الحال فحقيقة الحال هيئة الهيئة التي
عليها صاحب الحال عند ملابسته الفعل له واقعا منه
او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند

اي ابو الحسن الاخفش

المراد من الهيئة الصفة

المراد من الفعل المصدر لانه فعل الحقيقة

اي تعلق الفعل لصاحب الحال حال كونه قاضي

اي بعينه وقت

وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام
هيئة زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان
ان صاحب الحال هو الفاعل والمفعول ثم انه انما يكون
فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عندما يكون العامل
فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمله
او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو هذا زيد
قائما فذو الحال ههنا ليس فاعلا لفظا الا انه فاعل معنى
لان المعنى ما تصنع قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما
فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ المعنى انبه على زيد
او اشير اليه قائما لما فيها من معنى التنبيه فهذا من
الاشارة واما قال وهي جواب كيف لان كيف موضوع
للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال مقولا في جوابه
قوله وحقها ان يكون نكرة كما ان من حق ذي
الحال ان يكون معرفة انما وجب ان يتخالفا لانهما
اذا انطابقا تعريفا وتنكيرا التبس ان لا يتطابقا اعرابا بالخارج
نزاعا الى فرقهما في الوصفية ووجب اختصاص
الحال بالتنكير هو ان الحال جار مجرى الصفة للفعل

فلذلك

اي وكونه جاريا مجرى الصفة للفعل قاضي

فلذلك سماه سيبويه نعتا للفعل واراد بالفعل
المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف
للفعل والفعل نكرة لزم تنكيره قوله فاذا اردت
الحال عن النكرة فقدمتها عليها اعلم ان نصب الحال
من النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة
موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة
بالاستفهام او مفصولا بينها وبين ذي الحال بالا في
النفي كما في قولك جاءني رجل من بني تميم فارسا
فقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغا متخوفا
لحمام وقولك هل اتيك رجل راكبا اذا اردت
الاستفهام عن اتيانه مقيدا بالركوب وقولك
ما جاءني رجل الا راكبا وتقول في غيرها جاءني راكبا
رجل وقبيح جاءني رجل راكبا ولم يتعرض المصنف لما
ذكرنا من القيود تسامحا وتساهلا واطلق القول
بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد بقول الفرزدق
طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم قد خلا عن طلل لا اختلف
العامل في الحال وصاحبها كما ان العامل في الحال هو

الظرف وذي صاحبها معنى الابتداء لانه مبتدأ عنده
والصواب ان يجعل حالا من المستكن في الظرف من ضمير
طلل وحينئذ لا يكون هذا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال
عليه في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة
واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي الحال وهو
طلل بفاعلية الظرف صح جعله حالا عنده وحسن تنكيره
لوجهين التقديم للحال عليه وكونه موصوفا بقديم
والحاصل ان تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما
كما ذكرنا من نحو جاءني راكبا رجل وقد يكون جائزا
كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا نحو مررت جالسا بزيد فهذا ممتنع
عند جميع النحويين الا ابن كيسان لان الحال صفة
في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال التوابع
ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف
يتقدم ما هو تابع له واجاز ابن كيسان مستشهدا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر

الزجاج ان كا

الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيه
للمبالغة والمعنى وما ارسلناك الا تكف الناس عن
الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب الكشاف
ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا
رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم قوله
اسم الفاعل اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل اسم
مشتق لذات من جهة لا من حيث هي تلك الذات
بل من حيث هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق
عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز بقوله لذات
من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من
وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل من
فعله عن الصفة المشبهة فانها وان كانت مشتقة
لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله
نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع
فلا يقال للمتصف بها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني
بقولنا فعل احدث بل المراد منا انه بحيث يصح
ان يسند اليه المشتق منه بصيغة فعل كرم وانما

قيل سواء صدر منه الفعل مرة او مرتين او مرارا وقيل سواء احدث او لم يحدث وهو المناسب لما نحن فيه قاضي

اذا كان مجرورا بحرف الجر قياسا مستمرا قاضي

فسر الجريان بالموازنات ليفعل في الحركات والسكنات لانهم
ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة
او خبرا او حالا فاحتاج الى تفسير الجريان ههنا
ثم ان اسم الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال
او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل كما دخل
على الاسم في الاعراب الذي هو مستحقه في الاصل دخل
الاسم على الفعل في العمل الذي هو له في الاصل فيقال
زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا كما يقال يضرب
والذي هو بمعنى الماضي فهو مضاف الى ما بعده ابدا
نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا
امس لان الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب ف
الاسماء على الافعال في العمل فلما لم يوجد الماضي اعراب
من الاسم لم يعط الاسم اذا كان بمعناه عمله وقد اجاز
ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه واصحابنا ذكروا ان باسطا
ان كان ماضيا في الظاهر الا ان المعنى على الحال ايضا
انك لو اوقعت المضارع موقعه نحو يبسط لصح

وذلك

وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة
نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط
عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطوا للظرف
الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب ولا يقال
قايم غلامك خلافا للاخفش والكوفيين قوله
اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما مشتقا لذات
من الفعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل وكذلك
اسم المفعول لما كان اسما مشتقا لذات من وقع
عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو
بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط
الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه مرفوع بمضروب كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب
في التقدير جار على يضرب لان اصله مضرب فابدلت
ضمة الميم فتحة لئلا يلتبس باسم المفعول من
باب الافعال فصار مضربا فابدلت فتحة الراء
ضمة لئلا يلتبس باسم المكان فصار مضربا فاشبع
ضمة الراء فنشا منها الواو وانما فعل ذلك لانهم

وكلهم

اعلم ان هذه الصفة حقها ان لا تعمل لانها لا تجري على فعلها الا ترى ان حسن لا يوازن يحسن وكريما لا يوازن يكرم الا انها شابهت اسم الفاعل وهو مشابه للفعل من حيث ان كل واحد منهما صفة تثنى وتجمع [illegible] نحو كريم وحسن [illegible]

الفرق بين الوصفين ان الوصف قايم بالموصوف والصفة قايمة بالموصوف

بناء مفعل في ابنيتهم الا مع التاء نحو مكرمة واما
نحو مكرم ومعطي فجار على الفعل لفظا فتقول زيد
مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول
يكرم ويعطى فتدبر والصفة المشبهة وهي
ما لا يجري على يفعل اعلم ان نحو كريم ليس بجار
على يكرم ولا حسن على يحسن وكذا شديد وقوي
وضعيف وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشابهة بها من
حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت
مجراها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه
وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه
بالجمع دون الواحد ليكون ان تقاعد بالفاعلية على
سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء
نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء
اذ لو كان مبتدأ لقيل كريمون اباؤه اذ المبتدأ
على عدة الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت

هذه

فتقول حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات فلما حصل من هذه الوجوه التناسب بينهما [illegible]

على انه يحتمل ان يكون ابوه مبتدا وكريم خبره مقدم عليه وزيد مبتدا [illegible] زيد في محل الرفع لانه خبر مبتدا الاول

[illegible] لان الصفة متى لم [illegible] الابتداء [illegible] كريم معتمد على المبتدا [illegible]

هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم
ابوه اذ الكرم شيء قد وجد قديما وكيف جاز
ان يزيد الفرع على الاصل اعني قلت ان هذه الصفات
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى
انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود
في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذه الفعل
موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا
كما لا يقدح في الفعل الصريح في قولك زيد يعلم
فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل وعلى
هذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه مريد الحال
والقيام قد كان مع ذلك قبل حالك بزمان ويدلك
على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد حسن
ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل
على ان الحال محكية وليست بحاضرة كما في الفعل
واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس او قايم
غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى
الماضي ولا بمعنى المستقبل فلا يقول زيد حسن

اسم الفاعل

يعني ان الصفة المشبهة لما لم يكن جارية على الفعل فينبغي ان لا يعمل لكنها لما كانت مشابهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث اجريت مجراه في العمل [illegible] برجل كريم ابوه كما يقال زيد منطلق غلامه والدليل على ان الصفة المشبهة تعمل بمشابهة باسم الفاعل انهم لا يعملون افعل التفضيل مع كونه صفة فلا يقولون مررت برجل افضل منه ابوه مرفوعا بالفاعلية [illegible] والجمع والتانيث [illegible] المشبهة لكونها مشابهة باسم الفاعل [illegible] على ما يوافق ما فيه

مريدا انه سيحسن او حسنا فقد انقطع قوله
المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل انما سمي
المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه والمصدر
في الاصل هو الموضع الذي يصدر عنه الابل والدليل
على ان المصدر اصل والفعل مشتق منه ان المصدر
مستقل بنفسه ويستغني عن الفعل والفعل لا يقوم
بنفسه ويفتقر الى الاسم ولان الفعل يدل
بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر
على شيء واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد
قبل الاثنين واصل له ولان المصدر له مثال
واحد والفعل له امثلة كما ان الذهب نوع واحد
تتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل
عليه المصدر والمصدر لا يدل على مدلوله والفرع لا بد
ان يكون فيه الاصل مع زيادة واما ما تمسك
به الكوفيون من اعلال المصدر باعلال الفعل
وصحته بصحته نحو قام قياما وقاوم قواما فذلك
لا يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون المصدر مشتقا منه

وان دل فانما يدل على اصالته في التصريف ولا كلام
فيه لا كلام في الاصل في العمل والمصدر فرع فيه
عليه ولهذا لا يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو
عجبت من ضرب زيد عمروا فكل فعل له رفع ونصب
كان لمصدره ذلك وانما ذلك قال كما تقول من ان
ضرب زيد عمروا لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر يتنزل جر
في كونه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأ نحو
اعجبني ان يخرج زيد وارجو ان يخرج وبلغني خبر ان
يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته في الاعراب
في هذه المعاني كان المصدر ايضا بمنزلته في العمل
وفي امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه فلا تقول اعجبني
زيدا ضربك كما لا تقول زيدا ان ضربت قوله ويضاف
الى الفاعل اعلم ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة
اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب
والفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف
عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار

وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق
والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر
المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب
زيد والثالث ان يبنى المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب
زيد اي من ان ضرب وعلى هذا مسايل الكتاب
نحو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اي
من ان دفع الناس بعضهم ببعض والمضاف
اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول ما لم يسمى
فاعله والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل
مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس
ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله
تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اي من
دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخرين منصوب
معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما في الفاعل
واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو
ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على

اي ذكر

العكس

العكس او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته
الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به — فالمصدر مع
بما اذ ذاك بمنزلة المتعدي والكلام فيه وقد يعمل المصدر
معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب
مسمعا وهو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره المصنف
لقلته وندرته قوله ويترك ذكر احدهما كما
في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله
محذوف وحذف للعلم به ولم يضمر لان المصدر اسم
جنس ولا شيء من الاسماء الاجناس يتحمل
الضمير ويدلك على حذفه انك لا تقول اعجبني
من هذا الا مرظهور كله كما تقول ان ظهر كله
وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك
ذلك في الفعل لان الفعل ابدا خبر او على وصف
جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فاذا اقترن
خلوه عن المسند اليه فقد احدث نحوه في المصدر — اي محال اثباته اليه ذكر
فانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان يكون مسندا

الى شيء واما قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل اى من بعد ان غلبوا سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل فمكن قرء بان يجعل الضمير المضاف اليه المصدر الفارس لا الروم ليجعل الكلام في الاية فيصح غير انه يفضي الى الاطناب بالمحل قوله

سيغلبون

المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فانه لا قبل يجب الثاني اعلم ان الاسم غير اصيل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر ههنا لانه في الكلام معنى حرف الجر فقوى بذلك على العمل قوله والاضافة على ضربين اعلم ان المضاف اليه اذا كان معرفة في المعنى يعرف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه ويكتسى منه تعريفه في

ذلك

وذلك لان قدر المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه من المضاف بمنزلة التنوين الذى لا يتحقق فيه الانفصال كذلك يجب ان يتمزج معنى الثاني بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكبا كان شايعا في اجناس ما يركب واذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة فزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن معرفة فكيف يكتسى المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من انما قال في الغالب احترازا عن قولهم نحو ثبت الغدر وقتلى الطف وقد قيل ان هذه الاضافة بمعنى في اى ثبت في الغدر وقتلى في الطف لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام غلام زيد اى غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة اى خاتم فضة لان الغرض فيها تبيين النوع فانك اذا قلت خاتم لم يعلم اى نوع هو فاذا اضفته

[illegible] في الغدر [illegible] ثبت بفتحتين الدال [illegible] بالحجارة ويقال للحجارة الاخرى اى للشرق يقال ثبت [illegible] هو مثل يضرب للرجل الثابت في الغدير والجدال

بينت والفرق بينهما ان التي بمعنى اللام لا يجوز
فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى
من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر وانما يقول
النحويون في غلام زيد ان المعنى غلام لزيد ايضاحًا
لمعنى الجر لا ان اللام مقدرة هنا كيف كان والمضاف
اليه ينزل من المضاف بمنزلة التنوين ويعاقبه وكما لا
يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء كذلك
لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف
اليه وايضا فلو كانت اللام مقدرة هنا حتى يكون
الجر بها لوجب ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف ان
ظهر اللام واعلم ان النحوي يبين اورد واهيها
سؤالًا وهو ان المضاف اليه قايم فيه معنى حرف الجر
ولفظها محذوف حذفًا يخرجها عن ان يكون في حكم
المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم لم يبن
لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن منه معنى الحرف
فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى
الحرف من الجايز دون الواجب الا ترى انهم اعربوا ايًّا مع

تضمنه

تضمنه معنى حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان في بناء الكلم
ههنا نقضًا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف
عامل وعمله الجر والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة
فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم نظيره في كونه عاملًا
يحدث به هذا الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذلك على
استيفاه في مقتضاه وادى ان ايراد هذه السؤال
في المضاف اولى منه في المضاف اليه اذ المتضمن لمعنى
الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل الجر
بتقويته فلولا انه تضمن معناه لما قوي على العمل ولان
تضمن غيره للحرف لا يكون موجبًا للعمل ولان المعنى من
التضمن ان يكون معنى الاسم مشتملا على معنى ذلك الحرف
كما ان اين واخواته لما كان معناها يشتمل على معنى
حرف الشرط بنيت ولتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن
على هذا التفسير ههنا هو المضاف دون المضاف اليه لان
العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن بمعنى الحرف
اياه دون غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنًا بمعنى
الحرف لوجب ان يكون عاملًا في نفسه وذلك محال وبيان

على ذلك قول الشيخ فلن يتم لنا هذا التضمن الا بان نعطي
الاسم حكمه ونجعله مثله في كونه علة يحدث بها هذا
الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه في كونه
علة يحدث بها هذا الحكم هو المضاف دون المضاف اليه
والمتضمن للحرف هو ليس الا المضاف واذا كان المتضمن
للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على
ما ذكرتم فان قيل فعلى ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى
الحرف فلا يبنى فالجواب ان الاضافة تمنع البناء
في الاعم الاغلب اذ البناء مما يوجب مناسبة
الحرف والاضافة مما تعارض تلك المناسبة لانها تحقق انها
من خصائص الاسم فلا يكون في الحرف والفعل الا ترى
انهم لم يبنوا المضاف من المنادى والمنفي بلا التي لنفي
الجنس مع ان العلة التي لشدة امتزاجه بالمضاف و
معاقبة التنوين تنزل منه منزلة التنوين التي هي علامة
التمكن والاسم لا يبنى مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه
قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا

في اللفظ

في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهو اما اضافة
اسم الفاعل الى المفعول والصفة المشبهة الى فاعلها
اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا
ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير
الانفصال انك تصف النكرة بالمضاف وتوقعه
حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو والحال لا يكون
الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل حسن
الوجه لانه في تقدير الانفصال نحو حسن وجهه
الا انك نقلت ضمير صاحب الوجه الى حسن
حتى كان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف به
فاذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان ترفع به الوجه
ولما احتيج الى تبيين موضع الحسن اضيفت الصفة
اليه ويدلك على نقل الضمير الى الصفة تذكيرها في هند
جائل وشاحها وتانيثها في هند جائلة الوشاح قوله
والاضافة تعاقب التنوين الى آخره انما لم يجمعوا
بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه
ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا بينهما

كراهة اجتماع الزيادتين على اخره الكلمة قوله
ولا بد في المعنوية عن تجريد المضاف من حرف التعريف
وانما يشترط ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة
واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية التي
وضعها للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرفة محال
قوله ونقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك
تقول مررت برجل حسن الوجه فتصف به النكرة لان
الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف المعرفة به
ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه
فيتعرف ولا يقضي هذا التعريف المعرف لا يقال ان الخفة
المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة هنا لان
التخفيف في الواحد انما هو سقوط التنوين والتنوين
لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة
لانا نقول ان التخفيف الحاصل بسقوط التنوين
وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة
اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن
الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف حذف

اي ادخال اللام على المضاف الى المعرفة في الاضافة اللفظية تدبر

افادة التخفيف من وجهين وهما سقوط
الكناية من المضاف اليه واستثقال الضمة للاكثرة
التي هي اخف منها لا يقال ان الكناية وان
سقطت وقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي
الكناية لثقلها وخفته قوله والضارب زيدا انما
جاز هذا لان هناك نونا تسقط ويعاقبه المضاف
اليه فيكون في الاضافة فايدة لفظية كما في قولك
ضاربا زيد ضاربو زيد وجاء الضاربا الرجل
مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية لانه يشبه الحسن
الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة
كالحسن والرجل اسم جنس محلى بلام التعريف
كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها به كما اجيز
النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل
ولا يجوز الضارب زيد اذ لا تفيد بالاضافة
خفة لفظية كما افدتها في المثنى والمجموع و
المضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه بذلك
بالحسن الوجه واما نحو ضاربك والضاربي

والضاربي فسايغ لما فيه من استبدال الضمير
المتصل من المنفصل اذ الاصل الضارب اياك
واياي واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جيدًا وانما لم يجز الا يكون الضمير في مثل هذا ضمير
المنصوب كما في الفعل في قولك ضربك لانهم
لما رفضوا فيما يوجد فيه التنوين او النون ان
يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل نحو ضاربني والضاربان في
والضاربونك كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة
جعلوا ما لا يوجد فيه تبعا له اجراء للباب على وتيرة الاطراد
فاذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضميرا مجرورا
هذا ما اختاره الزمخشري وقيل الامام عبد القاهر
لانه ضمير المنصوب بمنزلة يضربني قوله الاسم
التام وانما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه
يقتضي ما يميزه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون
الاسم عاملا فيه النصب لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب
المفعول من اسماء الفاعلين والمصادر الا ترى ان ذا في
في قولك ذا قود خلق قد تم اي امتنع عن الاضافة

صح

لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس
المكيلات فينصب خلا مثلا لاقتضائه اياه ومشابهته
ضارب بالتنوين في انه ايضا يقتضي مفعولا وهو
قد امتنع عن الاضافة بالتنوين وكذلك منوان سمنا
وقفيزان برا فقد تما بنون التثنية وهما يحتملان
من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضاربان
فنصبا ما بعدهما كما ينصب ضاربان وكذلك عشرون
درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو يحتمل من اجناس
المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا ملؤه عسلا
ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان ومنوان
وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان اضافته
المعطي الى الضمير منع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زائلا وقد يكون لازما
فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول
في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا منوا سمنٍ واما الثاني
فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول
في عشرين درهما عشرو درهم لان عشرين اسم

منوان وقفيزان صح

سمنا منوا

موضوع لمضاعف عشرة وليس بجمع عشر كمسلم
ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلاثون
على ثلاثة ثلاث مرات كما يقع مسلمون على ثلاثة
انفس فلما اختص ثلاثون بثلاث مرات عشرة
علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون بهذا العقد
المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع
ان يوجد بدون النون ولهذا قيل انه لازم وكذلك
الاضافة لانك لا تقول في ملؤه عسلا ملئ عسل لانه
مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشيء مرتين
فاذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتنوين
بقول بعضهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان
الاسم الذي فيه التنوين ههنا اعني كف لا ابهام فيه
فيرفعه وانما الابهام في قولنا موضع مضاف الى الكف
اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها
والموضع مضاف الى الكف واضافته اليها تمنع
من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة الملئ
في قولك ملؤه عسلا فان قلت ان الموضع وحده

يتم

لا يتم به المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة
وانما يحصل ذلك من بعد ان تضيف الى الكف
قلنا كذلك الملئ لا يتم معنى الكيل فيه حتى
يضاف الى شيء مخصوص كالاناء او الى ما هو
بمكيال معروف كالزق وغيره فاذا ايراده في
تمثيل الاضافة اولى منه في تمثيل التنوين
اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم التام بالتنوين لكن الاسم التام مشروط
باقتضاء التمييز لابهامه ولا شك ان المعنى المقتضي
للتمييز ههنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف
اذ لا ابهام فيها يدلك على هذا انك لو جئت
بالكف منونا غير مضاف اليه شيء لفظا وتقديرا
نحو ما في الفلوس كف مثلا لم يقتض التمييز البتة وايضا
انهم قد شبهوا موضع كف سحابا بنحو ضرب زيد
عمرا فوجب ان يكون العامل المضاف لانه المشبه لا
المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
ان سحابا قد انتصب ههنا من وجهين احدهما

اعمال في

ثبوت التنوين والثاني الاضافة التام بالتنوين
والاسم التام بالاضافة فهذا يضايق ردى
لا اعمال عاملين في معمول واحد فهذا مع
انه غير معقول سيما انعقد الاجماع منهم على رفضه
الا يرى انه لو اجتمع عاملان على معمول واحد
فالعامل باتفاق منهم لواحد منهما لا غير الا انهم
اختلفوا في ان العمل لايهما على ان المنون ههنا
لا يصلح عاملا لما بينا ان شرط اعمال الاسم
التام ان يكون مقتضيا للتمييز لابهامه وقد
افتقد الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو
الذي غر المصنف رضي الله عنهما من جعل
العامل ههنا الاسم المنون لان الشيخ لما جوز
النصب ههنا بالوجهين جعل المصنف لله قريب
عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين
اذا ازدحما على مقتضى واحد فالعمل لاخرهما
فحينئذ الا ان ذلك حبط يظهر بادنى تامل
فيما ذكرنا **قوله** ويقال للثلاثة الاول

وهذا ايضا عجيب منه لانه اراد ان العامل في التمييز ههنا هو الاسم

مقادير **فان قلت** كيف قال ويقال للثلاثة
الاول وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة
والكيل والوزن والعدد **قلنا** انه قسم الاسم
التام الذي ينتصب عنه التمييز اربعة اقسام و
هي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون
الجمع والمضاف ثم قال ويقال للثلاثة الاول
مقادير اي لما فيه التنوين ونون الجمع ونون
التثنية والاخير مقياس اي المضاف فيما ذكره
من المثال وانما سمي مقياسا لانك تقول
اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد تخلو في الى ستولن
سمنا فقد قدرت ما عندك من السمن بالمنوين
ولم تقسه بشيء **قوله** والتمييز رفع الابهام
عن المفرد اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما
يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم المضاف والمثنى
والجمع من المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل
المثنى والمجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل
المضاف والمراد منه ههنا الله ولكونه مذكورا

ما عند الاسم من العسل ... هنا ...

اي يقابل الجملة

فى مقابلة الجملة اذ انتقى بهذا فاعلم ان التميز
دفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون فى
الاسناد او فى احد طرفيه فالتميز اللاحق يسمى
تميزا عن الجملة ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب
زيد نفسا فالابهام ههنا فى اسناد الطيب
الى زيد لا فى الطيب على الانفراد ولا فى زيد
على الانفراد والتميز للثانى يسمى تميزا عن ا
المفرد ويقع بعد تمام الاسم نحو عندى عشرون درهما

الباب الثالث فى العوامل اللفظية السماعية

قوله وهى ثلثة اصناف وانما قدم الحروف
على الافعال والاسماء لان الحروف هى الاصل
فى العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما
بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال
على الاسماء لان الاسماء انما تعمل بمشابهة
الافعال والحروف فهى فى العمل متاخرة عنهما
سواء كان ذلك بطريق القياس او غيره ثم قدم
من الحروف العوامل ما هو العامل فى الاسم على ما هو

العامل

العامل فى الفعل لكثرة هذا وقلة ذلك ثم قدم
من العوامل فى الاسماء ما هو العامل عملا واحدا
على ما هو العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين
ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجار على الناصب
لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف
الناصب فانهم اختلفوا فى ان الناصب هو هذا
الحرف ام الفعل وحق لعاملة فى الجملة بمجموعها
وهذا هو المراد عامل فى كل واحد من جزئى
الجملة لان الجملة من حيث هى الجملة لا تصلح ان يكون
معمولا فيها اذ الجملة من حيث هى الجملة ليست
باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل **قوله** اما الجار
فسبعة عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء
معانى الافعال الى الاسماء وكلها تشترك فى
افادة هذا المعنى الاول وجوه تختلف بها
فمن معناها ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت
من البصرة تريد ان مبداء الخروج كان من البصرة
وقد يكون للتبعيض فى اخذت من الاموال

اختلف علماء العربية ان الناصب فى مثل هذه المواضع فعل ام حرف فقال بعضهم الحرف وقال بعضهم الفعل المقدر دون الفعل وان كان محذوفا لكنه المقدر ثابت والعمل للمعنوى فهو الفعل تدبر

تقديرهم استويت الماء والخشبة ويا عبد الله وغيره من الامثال

اى بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه
يدل على ان مبدأ موضع اخذك كما ان قولك
خرجت من البصرة يوذن بان البصرة منشأ
خروجك الا انها فى الامثال لافادة التبعيض
ايضاً اذا كان ذلك ممكناً ولم تفد فى قولك
خرجت من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت
جميع بعضها اذ لا يصح ان تكون خارجاً منها
وغير خارج وقد يكون للبيان فى عشرة من
الدراهيم لان العشرة قد تكون من الدراهيم
وغيرها فلما قيل من الدراهيم تبين ما هو المقصود
وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
قالوا وهذا قريب من معنى الابتداء اذ جعل مبدأ
اجتناب الرجس هو الاوثان ويكون مزيدة فى المرفوع
نحو ما جاءنى من احد وفى المنصوب نحو ما رايت
من احد ودخولها فى حال الزيادة على
المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان
حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل

الى الاسماء

الى الاسماء معنى الافعال فيكون حال الزيادة
تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة
لم تخل عن شيء من معنى الابتداء ولهذا قال السيرا
فى اذا قلت ما جاءنى من رجل معناه من
واحد هذا الجنس الى اقصاه ولهذا قالوا
انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها
فى ما جاءنى من احد زيادة محضة زيدت
لتاكيد معنى النفى اذ لا فرق فى المعنى بين ما جاءنى
احد وما جاءنى من احد لافادتهما جميعاً
معنى الاستغراق لان احداً اذا وقع فى سياق النفى
وهو نكرة يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول
ما جاءنى احد بل اثنان واما فى ما جاءنى
من رجل مثلا فليست بزيادة محضة حيث
افادة الاستغراق الا ترى انك لو قلت بغير
من لم تفد الاستغراق قطعاً بل محتملاً وصحة
قولهم ما جاءنى رجل بل رجلان فيشهد
لذلك فمن تفيد فى الكلام الاستغراق واذا ل

احتمال عليه كما ان لام التاكيد حرف صيغة
المضارع الى افادة معنى الحال قطعاً بعد ان كانت
محتملة له ولغيرها ولهذا قالوا استشهد
المصنف في الزيادة بما جاءني من دون ما جاءني
من رجل ثم ان زيادة من في النفي وما يجري
مجراه مستمرة ولا تزاد في الاثبات عند
سيبويه واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا
بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قوله والى
لانتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة
تريد ان منتهى السير هو الكوفة وقد يكون بمعنى
المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء
لان المعنى لا تنتهين اكل اموالهم الى اموالكم
وفي معناها حتى الا انها تفارقها في وجوه
خمسة وهي ان مجرور حتى اما ان يكون
ما ينتهي به المذكور نحو حتى اكلت السمكة
حتى راسها فان الراس ينتهي به السمكة

اوعنده

اوعنده نحو نمت البارحة حتى الصباح
فان الصباح عنده ينتهي الليلة وهذا
معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون
اخر جزء من الشيء او ما يلاقي اخر جزء منه
وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه
ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي
عليه كذا ذكره جار الله العلامة رحمه ولا
يجب ان يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز
الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى نصفها او
ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم في مسئلة
السمكة والبارحة فقد اكل الراس ونيم
الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع
عند الراس اذ لو جاز ذلك لجاز دخوله
على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي
اخره ولم يجز على ما مر وان الى تدخل على المظهر
والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل
الا على المظهر استعمالا فلا يقال حتاه وان

حتى لا يلزم الجر فتكون عاطفة ومبتداء ما
بعدها بخلاف الى اما العاطفة فنحو جاء القوم
حتى زيد وكذلك النصب والجر وانها تخالف
ساير حروف العاطف في ايجاب مجانسة
ما بعدها لما قبلها لكونها موضوعة للغاية
وللدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور
ان يكون طرفي الشيء من غيره ولهذا قالوا
انها انما تذكر للتعظيم او للتحقير نحو مات
الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
لان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية و
طرف له واذا اخذ من اعلاه فادناه طرفه
واما الابتداء فنحو خرجت النساء حتى هند
خارجة او حتى خرجت هند وقد جاز في
مسئلة السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها
جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع على
كونها ابتدائية والخبر محذوف اي حتى راسها
ماكول واما في فهي للظرف ويقال للوعاء

وللاشتمال

وللاشتمال نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب
فالمثال الاول من الاعيان والثاني من
المعاني واما الباء فهي للالصاق نحو به داء
اي التصق وخامر ومنه مررت بزيد وهو
وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم
وحقيقتها الصاق معنى القسم بالاسم المقسم
به وكثيرا ما يحذف الفعل توخيا للاختصار مع
كثرة الاستعمال ودوما للاختصار ودفع
الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان تكون
مخبرا لا مقسما وقد وقعوا موقعه الواو
بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن
ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها
لتقاربهما في المخارج وفي المعنى اذ معنى الجمع
والالصاق متقارب ثم تبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن وابدال التاء من الواو
كثير في كلامهم نحو تجاه وتراث وتخمة ثم

ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تنبذ
عن اختيها بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها (اي تعددت)
على المظهر والمضمر نحو بك لاعبدنه وبالحلف
على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك
اخبرني فهو استعطاف للمخاطب وليس بقسم
على الحقيقة والواو لكونها فرعا على الباء لم تدخل
الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو ولم تدخل
على المظهر الا على واحد وهو الله وتكون للتعدية
نحو ذهبت به اذ المعنى اذهبته **فان قلت** اليست
للتعدية في اوجهها الاخر **قلنا** نعم الا انها
في سائر الاوجه قد افادت مع التعدية معنى
اخر وهنا لم تفد شيئا سواها فلهذا اعد للص
كونها للتعدية قسما مفردا وتكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وتسمى ايضا الة واداة ووصلة للفعل
وتكملة اياه وللمصاحبة نحو دخلت بثياب
السفر اي معها قالوا والفرق بين الباء ومع
ان مع لاثبات المصاحبة ابتداء والباء

لاستلزامها

لاستلزامها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا
بايديكم على احد التاويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله شهيدا
وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع
لما سبق في من واما اللام فهي للاختصاص
قال عبد القاهر اصل اللام ان تكون للتمليك
نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي
الجل للفرس فانه اختص به ودام ملابسته
له جرى مجرى المملوك وان كان الفرس مما
لا يملك له وعلى هذا جاء في اخ له وابن له وقد تزاد
نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال
سيبويه ان كم في الخبر نظير رب والمقصود
ان رب للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل
لقيته وانت تريد ان تقلل ذلك وهذا اصلها
ثم غلب عليها في الاستعمال معنى التكثير بدليل
انهم يستعملونها في مواضع المدح وعد
المآثر نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانها
تنفرد عن سائر حروف الجر باشياء منها

الى التهلكة

شهيدا

وانما قال على احد التاويلين لانه قيل ان المفعول محذوف والباء للسببية اي ولا تلقوا انفسكم بايديكم اي التي تملكها اليد عبارة عن كل البدن اطلاق للجزء وارادة للكل

نقيض

انها يستدعيها الكلام ولا يقال جاءني رب
رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي
من واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى
هم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد بمعنى
ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام و
الشرط بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل
لتغير معناها فوجب ان يصرف العناية الى
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام و
منها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت
موضوعة للتقليل والنكرة دالة على الشيوع و
الكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل
فيها ولذلك حكم بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء معين مثل
زيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا اقترن بالنكرة
كما ترى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لجاز
ان يقول ربك رجلا كما جاز في مثلك رجلا
ومنها ان فعلها الذي يتسلط على الاسم يجيء

محذوفا

محذوفا في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر
الضيق وذلك لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت
رب رجل يفهم كان المعنى رب رجل يفهم
ادركت او لقيت والحال يدل عليه فحذف كما
حذف مع الباء في بسم الله ولا يظن ان يفهم
هو الفعل المتسلطة هي اياه على الاسم لانه
مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطة
عليه لزم كون الشيء فاعلا او مفعولا معا ومنها — وهذا محال
ان مجرورها يلزم الصفة اما الجملة اذا كان
مظهرا كما مر واما مع مضمر نحو رب رجلا جواد في
قالوا انما لزم الصفة ليكون عوضا عن الفعل
وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب في باب التقليل
لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وحده
ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك
اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخبرا بان
الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه
فيما بعد قليل واما قوله تعالى ربما يود

الذين كفروا راجع الى معنى الماضي لان ما اخبره
الله تعالى ووعد فيما يستقبل لصدق الوعد و
تحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذه احكام
رب وقد بقي هنا سوال وجواب لا بد من
ذكرهما وذلك ان لقائل ان يقول انك اذا قلت
رب رجل فيهم ادركت مثلا كان رب موصلة
لادركت الى الرجل واذ ادركت فعل متعد بنفسه
فكيف يقال انه تعدى برب ولم يوجد حرف جر
اتصل بالفعل المتعدي الا وقد حكم بزيادته
ولا يمكن ادعاء زيادة رب ان لم يقل بذلك
احد والجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حد
من اذا كانت لاستغراق الجنس نحو ما رايت
من رجل في انها مفيدة للاستغراق وان لم يكن
فيها وصلة فعل الى الاسم الا يرى ان الفعل
الذي قبلها يتناول الاسم بنفسه لكنك اردت
بها افادة معنى اخر غير التعدي وهو استغراق
الجنس كذلك تدخل ههنا رب رجل في الكلام

وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك معنى
اخر غير التعدي وهو التقليل وهذا شيء
واضح واما على فهو للاستعلاء
ويكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا
اما الاول فنحو جلست على السرير فهي هنا حرف
جر لايصال معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا
زيد على السطح لايصال معنى الاستقرار المقدر
الى الاسم وقوله عليه دين لا يخرج عن معنى
الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركبه دين واما
الثاني فنحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظموها
اي من اعلاه اذ لو كانت حرفا لما دخل الجار
واما عن فهي للبعد والمجاوزة ويكون ايضا
حرفا واسما اما الاول فنحو رميت السهم عن القوس
على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها
وما الحرفية نحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تعدى
اليك وفيها معنى من بزيادة معنى المجاوزة لا ازها قال
في رميت عن القوس على ان تبتدئ الرمي منها قال عبد القاهر

وكل موضع يصلح الا بمعنى التقدمة كان مخصوصا بمن
بمن فلا يجوز ان تقول لا يرتا الدين من يجل لان هذا
موضع التقدمة فقط وان كان موضع لا يجيبه بكون
منحرفا للتعدية جاز ان تنفع فيه بتهما نحو سقاه
عن الفيئة اي بعده عنها وجاوزته بحكمها الى الري وان
شئت قلت بمن على معنى سقاه من جهة الفيئة وهذا من
من عمل بين بان كان موضع الا يناسب معنى المجاوزة
لم يجز ان تنفع فيه عن فلا تقول زيد افضل عن عمرو لانك
لا تقصد ان فضل احدهم هيا فذا انفصل عن صاحبه
اليه وتعداه وانما تريد ان فضل زيد بدأ من هذا
الموضع واما كونها اسما ففي جلست من عن
يمينه اي من جانبها **واما الكاف** فهي للتشبيه
وتكون حرفا نحو قولك الذي كزيد اخوك
ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان
اسما لما جاز ذلك اذ لا يقال الذي مثل زيد
اخوك لان الصلة لا يكون الا جملة فاذا جعلت
بالحرف كان متعلقا بالفعل والفعل لا يفارقه

فاعله

فاعله فيكون جملة فيكون المعنى الذي حصل
كزيد ولا يقال التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف
الجملة فلا يكون الكاف اذا الحقابها اسما
جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متسع فلا
يجوز ان يقال جاءني الذي قايم اللهم الا في
ضرورة الشعر ولما كان وصلهم الذي بالكاف
جايزا مستعملا في حال السعة علم انه حرف وقد
يكون اسما في قولك يضحكن عن كالبرد
المنهم المذاب **واما مذ ومنذ** فانهما لابتداء
الغاية في الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة
تريد ان مبتدأ انتفاء الرؤية يوم الجمعة
فمذ حرف اوصل الفعل قبلها الى الاسم
بعدها وكذلك تقول انت عندنا منذ
الليلة اي استقررت عندنا منذ الليلة وقد
يكونان اسمين فيرفع ما بعدهما ويكونان
على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة
نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت

الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار
في ان الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا
لا تحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت
عندنا منذ وقت مثلا لا افادة للكلام هذا
الا ما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم
ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان
يراد بهما جميع المدة نحو ما رايته مذ يومان كانك
قلت امد ذلك المدة يومان واول وقته وآخره
يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب
العدد ولو قلت مذ يوم الجمعة وتريد اول
الوقت وآخره جاز على تاويله ما رايته منذ اثنتا
عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل
بينه وبين ما اذا كان المراد اول الوقت دون
آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم يلتبس ليوم
الجمعة بوجه ولم تحصل في جزء منه وهي
منفية في جميع اجزائه وفي الوجه الاول اعني
الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها كانت

الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل
على انك رايته فيه ثم فارقك كما في المجرور
والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم
ان الكلام في المجرور على جملة واحدة وفي المرفوع
على جملتين احدهما ما رايته والاخرى مذ
يومان لان مذ مبتدا ويومان خبره كانك قلت
ما رايته وامد ذلك يومان كما تقول ما رايته
وايام البين طويلة وانما لم يصح تخلل العاطفة
بين الجملتين نحو ما رايته ومنذ يومان كما ساغ
ذلك مع ما قدرنا من حيث ان الجملة الثانية
كانها جزء من الكلام الذي قبلها لانها تفيد
التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت
ما رايته ولم تقل مذ يومان كان نفيا للرؤية
في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج احدى
الجملتين بالاخرى اتحدتا وجرتا مجرى جملة
واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في

لعلهم نخ

الشرط والجزاء وغير ذلك واغاق المصنف
وجعله مذيولين لانه يقتضي ان الجلس بمذ يقتضي
اول الوقت كما ذكرناه واذا كان كذلك
فلمتوهم ان يتوهم امتناع الجر لانه بقي لهم
ما داينته منذ يومان فازال المص هذا المتوهم
وذكر ان الجر هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت
ان انتفاء الروية مقدر بهذا المقدار وانه
موازن بهذه المدة مبتداء من اوله ومنقطع
عند اخره رفعت ولو اردت ان مبتداء اول
هذه الوقت الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن
لا يقدر الفعل المدة ولا تستعمله بها لانك
تريد انه كائن بعد لم تبلغ غايته جره فقلت
ما دايته منذ يومين تريد ان انتفاء الروية انما
هو في مدة اول نهاية يومين من هذا الوقت
ولم ينته بعد بل هو باق ممتد واما حاشا
فهي للتنزيه وهي حرف جر عند سيبويه
ويدل عليه قول الشاعر حاشا ابي ثوبان

والبعض هنا منتنا ول لكل القوم على سبيل البدل
واذا كان كذلك فالمجي ثابت النفعل دون
زيد وهو المراد من قوله وقد او في غيره فليتأمل

ضمير الشخص
ان يد صغا عن الملحات بالشتم ومذهب المبرد
انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاءني القوم
حاشا زيد اي جانب بعضهم زيدا واما عدا
وخلا فهي للاستثناء ويكونان حرفين تارة
وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول
ومنصوب في الثاني على المفعولية والفاعل
مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي
عدا بعضهم ومثله قولهم جاءني القوم ليس
زيدا ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما
لا يتصرف هذه الافعال لانها لما كانت للاستثناء
جارت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا
ادخلت ما على خلا وعدا تعين كونهما
فعلين اذ ذاك وذلك لان الشامل الصادق
في مادتهما وفي موادهما استعمالهما يشهد
لما التي يصدر ان بها انها لا تخلو من ان تكون
مزيدة او مصدرية مع عدم القائل بغيرهما
فان كانت مصدرية فلا بد ان تكون الواقع

بعدها فعلو لانها لا تدخل الا على الفعل فاذا قلت
جانى ما علا زيدا كان التقدير عدو زيد بمعنى
على المجيء زيدا عدو فان كانت مزيدة فهى تدخل
الفعل ايضا ولا تتصل باول الحرف وانما تتصل
باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت
اوله نحو ما جائنى وما يجيء قوله واما ما ينصب
المفعول على ما ذكر فى الهداية الواو بمعنى مع وقد سبق
ذكر الاختلاف فى عوامل المفعول معه وان ما عليه
الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة
الواو ويعضد ذلك انه لا يجيء منصوبا الا وقد
تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو نفسه عاملا
لما احتيج معه الى الفعل او معناه ولا ينتقض بقولهم
كل رجل وضيعته فلما لم ينتصب علم ان العمل للفعل
لا للواو فان قلت جاز ان يكون او معناه شرطا
لعمل الواو فلم يعمل الا عند وجودهما قلنا
ان الاصل فى الواو ان لا تعمل والفعل وما
جرى مجراه عامل فان يجعل للفعل الذى له تاثير فيه

اولى

اولى من ان يجعل للواو الذى لا تاثير له فيه
اه صلو على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم
من معمول الفعل وههنا عد الواو عاملا ولعل قوله
على ما ذكر فى الهداية لدفع هذا التناقض قوله
وحروف النداء يا وايا وهيا واى والهمزة اعلم
ان الثلاثة الاول هى لنداء البعيد وما هو
بمنزلته من نائم او ساه والاثنان الاخيران
لنداء القريب وقيل ان يا قد تستعمل فيهما و
قد اهمل ذكر وا وهى مختصة بالندبة والندبة
تشارك النداء صورة وان لم يكن نداء حقيقة
قوله وتنصب المنادى اذا كان مضافا ذكر
جار الله العلامة رحمه الله انك اذا قلت
يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعنى عبد
الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد
ناديت على انك تقصد منادى توجه الخطاب
اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى بهذا الخطاب
او النداء من هو فقلت اريد او اعنى عبد الله

فنصب المنادى لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل
لكثرة استعمال حذفا لازما سادا بيا مع افادته
معنى التنبيه والنداء مسده وتفاديا بذلك من
الالتباس بالخبر (احترازا) قال صاحب الكتاب اذا
قلت يا عبدالله فكانك قلت يا اياك اعني
وانما قال يا ليدل على النداء واياك ليدل على
الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل للغيبة
الا انه ههنا ينزل منزلة كاف الخطاب واعني
ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ثم انهم
قد اختلفوا في ان العمل لهذه الحروف ام للفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل
المضمر وذهب الاخرون الى ان العامل هو حرف النداء
لنيابته مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا
(اي يقوي ان العامل هو حرف النداء)
الامالة في حروف النداء فلولا انه نايب مناب
الفعل وساد مسده لما جاز فيه الامالة التي
لا سبيل للحروف اليها ويدل عليه ايضا تعلق
لام الجر لمختص يالزيد واللام لا يتعلق الا
(اي يقوي ان العامل هو حرف النداء)

بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيها ضميرا
وميل عبد القاهر الى هذا المذهب قوله
او مضارعا كقولك يا خيرا من زيد المشابهة
بين هذا وبين المضاف من ثلثة اوجه وهي
كون الاول عاملا في الثاني لان من لا يخلو من
ان تجعل متصلة بزيد او بخيرا فان كان الاول
كان زيد مع الجار في موضع المفعول مثله في مررت
بزيد وان كان الثاني كان اظهر لان الثاني
قد الحق بالاول الحاق المضاف اليه بالمضاف
ظاهر وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف
اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص (بالثاني تخصص ح)
المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلاثة متحققة
في قولهم يا ضاربا زيدا او يا مضروبا غلامه
ويا حسنا وجه الاخ والاخيران دون الاول
في قولهم يا ثلثة وثلثين في اسم رجل لان قولهم
يا ثلثة ليس بعامل في الثلثين ولكن الثاني من تمام
الاول وان الاول قد تخصص قوله واما المفرد

(تخصص بنا او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ... واحد بعينه بل كل من يا خذ بيده ... ح)

المعرفة فمعلوم قد سبقت الاشارة الى العلة
الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف
الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من ان
المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه
والتنوين علم التمكن فلا يجوز ان يبنى ما
هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلا يبنى
لافتقاده علة البناء فيه حيث لم يقع موقع
كاف الخطاب وفي قوله يا زيد ويا رجل اشارة
الى ان المنادى المعرفة على ضربين احدهما ما كان
معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف
بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة
وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من
الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول
الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف
اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد
النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكرة وجعل
جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال

اقبلت ح

ثم خص

ثم خص بالنداء من بين الجنس والاكان
جمعا بين التعريفين وهو ممتنع يدل عليه
امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون
الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع
التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية
كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب
انهم جعلوا بين حرف النداء واسم
الاشارة نحو يا هذا مع ان الاسم الاشارة
لا تقبل وتمام البحث مستقصى في المفتاح قوله
ولكن محله النصب لما ثبت ان هذه
الحروف ناصبة وقد عرفت علة البناء
في المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكم على
محله بالنصب كما في سائر المبنيات اذا وليتها
العوامل ويدل على كونه منصوبا المحل حمله
النصب في وصفه نحو قوله يا عمر الجواد فلولا
ان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة
ونظيره ذهب امس الدابر فالوصف

التنكيس ح

مرفوع لو فوق عند صفة لما هو مرفوع المحل و
ان كان مكسوراً لفظا وعلى هذا ساير
المبنيات فان التوابع التي تصاحبها محمولة
على الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا
الرفع في التوابع صفة للمنادى حملا على اللفظ
واذ لم يجز ذهب امس الاحدث بلحاء وهو احد
الطريقين لان الضم لما اطرد في كل معرفة الى حد
في الظاهر بما به تقع بالفعل حتى جاء في احد
فاجيز الحمل على لفظه كما لفظه كما في المعرب
ولم يجز ذلك في امس لانه ليس كل ما كان ظرف
مثله كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان
قلت كيف جوزوا ان توصف المنادى المفرد
المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف
الخطاب وهلا منعوا ذلك منعهم في الضماير
لانها لا توصف بحال قلنا انه وان وقع موقع
كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال
يدل على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة
على ذلك

الضمير

الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع انه منادى
مضموم نظراً الى الاصل اذ لم يكن المنادى
من اعلام الخطاب في الاصل كانت وَاياك
والحاصل ان الشيء الاشبه بالشيء لم يجر
على سننه في كل حال ومما ينخرط في سلك
الصفة في تجويز الرفع والنصب حملا على
اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان
وما فيه الالف واللام من المعطوفات
نحو يا تميم اجمعون نحو يا غلام بشر وبشرا — اجمعين
ويا زيد والحارث والحارث وانما جاز
ان يعطف ما فيه الالف واللام على المنادى
وان كان لا يجوز يا الحارث لان الواو
ان تنزل منزلة العامل فليس بمنزلته
في كونه علما للنداء الذي يفيد التعريف
فلم يمتنع ان يجتمع معه الالف واللام ويدل
على انه لم يجر مجرى العامل في كل حال قولهم
ليس زيد خارجا ولا عمرو قاعدا مع

اشياء فوقهم لا عمرو وقاعدا واذا قلت يا زيد
وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع والنصب بل
حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك
قلت يا زيد ويا عمرو وهكذا حكم البدل
حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه
حكم المنادى بعينه نحو يا اخي زيد لكونه في حكم
تكرير العامل هذا اذا كان التوابع مفردة
وان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التوابع
تنزل منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى
الحقيقي اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون
فيما هو تابع له وذلك يا زيد اخا عمرو ويا خالد
نفسه ويا تميم كلهم او كلهم ويا غلام ابا
عبد الله ويا زيد ويا عبد الله ويا بشر
صاحب عمرو **قوله** ويا ايها الرجل مثل زيد
الظريف وانما لم يجز هنا الا الرفع لان ايا
وان كان منادى بجهة الا ان المقصود
بالنداء هو الرجل وانما جاء باي لكون و

وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم
كرهوا الجمع بين التخصص بالنداء ولام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد
الظريف وقال صاحب الكتاب انما صار
وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا اي ويا ايه وتسكت لانه مبهم
يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل وحركة
اللام ههنا فيه ضمة لا تقتضي ان نسميها
حركة لان حركة الاعراب هي التي يكون
لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم
لا يبنى مع الالف واللام وكذلك قلنا
انها مشبهة بحركة الاعراب كيا زيد كنا
قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف
اعني المنادى المضموم فانهم يسمونها
المبني المشبه بالمعرب ومن حقها ان
تفضل على هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال
انها حركة لها منزلة بين منزلة البناء و

والاعراب الآن حقها من الاعراب اكثر
من حيث انها جاءت لتدل على ان موصوفها
المبني قد اعطي شيئا من المعرب وان علمنا
بمذهب ابي الحسن رحمه الله في جعله العامل
في الصفة كونها صفة كان بين الكونين الحركة
حركة الاعراب هكذا ذكره عبد القاهر
رحمه الله وانما [illegible] حرف التنبيه بين
اي وبين صفته تعويضا لاي عما يستوجب
من الاضافة. **قوله** ولا يدخل يا على ما فيه الالف
واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف و
واللام وانما جاز ذلك في اسم الله تعالى
لان الالف واللام لا يفارقانه فكانهما لا يفارقان
مع انهما عوض عن همزة اله فصار كانهما
قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة وانما
جاز قطع الهمزة في النداء ولم يجز في غيره
لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت

عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تخلع
عن معنى التعريف اصلا فوصلت الهمزة واما
في النداء فقد تجردت للتعويض مضمحلا عنها
معنى التعريف لان التعريف الندائي اغنى عن
تعريفها فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم
ان الابن الموصوف به المنادى المفرد المعرفة
اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى
على الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر
وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه
لا ينفك من كونه ابنا فكان صفة لازمة
له والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة شيء واحد فلما تنزلا منزلة شيء
واحد اتبعت حركة المنادى حركة الابن
ولم ينعكس لان الحركة التي استحقها
الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي
النصب لكونه مضافا وحركة المنادى

لان حركة الاعرابية بسبب العامل فجعلها في البنائية

المضم وهي بنائية واتباع الحركة البنائية
الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى هكذا
ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه
نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولك يا
زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال
زيد حركة اتباع الا يرى ان صاحب الكشاف
شبه هذا بامرئ وابنم فكما لا شك ان حركة
الهمزة من امرئ حركة اعراب كذلك يكون
حركة ابن حركة اعراب ولم يوجب جعل
الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن
مبنيا لان الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبق
منهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة
الحرف كما في نحو بعلبك فقوله بنيت المنادى
مع الابن على الفتح لك ان تحمل على ما عليه
الاكثرون من بنائهما على الفتح ولك
ان تصرف البناء في قوله بنيت الى المنادى
دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته

اي فيما ذكره الاكثرون

ثم جعلا

ط احترز عن خمسة عشر

عم اي من بناء الابن والمنادى

بالابن

بالابن وانما لم يجوز الاتباع فيما لم يقع
الابن بين العلمين نحو يا زيد بن اخينا او
يا رجل بن عمرو لان القياس ان لا يجوز
للاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة
نحو منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع
ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء من الموصوف
لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف
في ذلك لان من الصفات ما هو اشد
امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك الابن
من الصفات ~~ما هو اشد امتزاجا واتصالا~~
بالموصوف وذلك اذا كانت اشد اختصاصا
فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة
الجزء من الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم
ووصف العلم به كان له من الاختصاص
بموصوف ما لا يكون لغيره اذا لم يكن
الابن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته
الى ابيه فاتم يكون هذه النسبة ان يذكر

هو يعني اتبعت حركة الدال في لغة الكسر كما في امرئ
و بضم الدال للاتباع
والاصل فتحها لانه من منحدر

لان ابن وصف لا يتغلق بخلاف قولك يا زيد ابن اخينا لان ابن يدل على ان ... عن ان يكون ابن اخ الاب ... انه يجوز ان يكون ابن ... لا يكون ابن اخ لاحد الا كذلك شرح

اي في جواز الاتباع في الابن بين علمين

كلّ واحد منهما باسم العلم ولا كذلك اذا لم
يقع بين علمين الا يرى انه يجوز ان يكون
ابنا ولا يكون ابن اخ لاحدٍ ومما يدل على
شدة الابن واقعا بين علمين موصوفا انهم
اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء
~~من الموصوف في غير النداء~~ نحو هذا زيد بن
عمرو كذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع
بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قوله
وان لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء
المضافة اي ان كان الابن كسائر الاسماء المضاف
المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن معها
الموصوف على الفتح قوله وتلحق المنادى اللام
الجارة مفتوحة اللام الجارة يفتح مع المنادى
ويكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد
للخطب الجليل وقول عمر رضي الله عنه يا لله
للمسلمين وانما فتحت مع المدعو اليه وكسرت
مع المدعو اليه فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة

ط وذلك لانه لا ينزل منزلة الجزء من موصوفه وهما بمنزلة اسم واحد لهذا اسقطوا التنوين من الموصوف لان وسط الاسم ليس مع مكان صحة دخول التنوين شرح

اي تفتح اللام الجارة اذا قرن مع المنادى

اي للامر العظيم

المنادى اولى منها بالمدعو اليه لتنزل المنادى
على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام
الجارة يفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت
مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف
واحد ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون
في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد كسرت
اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار
عن زيد بانه هذا واللام للابتداء او بانه
مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا
الالتباس لما كان زائلا مع المضمر لاختلاف
صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا
لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة
التي استحقتها في الاصل وعلى هذا لام التعجب
تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا للماء
فكانك قد ابصرت ماء فاعجبك فناديته
فتقول تعالى فانت تعجبك الشان ولا يعرفك

اصل شرح لباب

كل واحد قوله وقولهم يا للبهتة بكسر اللام
هذا جواب عن سؤال مقدّر عيسى بن عمر يرد
على ما ذكروه من ان اللام مع المدعو مفتوحة
والعرب تقول يا للبهتة بكسر اللام فاجاب
بان المنادى متروك كما في قولهم يا بؤس
لزيد والمعنى يا قوم للبهتة اى احضروها
وشاهدوها والبهتة البهتان وهذا
من امثالهم وفي معناها قولهم يا للعضيهة
ويا للافيكة قوله ويرخم المنادى قال
النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم
على سبيل الاعتباط ان يجيء البعير وغيره
من غير علة وهذا ايضا حذف من اخر الاسم
من غير عارض من اضافة او اعلال او التقاء
ساكنين او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم
امرأة رخيم وهي التي يكون كلامها مترتلة
بضعف الفصول فيكون موافقا لهذا الحذف
المسمى ترخيما وقيل انها التي يكون لينة الكلام

خفيفة الصوت ناعمة النغمة ومن هذا
قولهم للحجر الاملس رخامة وسمي هذا
الحذف ترخيما لانه تخفيف اللفظ وتسهيله
وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب
تغيير والتغيير يونس بالتغيير لان النداء انما
يكون لامر مهم فالمنادى يوذن بالترخيم
ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف ريثما تتم
الكلمة ولترخيم شرائط اربعة احدها ان يكون الاسم
علما وذلك لشهرته وقلته يلتبس والثانية
ان يكون زايدا على ثلثة احرف ليبقى الحذف
على ما هو اقل الاوزان والكوفيون اجازوا
ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان اوسطه
متحركا فيقال في المسمى بعنق يا عن قالوا لان
في الاسماء ما هي كله نحو دم ويد وقال
اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال
بعيدة عن القياس فلا يحسن ان يقاس
عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك

لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة
واحدة ولو حذفت من المضاف اليه لكنت
رخمت في غير النداء والرابعة ان لا يكون
مندوبا لان المندوب انما يكون بعد تعداد المناقب
والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال
والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك
لان المستغيث لا يامن من توهم تعلله من المستغاث
بالالتباس وعدم التفهيم وذلك اما حقيقة
منه او بطريق التجاهل بعذر الحذف والترخيم
ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلاثة
الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب
في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف
اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه
قبل الحذف من الحركة او السكون والثاني ان
يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه و
لم يحذف منه شيء فيسلك به مسلك سائر

الاسماء وذلك نحو يا حار ويا هرق في
حارث وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق
بالضم كيا زيد ويتفق المذهبان لفظا فيما
اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن التقدير
مختلف وذلك نحو يا بلب في المسمى ببلبل
ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره
زيادتان في حكم زيادة واحدة بان كانتا
قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما
ان تكون قبل اخره مدة زائدة او لم تكن فان لم
تكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث
بالكسر والضم على اللغتين وان كانت فالاسم اما
ان يبقى بعد الحذف على ثلاثة احرف او لم يبق
فان لم يبق لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا سعي
في المسمى بسعيد على اللغتين الا ان الحركة مقدرة
في الياء على لغة من يقول يا حار بالضم وغير
مقدرة في اللغة الاخيرة وان بقي حذف المدة
ايضا نحو يا منص في منصور على اللغتين
بالضم

وان كان في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة حذفتا معاً نحو يا مرو بالضم والفتح
في مروان قوله الآتي آخره تاء التانيث فانه
لا تشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية
وانما لم يشترط هذان الشرطان لان العلمية
انما اشترطت لان لها تاثيراً في الحذف واذا كان
المحذوف تاء التانيث لم يحتج الى هذا الشرط
لان التاء التانيث في حكم كلمة زائدة فحذفه
اهون وكذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة
لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن
قبل الترخيم اذ الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة
غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل
او اقبلي على اختلاف المعنيين فثبة اذا كان
اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل
واحد الشرطين وهو الزيادة على الثلاثة
واذا كان لمعنى الجماعة فالواجب ان يقال اقبلي
لا قبلي ويكون كلا الشرطين مفقوداً وجاز

ن يا ثبت اقبل واحد الشرطين مفقود وهو الزيادة
على الثلثة واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب يقال اقبلي

فيه الضم والفتح قوله والا في الاستثناء
الاستثناء مشتق من ثنيت عن الامر اي
اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم
المستثنى مصروف عن غير المستثنى او من ثنيت
الحبل اذا وضعت احد طرفيه على طرفه الثاني
وعلى هذا سمي استثناء لانه ضم شيء بالجنس
وشفع ان كان الاول مثبتاً شفع بالنفي وان كان
منفياً شفع بالاثبات على ما يرى وهو اخراج
الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت
جاءني القوم الا زيداً فقد اخرجت زيداً من
حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل مما من حكم
دخل فيه هو وغيره لان ذلك لا يتناول
المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك
جاءني القوم الا حماراً لم يدخل في الحكم الا انه
مخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت
فاذا لم يدخل في الحكم فكيف مما اخرج
قلنا المراد بالاخراج حرق الحكم عنده والصريح

به والنصب عليه **قوله** والمستثنى ينتصب
في الكلام الموجب التام اعلم ان المستثنى
بالا لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غيره
والمعنى بالموجب ما لم يصدّر باحد الاشياء
الثلثة التي هي النفي والنهي والاستفهام
وبغير الموجب ما صُدِّرَ باحدها وانما كان
الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من
الاستغراقية بكثرة زيادتها في النفي والنهي
تزاد فيه ايضا نحو قوله تعالى هل من خالق
غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان
يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوب
نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد
شابه المفعول لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام
وله شبه خاص بالمفعول معه لان العامل فيهما
يتوسط الحرف والمصنف جعل الحرف هنا عاملا
كما جعل الواو ثمة عاملا وان كان العمل في الحقيقة
للفعل على ما هو المنقول من مذهب النحويين

وان كان

وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون
تاما او غير تام والمعنى بالتام ما كان المستثنى
منه مذكورا والناقص ما لم يكن فان كان
مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان
مقدما فالمستثنى منصوب اذ لا مساغ للبدل
نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما
فلا يخلو من ان يكون المستثنى من جنس المستثنى
منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب
ايضا نحو ما جاءني احد الا حمارا وهي اللغة
الحجازية اذ البدل مشروط فيه عندهم ان يكون
من جنس المبدل منه وان كان من جنس
المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما ذكرنا
والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا
وما مررت باحد الا زيدا والا زيد وما رايت
احدا الا زيدا وههنا لا يجوز الا النصب لكنه
يحتمل البدل والاستثناء والفصيح هو البدل
لان الكلام ههنا لو حملت على الاستثناء
كان الفعل قبل الا غير مفرغ لما بعدها اذ الكلام
غير تام

قبله تام لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء
نصبت لتمام الكلام واذا احملت على البدل كان
الفعل الواقع قبل الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ
المبدل منه في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني
احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا كان كذلك
فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وجزءا منه
بخلاف النصب اذ هو فضلة ولا يكون جزءا
من الكلام والحمل على الاول اولى وانما لم يجز البدل
في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه
عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيد فقد جاءني زيد
جاءني وكيف رفع وقد نفيت عنه وهذا محال لان
القصد ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا
عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت
القوم واثبته وهذا عكس الغرض وان كان
الكلام غير تام لم يكن قبل الا من حيث العمل لا من
حيث المعنى ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا

وما مررت

وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع هاهنا
قبل الا مفرغ لما بعدها والا هاهنا بمنزلة ساير
الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ
نحو هل وغيره ولا يجوز هذا الا في المنفي
لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو نفيت
بقوله لم يخل من ان تريد اثبات المجيء لزيد
او نفيه عنه فاذا اردت الاول كنت قد
جعلت الا بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز
لان الا [illegible] لا تزاد وان اردت الثاني
كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا
جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته
بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما
رفعته بالفعل المنفي بما فهذا حكم على الاوضاع
وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي
الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض
فليس لك ان تستعملها لما لم يوضع له
قوله
وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم

ان غيراً موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع
الا صفة للنكرة وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع
على منافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك
فكأن من على المخاطب غيره واذا كان موضوعاً
على هذا لم يكن الاضافة مؤثرة له اللهم
الا اذا اضيف الى ما له ضد واحد فيعرف اذ ذاك
نحو عليك بالحركة بغير السكون ونحوه فيوصف
به النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك مريكاً
ان مرورك قد وقع على المخاطب وعلى رجل يخالف
المخاطب في المذاهب والشمايل وهو في هذا
الوجه خلاف مثل بخلاف في الوجهين الاولين
اذ المراد فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف
والشمايل فهذا معنى غير وما له في اصالته ثم انهم
قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من جهة
فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اعني انهم
استفادوا غيراً لمعنى الاستثناء واعربوا اعراب
الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسماً متمكناً

واستفادوا

واستفادوا الا بمعنى الوصفية واعربوا ما
بعدها اعراب غير حيث كان حرفاً فالاول
نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد
احد بالرفع والنصب فان قلت فلم لا عمل فيه
الفعل غير المتعدي بغير واسطة حرف ولم يعمل
في الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غيراً لتوغله
في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي الجهات
الست وما يجري مجريها فعمل فيه غير المتعدي
كما عمل فيها واما الثاني اعني دخول الا على
معنى غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا
يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما
آلهة مستثنى عنهم الله تعالى لفسدتا
فللمشرك ان يقول هب ان الامر كذلك لكن
جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى
عنهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة
على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم

ان سوى في معنى غير فانه يستثنى به والفرق
بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في
الاصل وحقه ان لا يلي العامل لان المعنى المقدر
فيه عامل وناصب ولا يجوز ان يلي معمول عاملين
في حالة واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال
مررت برجل سواك وقبيح ان يقال مررت
بسواك لانه في معنى مكانك وتمايلك
على ظرفية وقع عد صلة الموصول نحو جاء في الذي
سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله
اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت
بسواك وجاء في سواك **قوله** والحروف
الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها
قبل المرفوع واثنان على العكس والستة
تسمى مشبهة بالفعل انما سميت مشبهة
بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث ملازمتها
ملازمتها الاسماء وكون اواخرها مبنية
على الفتح كالفعل الماضي وانها على ثلاثة

احرف فصاعدا كما يكون الفعل كذلك
فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اجرت
مجراه في ان جعل لها مرفوع ومنصوب وقدم
فيها المنصوب على المرفوع فقيل ان زيدا
اخوك كما قيل ضرب زيدا اخوك الا ان
تقديم المنصوب هنا لازم وثمة جائز وانما
التزم فيها ذلك لانه ليس للحرف حظ
في العمل وانما هي محمولة على الفعل وفرع عليه
فالقياس ان تلزم طريقة واحدة ولا يجوز
فيها الوجهان لئلا تجري مجرى الفعل نحو
ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان
تقديم المنصوب اولى لتكون ابعد من مشابهة
الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل فاذا اخر
المرفوع ههنا حصل مخالفة هذه الحروف
للفعل وانحطاطها عن رتبته **فان قلت** فالخبر
اذا كان ظرفا الذي يسوغ تقديمه على الاسم
نحو ان في الدار زيدا **قلنا** انما جاز ذلك لما

في الظروف من الاتساع والتنزل منزلة الاشياء
منزلة انفسها فاجازوا فيها ما لا يجوز في
غيرها الا ترى انهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر نحو قوله هما اخوا في الحرب من لا
اخا له ولا يجوز ان يتقدم على انّ لا تقول في الدار
انّ زيداً لانه لم يبلغ من قوة الحرف ان تعمل فيما
قبله ولم يبلغ ايضاً من ضعف الظرف ان يعمل
فيه الحرف مقدماً عليه واعلم بان الاسم في هذا
الباب هو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل
الحرف فيهما عند اصحابنا البصريين لاقتضاء
الحرف الطرفين على التسوية ولما وجب ان تكون
عاملة وجب ان تعمل فيهما جميعاً وارتفاع الخبر
عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا
قلت انك وزيد ذاهبان فانه لا يجوز عند
البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك
مرفوعاً بالابتداء ويفتقر الى خبر وذاهبان

خبر له

خبر له ولانه يكون معمولاً لعاملين مختلفين
احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة
هذا وعند الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف
عندهم في الخبر فلا يفضي الى تسلط العاملين فيه
قوله انّ وانّ للتحقيق اذا قلت انّ زيداً
قائم فانّ تحقق مضمون الجملة وتثبت
قدمها في الصدق وكذا اذا قلت بلغني
انّ زيدا قائم بالفتح الا انها تقلب معنى الجملة الى
معنى المفرد على ما ستراه وانّ المكسورة لا تفيد
شيئاً سوى تاكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء
لم تجامع لاماً الا اياها نحو انّ زيداً لقائم وان
في الدار لزيداً وانّ زيداً لفي الدار جالس
وكان القياس ان يدخل عليها نحو لانّ
زيداً قائم الا انهم كرهوا توالي حرفين
بمعنى واحد فادخلوها على الخبر والاسم
ايضاً اذا فصل بينهما بالظرف وعلى ما تعلق
بالخبر ايضاً اذا تقدم فلا يجوز المحل انّ زيداً

العاملين

تقلب معنى الجملة الى معنى المفرد

يعني لا تقلب

في بيان الفرق بين ان وان

قايم لتحقق الدال لان اللازم لا يتأخر عن الاسم
والخبر والا لما وقع في صلة ان ولكونها مع
ما عملت فيه في موضع بالابتداء جاز في المعطوف
الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو
وانما جاز الحمل على المحل بعد مضي الجملة فان
لم تمض فالنصب ليس الا على ما تقرر آنفا واما قوله
تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى فقد ذكر سيبويه ان في الاية تقديما
وتأخيرا كانه ابتدأ والصابئون كذلك
بعد ما مضى الخبر وانشد الشاعر شاهدا له
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
كانه قال ان بغاة وانتم كذلك وفايدة
التقديم في الاية هي الايذان بان الصابئين
الذين كانوا ابعد شيء في الشرك واثبت
قدما في الكفر وما سموا صابئين الا انهم
صبوا عن الاديان كلها لما امنوا الصحيح مع
ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم

ايذانا

ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فهي
الاشعار بان المخاطبين اوغل في البغي فعجل
بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا فلو قيل بالنصب
نحو الصابئين واياكم لما كان من التقديم
والتأخير في شيء لان التقديم والتأخير
في المثال دون الفعل وهكذا ذكره في الكشاف
قوله وكان للتشبيه كان مركبة من كاف
التشبيه وان اذ الاصل في قولك كان زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف
فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد
لفظا والمعنى على الكسر بدليل جواز السكوت
عليه وانما عدل الكلام عن سمته الاول
ليكون الكلام مبنيا من اول الوهلة على التشبيه
الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد
فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف
قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما
يكون بعد مضي صدره على الاثبات قوله

والصابئون مبتداء خبره محذوف تقديره ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون من امن بالله واليوم الآخر فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك

انما فتحت ... لان الجزء ...

ولكنّ للاستدراك اعلم ان لكنّ يتوسط
بين كلامين متغايرين نفياً واثباتاً فيستدرك
بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي و
ذلك قولك ماجائني زيد لكنّ عمراً
جائني وجائني زيد لكنّ عمراً لم يجئ و
قد ينزّل التغاير المعنوي منزلة التغاير
اللفظي فيقال فارقني زيد لكنّ عمراً
حاضر وجائني زيد لكنّ عمراً غايب وهي
تشارك انّ في جواز العطف عليها
بعد ما علمت فيه محلاً لما انّ معناها لا يغاير
معنى الابتداء في جواز دخول اللام على خبرها
ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا **قوله**
وليت للتمني ولعلّ للترجي وذلك نحو
قوله تعالى يا ليتنا نردّ ولا نكذب وقوله
تعالى ولعلّ الساعة قريب ترجّ للعباد و
الفرق بينهما انّ ليت يجوز ان يستعمل
فيما يمكن وقوعه وفيما لا يمكن نحو ليت

الشباب

الشباب يعود يوماً فاخبره بما فعل المشيب
ولعلّ لا يستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع
اذ المحال لا يرجى وقوعه **قوله** والفرق بين
انّ وانّ انّ المكسورة مع اسمها وخبرها
كلام تام مفيد قد ذكرنا انّ المفتوحة
بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى
التوكيد ومخالفة لها في انها تقلب الجملة
الى حكم المفرد فتكون الجملة معها في تأويل
المصدر فلا تفيد حتى ينضم اليها اسم او فعل
الا ترى انّ التقدير في بلغني انّ زيداً منطلق
بلغني انطلاقه واما المكسورة فالجملة
معها على استقلالها بفايدتها تقول انّ زيداً
منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق
فالحاصل انّ ما كان مظنة للجملة فالواقع
فيه المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول
وبعد الموصول ونحو ذلك وما كان
مظنة المفرد فالواقع فيه المفتوحة

ط لا يقال لعل الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب

ط يعني مع اسمها وخبرها من غير انضمام الى شيء اخر

لان الفعل لا يكون الا جملة

نحو لكان الفاعل والمفعول والمضاف اليه والمبتدأ
بلغني ان زيداً منطلق وسمعت ان عمرواً
خارج فعجبت من طول ان بكراً واقف وحق
ان زيداً منطلق الا انها لا تقع مبتدأ بها
في اللفظ لا تقول ان زيداً منطلق حق بلا التزام
تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدؤا الكلام
بان لكان عرضة لدخول ان عليه نحو ان ان
زيداً قائم حق وهذا لا يجوز لاجتماع الحرفين
بمعنى واحد قوله وتفتح بعد لو ولولا و
بعد علمت واخواته وانما فتحت بعد لو نحو لو
انك جئتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان
مختصاً بالفعل اقتضى ذلك فاعله والفاعل
لا يكون الا مفرداً فالتقدير لو وقع انك
جئتني ان محبتك الآن هذا ما ترك
استعماله لطول الكلام بان وصلتها ولطلبها جزء
الفعل وجب في ان الواقعة بعدها ان يكون
خبرها فعلا فلا يجوز الاسم نحو لو ان زيداً

اخوان مثله هكذا ذكره الزمخشري وقد
اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام والبحر يمده و
قد اجاب عنه فخر المشايخ بانه انما جاز
من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس
بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام
صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه
خبر الجملة المعطوفة عليها لالتباسها بها و
حصول الشركة بينهما بالعطف قال
ونظيره قولهم زيداً ضربت عمرواً واخاه
في ان زيداً انما يصح نصبه مع كون الفعل
مشغولاً بعمرو وهي اجنبي اجل
ان عمرواً واخا زيد لتعاطفهما
ولاتصاله من سبب زيد فكان الضمير
المتصل باخيه متصل بعمرو وانما فتحت بعد
لولا لان ما بعدها مبتدأ محذوف الخبر
والمبتدأ لا يكون الا مفرداً فاذا قلت

لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك
قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت لكان بمنزلة
قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون
مبتدأ كيف والمبتدأ مخبر عنه والجملة
لا يصح الاخبار عنها وانما فتحت بعد علمت
واخواتها لانك اذا قلت علمت انك ذاهب
فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه
ترك ثاني المفعولين مع ان لطول الكلام
بان وصلتها ولا يحذف مع المصدر لانه مختصر
اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا قيل علمت
ان زيدا منطلق يجري في صلتها ذكر الحديث و
المحدث عنه فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلقا
وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم
انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك يعني
بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما
في صلتها دل ذلك على ان المقصود للاخبار بعلم
زيد منطلقا فاذا كان كذلك علم ان المراد علمت

انطلاق قد

انطلاق قد وقع فلم يحتج الى ذكره واذا قلت
علمت انطلاق قد لم يدل على ذلك اذ لا يكون
بعد حديث ومحدث عنه هكذا ذكره عبد
القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في
خبرها لان علمت تعلق عنده لام الابتداء نحو علمت
لزيد قائم على ما سيأتي بيانه فاذا جاءت صار
علمت معلقا وما بعده من مظان الجمل فتكسر قوله
ويدخل ما الكافة على جميعها فيكفها عن العمل
اعلم ان ما تدخل على هذه الاحرف الستة فتكفها
عن العمل وتهيئها للدخول على القبيلتين نحو انما
زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا ساير الحروف
وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم
على الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما
زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام وانما
يقوم زيد تريد ان القيام مقصور عليه
ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله
تعالى انما ينهيكم الله واستقصاء الكلام

فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم ان هذه الحروف
كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك
يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيأ
للدخول على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان النافية واذا دخلت
على الفعل فتدخل على الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر مثل كان وكاد ووجدت واخواتها والمفتوحة
اذا خففت يعوض عما ذهب منها عند دخولها
على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف وقد وحرف
النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان
الناصبة لكونها للاستقبال وهذه الاحرف
ايضا للحال او الاستقبال وذلك نحو ان زيد لقايم
وان كان زيد لقايما وعلمت ان زيد منطلق وعلمت
ان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج
يخرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكان ثدياه
حقان قوله والاسمان اللذان من عملها قبل المنفي
ما ولا المشبهتان بليس ما ولا تحملان على ليس

فيجعل

فيجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة اهل الحجاز
لمشابهتهما اياها من وجهين النفي والدخول
على المبتدا والخبر ثم ان ما اذهب في الشبه
بها وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس
بخلاف لا فانها لنفي الاستقبال فلذلك كانت
عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد
منطلقا وما رجل افضل منك ولم تعمل لا الا
في النكرة نحو لا رجل افضل وامتنع لا زيد منطلق
افلا كر لضعفها في الشبه وانما اختصت بالنكرة
دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها بالمعرفة
لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك
لا يتصور الا في النكرة فرعها وذلك وان كانت
بمعنى ليس وبنو تميم لا [illegible] ويرفعون ما
بعدهما على الابتداء ولغة التنزيل على الاولى
قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الله ما هن
امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا
او زوال مشابهتهما بليس وذلك لان وجه

التشبيه هو النفي فحسب وقد ابطلت الّا ذلك النفي

واما ليس فانّها تعمل مع الّا لكونها فعلاً والّا لم

تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر

على الاسم وفرعيتهما لانهما قد اشبهتا فعلاً غير

متصرفٍ شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى فلم تقويا على

العمل عند عدولهما عن سنتهما الاصلي فان قلت

فما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب انّ

اظهاراً للفرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع كذلك قلنا

انّ واخواتها لمّا اشبهن الفعل لفظاً ومعنىً واستولا

احتيج ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا

يشتبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم تشابها تلك

المشابهة القوية فامن فيهما الاشتباه بالاصل

قوله وللو وجه آخر طريق البدل فاذا دخلت

عليه لا استغرقت نحو لا رجل في الدار وقد اشتمل

النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار

بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له لنفي الجنس

وفي قولهم لنفي الجنس نوع من التجوز لانه

انّ [illegible]

على المرفوع [illegible]

اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله

نفي

نفي حكم الجنس لا نفي الجنس الا ترى انك اذا قلت

لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو

كينونته في الدار لا نفسه ثم انّ لا هذه قد استحقت

استعمل عمل انّ في نصب الاسم ورفع الخبر

لكونها في النفي بمنزلة انّ في الايجاب وهم

يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره طلباً

للتناسب في التشاكل وتحقيقاً للتقابل ثم ان الاسم

اذا كان مضافاً او مضارعاً له انتصب انتصاباً

صحيحاً كما ذكروا اذا كان مفرداً بني على الفتح و

قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد

و~~انّما غير معولة~~ وانما غير معولة في المضاف

وفي المضارع له لعدم وجود المضاف اليه

يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه

فلا يفيد هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح

من البناء في هذا الباب انك تقول لا غلامات

في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست حركة

اعراب فتلحقها اختها التي هي الجر ولكن حركة

بناءٍ والنحويون قالوا ان الفتحة ليست للاسم
وحده ولكنها للاسم مع لا وتقول لا بنات
صدقٍ لك ولا اخواة نسب لك فتكسر لان
المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان
الاسم مضافا الى نكرة لان الاضافة في هذا الباب
الى المعرفة ممتنعة لتوقف المضاف ح ولا مساغ
لدخول لا هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت
الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيدا الان او غدا
في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع نحو لا غلام
رجلٍ كاين عندنا كما ان خبر ان كذلك الا انهم
اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف
كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا
في ارتفاعه وبعضهم على انه بالحرف كما في
ان وبعضهم على انه بالخبرية بما هو قبل
دخول لا ولا عمل للحرف فيه وجه الاول على
ان لا محذوف بها حذو ان فوجب ان ترفع الخبر
كان معنى النفي فيها يقتضي مضمون الجملة فوجب

ان يكون

ان يكون عاملة فيهما وجه الثاني ان لا فرع
على ان فوجب ان لا يساويها في العمل انحطاطا
لرتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي
مرفوع المحل بالابتداء فوجب ان يكون الخبر
خبرا للمبتدا ولا عمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل
فيه عامل لفظي وجواز لا رجل وامرأة كائنات
عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل
على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال
عاملين في معمول واحد على طبق كان واعلم
ان اثبات الخبر في هذا الباب هو لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر
في كلامهم بل يحذفونه فالا زما كما في قولهم
لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا عند
الحجازيين ومنه كلمة الشهادة لا اله في
الوجود الا الله قوله فان كررت لا مع
المفرد جاز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا
قوة الا بالله وانما جاز الرفع مع التكرير

فى قولك لا رجل فى الدار ولا امراة لانه مبنى
على السؤال نحو ان يقال ارجل فى الدار ام امراة فتقول
لا رجل فى الدار ولا امراة ولا لا تعمل هنا وقد ذكر
فى لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها
ان يقال لا حول ولا قوة بفتح الاسمين فيجعل لا
فى كل واحد منهما نافية للجنس والثانى
لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى
على ان يكون لا الاول لنفى الجنس والثانية
زائدة مؤكدة للنفى غير عاملة والاسم
بعدها منصوب عطفا على اللفظ لانه مفتوح
بشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة
بفتح الاول ورفع الثانى ليكون عطفا على
محل لا مع المنفى والرابع ان يقال لا حول ولا قوة
برفع الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول
ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس و
فتح الثانى والسادس عكس هذا وهو نحو
الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفى هذا

اى فى تكرير لا مع النكرة المفردة اذا كان مبنيا على السؤال

الثالث بعينه صحة الا انه ليس حكم لا الثانية

الوجه

الوجه بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه
هى الوجوه الستة التى نص عليها وللزيادة
عليها مجال **قوله** واما المعرفة المفردة فلا تقع
بعدها الا مرفوعة **اعلم** ان لا موضوعة
للنكرة اذ اصلها النفى التبليغ وذلك لا يتاتى
مع التعريف فلم يدخلها على المعرفة فلا يقولون
لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان
جاء شيء منه فهى ضرورة الشعر والذى يكثر
فى كلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو
وانما جاء من هذا لكونه مبنيا على السؤال نحو
ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد
عندى ولا عمرو على انه لا يفتقر الى ذكر الاسم
فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اى لا
اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينها و
بين لا حكم المعرفة فى ايجاب الرفع والتكرير
نحو لا فيها رجل ولا امراة **قوله** والحروف
العاملة فى الفعل المضارع تسعة **اعلم**

اى لا بمعنى ليس

المذكورات

اي الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية
فلهذا وجب ان تقدم قالوا وانما عملت لمشابهتها
ان الناصبة المشبهة لفظا ولان الجملة بعدها
في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي
قيامك كما يقال بلغني ان زيدا يقوم في تاويل
بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل
لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي
عن الخليل ان الحروف الناصبة هي ان فحسب والباقي
لا ينصب الفعل الا وهي مقدرة والاكثرون على
خلافه قوله ولن لتاكيد النفي في المستقبل
تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت لن
افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل
اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف
لالتقائها مع النون الساكنة وصاحب الكتاب
يجعله حرفا براسه وقد يتقوى قول الخليل
بجواز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصله
لا ان لما تقدم شيء مما في حيزها وهذا لانه

لان الحروف

وانما قال الخليل اصل لن لا ان لان النفي مستفاد من لا والتاكيد من ان اذ كان ...

لان الحروف يتغير احكامها ومعانيها عند التركيب
الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى
لا وحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتني
وعلى هذا الكثير للحروف المركبة وعند الفراء
اصلها لا فابدلت النون من الالف وقول من
قال ان لن تفيد التابيد ليس بثبت والا لما نفى
جاز تحديد الفعل بعدها نحو لن افعله الوقت
كذا او قد جاء ذيله قوله تعالى فلن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي قوله وكي للتعليل اعلم
ان كي قد تكون حرف جر وقد تكون حرفا
ناصبا فان كان الاول فالفعل ينتصب بعدها
باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار
لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر
استدلالا بقولهم كيمه على حذو قولهم لمه
والاصل كيما على ان تكون كي جارة على ما الا
ستفهامية وقد حذف الالف كما حذفت
مع ساير حروف الجر نحو لمه وفيمه وان كان الناصب

اعني كاني ناصبة

كان نصب الفعل بها نفسها من غير اضمار ان
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في
قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولو كان حرف
جر لما دخل الجار **قوله** والرابع اذن **اعلم**
ان اذا جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك
لمن قال لك انا اتيك فقد اجبته بهذا الكلام
وصيرت اكرامك جزاء لاتيانه وانها لا تعمل
الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها غير معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك
انا اذن اكرمك فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع
قبلها اعني فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل
عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع
موقع الفعل كان مرفوعا وليس اذن قد وضع
على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان
كذلك لانها قد تقع حيث لا يكون لها عمل
كقولك انا اذن فاعل كذا وان كان مما يليها
وقد وقع قبلها المبتدأ كان المبتدأ اولى

بالفعل

بالفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان
تكرمني اذن اكرمك لم يجز النصب بل وجب
الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت
لبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط
بدون الجزاء لا يتصور واذن تصلح له معنى
من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب
بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل
فتلغي اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط
قوله وكذا اذا اريد الحال لا يجوز ان
لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب
فانك في حال الظن وان كان الفعل
منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا
الباب مبني على الاستقبال الا يرى ان ان وكي
ولن لا حظ لهن في الحال فالحاصل ان اذن
بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة وتلغى
اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء

جائز في باب ظننت حيث لا يفسد بالاعمال
معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى و
لا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الغرض
على تقدير قوله وان من بين بيتها تدخل على الماضي
وتضمر بعد ستة احرف اعلم ان تصرف ان في
الكلام اكثر من تصرف اخواتها فانها اصل والباقي
فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع
وتعمل مع الاظهار والاضمار فان قلت كيف
عد الدخول على الماضي من خواص ان دون
اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل على الماضي
كما في قوله اذن لقام بنصري معشر خشن قلنا
لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل
هي حرف ملغاة توسطت بين الشرط المقدر
او القسم وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعده
والحاصل ان اذن غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل
على اللام المبتدأ بها الماضي واما معنى فلانه

لا تعلق

لا تعلق لها بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة
فكانه قيل لو كنت من مازن لقام بنصري اذن
وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على
الماضي من خواص ان بل مجموع الوصفين
اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم
ان مجموع الوصفين من خواص ان وان لم
يكن لاحدهما على الانفراد من خواصها قوله
وهي حتى اعلم ان حتى حرف جر بمنزلة
الى فاذا صادفت الفعل بعدها وجب ان
يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى
ادخلها فكانك قلت حتى ان ادخلها ليكون الفعل
في تاويل المصدر مجرور المحل بحتى و
مما يدل على ان العمل هنا لان المضمرة دون
حتى قول الشاعر ذاويت عن ابي الدهيق
بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان اذ المصيف
مجرور بحتى ويغلو معطوف عليه ومعلوم
ان النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه

بمنزلة حتى الصيف وغلوا العقدان ولو كان
حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة
بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا بعد الجملة
بحتى لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا
والعطف فيجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه
فاذا لم يكن قبله فعل مضى بل كان قبله اسم
مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق
على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر
ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كانه قيل سرت
حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيك خفوق
النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف
المضاف وناب المصدر منابه ثم ان الفعل بعد
حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى
ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب اعني السير
قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وهو
مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت امس
حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالمسبب والسبب

قد مضا

كما ان قوله ونعلوا العقدان بمنزلة حتى الصيف اعني العقدان وكذا قوله تعالى حتى مطلع الفجر بمعنى وقت طلوع الفجر بمعنى وقت طلوع

اعني سرت حتى ادخلها حتى وقت ان ادخلها

قد مضا جميعا الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه
في وقت وجود السبب كان مترقبا وان تحكي
الآن باللفظ واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت
حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها
على حكاية حال الماضية فلو ساغ النصب هنا
لامتنع اضمار ان مع فعل الحال قوله ولام
كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب
باضمار ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم
ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا في حتى ولا يمتنع
اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانها في الاصل للعطف اعني حتى
والواو والفاء فلو ظهر بعدها ان يلزم
عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف
اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي
من حروف الجر فلا باس باظهار ان والاسم بعدها
واذا دخلت اللام على الفعل الداخلة عليه

في موضع واحد جارا وناصبا

وانما سمي لام كي لان معناها معنى كي في كونها سببا لما قبلها فلذلك

المراد بالاسم الفعل الذي يكون اسما بان اي في تاويل الاسم

فعل الداخلة

لا وجب اظهارها ان نحو لئلا تعطيني كي لا يتوالى
اللامان فان اللفظ به قبيح جدا **قوله** ولام الجحد
هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لافعل
وانما لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف
الجر وقد زيدت هنا لتاكيد النفي فبالحري ان لا
تعمل النصب مراعاة للاصل ~~لانه التزم اضمار ان معها~~
~~والتزم جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات~~
ولفظ الفعل مستلزم مع السين فالتزم معها
ايضا ولم يظهر ان والا لفصل لفظا الاسم فيه
وتحقيقه بحث يطلب في المفتاح **قوله** واو بمعنى
الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي
كان المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني
حقي والاكثرون قالوا ومعنى الى ان وتلك العبارة
معترض عليها لان الى المقدرة بعدها ان لو كانت
بمعنى الى ان لكان تقديره حتى لنا او تعطيني الى ان
ان تعطيني وهذا خلف من القول والمحقق ترك
هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان

النصب

والتزم اضمار ان معها ايضا لانها جعلت في النفي بازاء السين يعني كان السين في الاثبات للاستقبال وفي النفي اللام للتاكيد لا يكون الا في الاستقبال

بالنصب

النصب بان ههنا ولم يكن بها نفسها لانها
في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة
في الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف
لانهم فسروها بالى او حتى والا قلنا وشيء
من هذه الحروف المفسرة هي بها ليس بعامل
في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها
قوله واو الصرف هي الواو في نحو قولك
لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع
وانما اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها
لانها لو عملت لكانت لا يخلو من ان تعمل
اعتبارا لاصلها او لمعناها الذي عرض
لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب
لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هو لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من
حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان
معناها العارض هو معنى مع ومعلوم ان مع
لا تعمل النصب في الفعل وانما قلت انها بمعنى

الفا بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك
وتشرب اللبن كانك قلت لا تاكل السمك مع
شربك اللبن فلك ان تاكل السمك على حدة وتشرب
اللبن على حدة وليس لك ان تجمع بينهما في وقت
واحد وان اردت ان تكف عن كل واحد منهما
فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي
اي لا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المقدرة
منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم
ما صنعت واياك قوله والسادس الفاء
في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني
فاكرمك فالفعل منصوب باضمار ان وذلك
انهم قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل
الذي هو اكرمك عليه كان يجب ضم فيما
في الاول جزم زرني فاكرمك مثله فقصدوا الى
ضنيعين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زر في منزلة المصدر فكانه
منك زيارة فاكرام مني فحذف اضمار ان ايذانا بان

الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى و
لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان تحل
والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلول غضب مني
واما النفي فكقولك ما تأتينا ولا يعينان احدهما
ما تاتينا فكيف تحدثنا يعني لو اتيتنا لحدثتنا و
الثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان بسبب للحديث وانما الخص معناه فيما
ذكرنا لان الكلام موضوع لانتفاء مجموع
الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء
كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء
احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون
الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
اي الحديث بدون الاتيان واما الاستفهام
فنحو قولك اين بيتك فازورك والمعنى ليكن
منك تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني
فنحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاق
واما العرض فانه قريب من التمني الا انه

فنصب خيرًا كانه قيل الا يكون منك نزول فا
صابة خير مني ومقاربته من التمني هي انك
اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته عليه ولا
تحث الا على ما تود فتتمناه وليس هذا باستفهام
لانك لا تقصد بقولك الا تنزل الى ان تستفهم
عن ترك النزول وانما القصد ان تذكره
ليأتي وتعرض عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء
في هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل منصوب
بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب من حيث التقدير
ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة
اقسام قسم جائز فيه الرفع فقط نحو ائتني
فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على
ما مر وقسم جائز فيه النصب والرفع نحو ائتني
فحدثني اي حيث قدرة افعل اتيان فحديثنا وان
قدرة ليكن منا اتيان فحديث وقسم جائز
فيه النصب لا غير نحو ليتك تأتينا فتحدثنا للمعرفة
اتيان امنك فحديثنا وانما لزم النصب لاجل ليت

قوله

قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى
ان فعلت اي اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما
كان الاول سببًا للآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا
جعل الاتيان سببًا للحديث اي ان اتيتنا فحدثتنا
وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت لا يكون ان ذلك
باضمار شرط قوله والجازمة لم ولما نفي
الماضي انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما
وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من
حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتقلبه الى معنى
المضي كما ان ان تدخل على الفعل فتقلبه الى معنى
المستقبل سواء كان ماضيًا او مضارعًا فلما
اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم في هذا
النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت
لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت
عاملة والعمل يظهر في المضارع دون الماضي
الذي هو المضارع ولم يجز ادخالها في الماضي
كما جاز ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حرف

الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل
اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف
واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي لانه
لنفي الماضي وقد وجب سقوط الاصل بالدليل الذي
ذكرنا وهو اظهار عمله في المضارع فلو جوزنا
دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز
دخولها على المضارع الذي هو الاثقل لانه
يكون ح الانتقال من الاخف الى الاثقل
قوله وفي لما توقع وقيل ان لم لنفي فعل ولما
لنفي قد فعل فلما في النفي بمنزلة قد في الاثبات
وفي قد معنى التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب
الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذا لما يركب وقيل
هي لم ضمت اليها ما من حرف فازدادت في معناها
ان تضمنت معنى التوقع واستطال زمان فعلها
وذلك انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اي
عقيب ندمه ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه
الى وقته قوله ولام الامر اعني لام الامر

الجزم

في الاصل

يعني ... ان في لم تغير صيغة المضارع ونقل معناه من الاخبار الى
الجزم لمشابهتها الى الامر كما ان ان تنقل الفعل من
كونه خبرا وتأثيرها الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت
ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد
ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام التأكيد
التي تدخل على المضارع نحو ان زيدا ليضرب و
لانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل
اشبهت اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم
فكسرت كما كسرت وتسكن عند واو العطف وفائه
نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم
شبهوا فلي من فليستجيبوا بفخذ وكبد ونحوهما
مما عينه مكسورة فتسكن اللام ههنا كما
كانوا قد سكنوا العين ثم نحو فخذ وكبد ونظيره
اسكان الاول من هو مع الواو والفاء تشبيها
بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا الناهي انما
عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم
النهي قد تكون للفاعل او المفعول غائبين
او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك

تسكن

نحو قولنا وهو او فهو بالجزم

يعني فتكون الامر للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين

نحو لا يضرب زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا اضرب
ولا اضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان
وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين بجعل
احديهما شرطاً والاخرى جزاءً فاعا وجب
ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين
وجب ان تكون عاملة فاختير لها ان عمل الجزم
لطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي
اعني ان للمستقبل كما ان لو للماضي وانما لم تعمل
الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضي والماضي
لا يستحق الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي
وضع لاجله ولا يرد على هذا لم فانها قد تكون
المضارع لفظاً فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال
وانت تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيتك
قلنا انه وان كان ماضياً لفظاً الا ان المعنى على
الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس فاني
اعطيتك على معنى ان يصح خروجك امس لانك
تقول ذلك مجوزاً ان لا يكون قد خرج وذا كلام

زعمت بيان

اي ان كنت خرجت امس

اي على وجه الاستقبال

على وجه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين
اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لم يخلوا من ان يكونا
مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعاً والجزاء
ماضياً او على العكس اما الاول فنحو ان تأتني
اعطك فالفعلان مجزومان جميعاً بان لان معناها
يقتضي الجزئين وهو عامل فوجب ان يكون عاملاً
فيهما جميعاً لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية
واما الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان
جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير مستوجبة
للاعراب فلا تتغير عن حالها وان كان العامل
يلاصقها الا انهما في محل الجزم على معنى انهما لو
وقعا موقعاً لو وقع فيه المضارع الذي يستحق
الاعراب لكان مجزوماً واما الثالث فنحو ان
تأتني اكرمتك فالاول مجزوم لاستحقاقه
الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما
الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم
الرابع وهو ان يكون الشرط ماضياً والجزاء

من ذلك من القلم الثالث

مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه
الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع
والجزم نحو ان اتيتني وآتك اما الرفع فلان
الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط
حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك
على اقل احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا
ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد مرفوع
لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله
لزيد واما الجزم فعلى الظاهر لان الشرط والجزاء
حقهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع ههنا
جزم الشرط ترك الجزاء مجزوما وعليه
البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غايب مالي ولا حرم فقوله يقول جاز الرفع
والجزم والبيت لزهير ... يوم مسغبة
ويوم مسألة ويروى حرم وحرم بفتح الراء
وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول
ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيدة يقال

اي على الرفع او على ان الشرطية ماضي والجزاء مضارع يجوز فيه الرفع والجزم

ويروى ... بيان

وقال ابو عبيدة يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء

مال حرم

مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء **قوله** ويجيء
الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا
او دعاء او ماضيا صريحا **اعلم** ان الجزم في الفعل
الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل
موضع لا يتقدر فيه على الجزم تدخل الفاء لان الفاء
تاتي لاتباع الشيء ولا يكون في ابتداء الكلام
فاذا قلت ان تاتني فانت مكرم علم ان قولك
انت مكرم جواب للشرط وليس بكلام منقطع
ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا على اضمار
نص فيعن الجزم نحو قوله تعالى فمن يؤمن
بربه فلا يخاف التقدير فهو لا يخاف فيكون
ممتنعا من تقدير الجزم اذ الجملة الاسمية
ممتنع فيها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل
حيث لا تقدر فيه على الجزم فعلا كان ما يعقبه
او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخل واما
فعل الامر فهو موقوف او مجزوم بالساكن
لا تقدر على اسكانه مرة اخرى وكذا النهي عند الكوفيين
عند البصريين

اي الفعل

اي الجزم

والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب
واحق نزانا بالصريح عما كان ماضيا في تاويل
المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت
ان خرجت فقد خرجت امس فقد خرجت بالمضي
ولا ينبغي تاويل المستقبل فيه بحال فهذه الاشياء
لما تعذرت فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا
ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم
كما جاء من نحو قولك ان تاتني فانا اكرمك
واعظم امارات الجزم هنا على موضعه فانا اكرمك
والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي
لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هناك
اعني في الماضي المجرد من الفاء مقدر في الفعل
وحده لتنزله منزلة المضارع وفيما دخل
الفاء في موضع الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم
في جزء الجملة الاسمية والامر والنهي مما
لا يخفى استحالته الا ترى انك اذا قلت ان
تلقه فاكرمه فلو تاتى للسان تقول اكرم

نحو ان خرجت فقد خرجت

مجزوم

مجزوم في التقدير لكن تقدير الجزم في المجموع
فيتناول الكلام على معنى فعل آخر يظهر فيه الجزم
نحو ان تلقه يجب عليك اكرامه وعلى هذا نحو
ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اي المعنى
ان تفعل يكن ذلك الوجوب او يقع مستحقا
وما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت
خرجت فلا حاجة لك ان تتناول الفعل على
فعل آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء
اذا كان فعلا يكن جزمه او تقدير الجزم فيه
وحيث يجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلابد
من الفاء فان قلت السر من مذهبهم ان اعراب
الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي
ذكرته يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى
فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني
الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا
معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه
كالفاعلية ونحوها قلت الجزم قد بان

يراد به الحرف من المعنى وحفظ عن الالتباس
نحو ان تلتبس اِنّ والمراد بها الجزاء بالتي هي
النافية وليس اعراب الاسم لهذا الغرض لانه
يدل على معنى مقرر ليس هو في الفعل ولا في الاسم
وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية
فليس رفع زيد ونصب عمرو في تضرب زيد عمرا
ليعلم به معنى ضرب او معنى زيدا وعمرو كما كان
الجزم في ان تخرج اخرج ليعلم به ان الحرف معناه
المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه للبيان
لان الفعل لربط في اقتضائه فاحتوا
ان ينفصل احدهما عن الآخر فعلم وينجزم بان معنى
اذا قلت ايتني اكرمك فاكرمك مجزوم لانه
جزاء شرط قد حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى
ايتني فانك ان تأتني اكرمك لانك لما امرته
بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم
انه جزاء لاتيانه وعلى هذا الاستفهام
نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك ازر

ان عرفتني

ان عرفتني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته
ثم جئت بعده بالفعل علم انه جواب تحقيقه
الاستفهام من الاجابة والتعريف وهذا النهي
نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن الفعل
واتيت بعده بجواب كان المعنى ان لم تفعل او ان لم
تنته عن الفعل يكن خيرا لك فان قلت لو
ياكلك بالجزم كان محالا لان عدم الدنو لا يقتضي
الاكل ولا تدنو لا تدل الا عليه لانه نهي فلا يدل
على الاثبات قال ولهذا امتنع الاضمار بعد
النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تأتينا تحدثنا
كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا وهو وهذا
خلف من القول ولا يتأتى لك ان تقدر فعلا
مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا لان النفي لا يدل
عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع
الاضمار في النفي ما ذكر لوجب ان يجوز
لا تفعل يكن خيرا لك باضمار الجزاء ان لم تفعل
وقد ابوا ان ذلك مطلقا فلا وجه له يضرب

عن هذا التقييد منفصلا الى غيره بان يقال الامتناع

الاضمار بعد النفي انما هو للمنافات لان النفي

اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلو دلّ

على الشرط الذي هو للشك وعلى خطر ان يكون

وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها

تشارك الشرط في كونها غير ثابت الوجود

وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان

المعنى ان يكن لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل

تصيب خيرا لانه عرضت عليه النزول ثم جئت

بالجواب على انه مبني على النزول فان قلت اليس

قولك الا تنزل يدل على ان لم تنزل فكيف جوزته

قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان

الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم ان ممن

الواجب ان تعلم ان المضارع الواقع في هذا الموقع

وانما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد

كان مرفوعا اما وصفا او صفة لما سبقه نحو قوله

تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي وليا

وارثا

يعني ان الشرط على خطر ان يكون الفعل حاصلا وان لا يكون الفعل حاصلا

ط هذا جواب الشرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فكيف جوزته

وارثا او لا عنه نحو فذرهم في خوضهم

يلعبون اي لاعبين او قطعا او استينافا

نحو لا تذهب به تقلب عليه اي انه تقلب

عليه **قوله** ومن السماعية اسماء تجزم

المضارع على معنى ان وهي تسعة **اعلم** ان

هذه الاسماء وضعت موضع ان للقرب بينهما اي من حيث المعنى

والاختصار بيانه اذا قلت من تضرب اي النوع

اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا

اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا

وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره

ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم عام يشتمل

الجميع وترك الفعل استعمال ان معه فكان من

تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم

باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو مفتوح المحل

على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت

على تاويل اي انسان تضرب اضرب واذا قلت

من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء

يعني حكم باسميته بدلالة على الاسمية ... مبنيا لتضمنه معنى ان ... كانه قيل ام بني مع ان الاصل في الاسماء الاعراب

علامة ويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم و
هو الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه والجملة
الشرطية لا تجوز ان تكون خبرا لكونها في صلة لا
من قال بعضهم على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانه
قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه وهو اعني من يختص
باولي العلم وهو على هذا ما تصنع اصنع اذ المعنى
شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل
شيء فلما قصد الشياع اتي به بعد جعله نائبا مناب
حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية
واذا قلت من يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء
وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين
اذ لو كان الخبر هو الجزء وحده وجب ان يكون
فيه ضمير عايد الى المبتدأ وقد خلا الجزاء منه فان
العايد في الشرط ضمير يعود عايدا اليه وكذلك
اي تقول ايهم يأتني اكرمه والمعنى انسان
ما ان يأتني اكرمه وهو ههنا مرفوع بالابتداء
ولو قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على

المفعولية

اي الحكم من تنوين في العموم والالكية والبناء لاجل التضمن كما تضمن حكم تصنع اصنع

والمراد من الصلة ... الصلة الا صلاح ... السمع

لان عندهم ان الكلام مستقل لا يحتاج الى العايد اذ هو ...

على المفعولية وعلى هذا متى واين ومتى من
الظروف الزمانية واين من ظروف المكانية
فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع
الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب كان
لاستغراق الامكنة وتلحقهما ما الزايدة فتزيدهما
ابهاما كقولك متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى
هذا انى وهي بمعنى كيف الا انها تجازي بها دون
كيف نحو انى تكن اكن وهي لاستغراق الاحوال
وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى
هذا مهما نحو مهما تصنع اصنع وقد ذكر فيها
الوجهان احدهما ان يكون الاصل ماما على ان تكون
الثانية زايدة مثلها في اينما تدعو فابدلت
الالف الاولى ههنا هاء تحسينا للفظ والثاني
ان يكون مه واقعا قبل ما الشرطية بمعنى اكفف
ثم جرتا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما
وهما من لغة اين ومتى الا انهما لا يجازى بهما
الا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة فاتي

اي في الايجاز والاختصار ٥٥

اي متى واين ٥٥

اي لا يجوز ان يكون بمعنى الشرط ٥٥

بما لتمنع الاضافة

معنى المجاذاة لا تقتضيه الا بعضها والاضافة
تنافيه واذا كفتا بما يصلحها معنى المجاذات
قوله واي يكون واحدا من اثنين او جماعة
وضع اي على ان يكون واحدا من اثنين او
جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف
الا الى اثنين او جماعة قوله على ويدل
على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية هذه
الكلمات باربعة اشياء اسناد الفعل الى ضميرها
نحو ايهم يأتي اكثر والاضمار مختص بالاسماء
وبدخول حرف الجر عليها نحو بمن تمرر امرر
وباضافتها نحو ايهم وبدخول التنوين نحو
ايا ما تدعوا وهذه الدلالة لا تعم جميع هذه
الاسماء بل تخص بعضها لان مهما وبما
واذما وحيثما لا يدخلها شيء من ذلك والدليل
العام على اسميتها دلالتها مع افادة معنى
المجاذاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها
مقتصر على افادة معنى المجاذاة ويدل على اسميتها

انها

انها ايضا لا تستوي من الاعراب المحلي على
مادة والحرف لا يمكن له اعراب بوجه من
الاعراب قوله ومنها اسماء تنصب
اسما نكرة على انه تمييز اعلم ان اسماء
الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير
فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت عندي
ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب
ان تأتي بما يبينه ويزيل الابهام ثم التبيين
قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة
في العشرة فما دونها فانها يجب ان تضاف
الى الثلثة اقل العدد التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ومنها جمع المصحح مذكره
ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول
ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة الى العشرة
من حقه القلة فيجب ان تقول ثلثة غلمة
فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف
الى الكثرة نحو ثلثة شسوع لفقدان السماع

نحو تسع واشباع وقد شذ عن هذا الاصل
ثلاثمائة الى تسعمائة اذ القياس ثلث مئات
او مئين لان الثلث تبين بالمائة الا انهم اتفقوا
بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس ليس
لضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة
لان التلفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد
الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان
بخلاف الجمع فانه لا يدل على عقد مخصوص من
العدد واما التبيين بالمنصوب فقد يكون فيما
نون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة
اثوابا لانه لما نون نصب المميز لامتناع
الاضافة كما في موضع كفى سحابا وفيما فيه النون
نحو عشرون وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب
من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب
لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة
على ما مضى في موضعه وحق المنصوب ان يكون
مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة

المفردة

المفردة تكفي ذلك فاختاروها لانها اخف
واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما يضاف
باب عشرة الا ان المبين مفرد نحو مائة درهم
وذلك لان مائة قد تجاذبها شبهان احدهما
مع عشرة لانها عشرة عشرات والآخر
مع تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلهما
ولانها تليها فجعل ما بينها مجرورا كالتكون
كعشرة ولم يجمع لتكون كتسعين توفيقا
على الاعتبارين حقهما ثم قالوا مائتا درهم
فاما مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة
وعلى هذا حكم الف ولا تعد الاعداد المركبة
من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة
التي تنصب ما بعدها على التمييز تنحصر في هذه
الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر
واذا كانت تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز
الى غيرها فالحري ان يعد من السماعية فان
قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية

بعين ما ذكرتم وقد عدّها من القياسية قلنا
لانه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل
القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من
الاضافة فهو ينصب ما بعده على التميز فصح
تعديده من جملة القياسية واما ان احد
انواع الاسم التام المبهم ينحصر في عدد مخصوص
فذلك لا يقدح فيما ذكره على ان الشبهة قايمة
بعد اذ يمكن للسائل ان يقول الاعداد المركبة
داخلة تحت الاسم التام المبهم الممتنع من
الاضافة فالحرى ان يعد من القياسية كالذي قبله
قوله نون الجمع قوله والثاني كم في الاستفهام
عن العدد اعلم ان كم اسم موضوع للكناية
عن الاعداد وهي للكثرة وتستعمل على وجهين
في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم
رجلا عندك فتنصب المميز جريها مجرى عشرين
اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
والتنوين مقدر فيها لانها اسم وكل اسم
يستحق

التي فيها النون تختص بعدد معلوم غير متجاوز الى غيره مثل عشرون وثلثون واربعون الى تسعين

والدليل على الميز دخول حرف الجر عليها نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت

يستحق التنوين وقد سقطت للبناء واما
الخبرية فانها تبين بالاضافة الى الجمع والى
الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى
كثير من الرجال فاضافته الى الواحد على القياس
لانه عدد كثير فهو كماية درهم واما الى
الجمع فلانها لما بينت بالاضافة اشبهت
باب عشرة واختصوا التبيين بالنكرة المنصوبة
بالاستفهام وبالاضافة بالخبرية فقاسيهما
والجر اولى بالخبرية من النصب لما انها
نقيضة رب فيجر ما بعدها حملا على رب واجريا
على ديدنهم في حمل الشيء على ما يقابله وقد
يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عندما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم
في الدار رجلا وبعضهم على ان الجر بعدها باضمار
من وهي منوية ابدا في التقدير وانما بنيت
لانها استفهامية تتضمن معنى الحرف وخبرية
تشبه الحرف اعني رب وعلى السكون لانه الاصل

في البناء السكون ثم انها تقع في وجوهها مبتدأ
ومفعولة ومضافا اليها نحو كم رجل او رجلاً
عندك بمعنى كثير او عشرون من الرجال
عندك وكم رجل او رجلاً لقيت اي كثيرا
او عشرون ورزق كم رجل او رجلاً اطلقت
ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام
لما فيها معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة
الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى
واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب و
رب صدر الكلام فكذلك لها ثم ان كم لما كان
اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه جملة
على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته
ولقيتهم **قوله** والثالث كاي وكاي كلمة
ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى
كم الخبرية نحو كاي رجلا وانما نصبت مميزها
لانها تمت بالتنوين فامتنعت عن الاضافة
وفيها خمس لغات كاي بوزن كعي وكاء

وكأي بوزن [illegible] وكاءٍ بوزن كاعٍ وكيءٍ بوزن
كيعٍ وكاءٍ بوزن كعٍ واكثر ما تستعمل مع من
وكذلك كم الخبرية **قوله** والرابع كذا وكذا
كناية عن العدد وهي مركبة من كاف التشبيه
وذا التي في قولك هذا الا انهما لما ركبتا تغير
حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كاي
وذا ايضا تغير حكمها ولذلك تستوي فيه الذكر
والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال في هذا هذه
ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فنصب ما بعده نحو عندي كذا درهما
كانه قيل كالعدد درهما وانما قصدا نبين
لكونه عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي
كذا درهما كانك قلت عددا ما درهما **قوله**
ومن السماعية العاملة في الاسماء كلمات
تسمى اسماء الافعال اوليها نزوليه الى اخيره
اعلم ان هذه الاسماء قد يلحق بها لفظ

والمراد من الايجاز وضع الاسم مكان الفعل لان الفعل ثابت لدلالته على الذات

من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال
ويسدون بها مسدها ولنوع من المبالغة
والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على ما سياتي
فاذا قلت رويد فانه اقيم مقام امهل ويستوي
فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات
هذه الاسماء قد يكون امرا وقد يكون اخبارا
فالاول قد يكون متعديا كرويد زيدا وغير متعد نحو
صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المصنف
هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر في المقصود
هنا ذكر العوامل واما اسماء الاخبار فنحو هيهات
وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره
في الكتاب فمنها رويد وهو مصدر ارود
في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم
بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل
هذا الحذف والتصغير دليلا على انه خلع عنه

معنى

نحو يا رجل رويد زيدا و يا رجلان رويد زيدا ويا امرأة رويد زيدا ويا نساء رويد

معنى المصدرية وبني كما ان فعل الامر مبني
وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع
فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر
والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا
مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد يستعمل
منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت
سيرا رويدا او على الحال نحو ساروا رويدا اي
متئدين واذا لحقته الكاف وهو اسم فعل كان
الكاف حرفا للخطاب ولا محل له من الاعراب يعني كان
مثلها في ذلك والتاء في انت نحو رويدك زيدا
واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل
على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو
بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد
بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم
خذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك
بمعنى تنح وعليك من الظروف المضاف فيه

الاصل وقد جعلوا هنا اسما للفعل لان الظرف في فتوى
تناب بالافعال وتغني غناءها فجعلت هنا اسما
لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم
لبعد نحو هيهات الامر اي بعد وقيل اصله
هيهية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان زيد
وعمرو اي افترقا وتباينا وقد تزاد بعدها ما
توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي
قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت
موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا
وهو يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند
شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يكن
وهو من العوامل ولم يستبعد بعضهم عن القياس
لكون ما مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها
سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم

اي شتان ما بين زيد وعمرو

زيد

زيد رجلا وقيل اصله ان اعرابيا اشترى شاة
عجفاء واخذه فيسمنها فرأى رغامها يسيل من انفها
فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة
فقالت امه ذلك فارسلتها مثلا يريد لمن
يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قوله وفي هذه
الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها اراد
هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا وان
كنا نفسر هيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست
في بعد وهي ان المتكلم يخبر عن المتيقن بانه
بعيد لا ان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء
فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له
فكانك بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعده
من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله
ومن السماعية انواع اربعة من الافعال
منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل
داخلة في المبتدأ والخبر كظننت واخواتها
الا انك تقول كان زيدا خالك ثم تسقط

ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتداء وخبرا

كذلك اذا دخلت على زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا

قايما لان المنصوب هناك ليس بلازم

بل لو سكت على ما وراءه كان الكلام سليما ولو سكت

على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتدا

وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدا ونصبت

الخبر لتشابهها الافعال المتعدية في اقتضاء معنى

بين شيئين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة

على الحدث تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت

كان زيد قايما كان بمنزلة قام زيد في انه يدل

على قيام فيما مضى واذا سلب الدلالة على الحدث

عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال

على الحدث فلم تسكت على مرفوعها **قوله** والفرق

بين كان وصار **اعلم** ان معنى صار الانتقال

من حال الى حال نحو صار زيد غنيا والطين خزفا

وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر

في زمان ثان مرتب على زمان سابق لم يوجد

[هامش: ينتقض — يعني ضربت كذلك اذا دخلت على المبتدا والخبر فيلزم ان يكون من الافعال الناقصة — عداى على ما ورا المنصوب في ضربت زيدا قايما لازم — يعني ضربت زيدا عمرا [illegible] — فوقت — معنى]

فيه

فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان

الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله

وقد تستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو

صار زيد الى عمرو وفيصير في هذا الوجه تامة

قوله وكان يجي تامة **اعلم** ان النحويين

قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا

وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلم يفتقر

الى المنصوب ويتم بالمرفوع ومنه قوله تعالى

كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد

صبيا وصبيا منصوب على الحال دون الخبرية اذ

لا تعجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث

التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير من زيد

اي كان الشان انت خير منه وكان هذه هي

الناقصة بعينها لان الضمير الشان اسمها و

الجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها

قسما مفردا رعاية للتفهيم والتقريب والرابع

ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم

[هامش: اي الاستقلال باعتبار المكان — فلا يفتقر — والى التعجب من تكلم من هو موجود في حال الصبي — اي كان — او زيد — الشان — جلد كان]

كان زيدا قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان
اصبح وامسى واضحى تجيء على ثلثة معان
احدها ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات
الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها
اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما وعلى هذا امسى و
اضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه
الاوقات جرى مجرى كاعتم واظهر فيكون تامة
نحو اصبح زيد اي دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول
في الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما
كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون
الجملة بالوقتين الخاصتين او كينونتهما بمعنى صار
ولا يكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله
وكذا اصبح واخواته هو امسى واضحى دون
ظل وبات وكان ينبغي ان يقول اصبح واختاه
او اخواه الا انه تساهل في العبارة قوله وما

في

في ما زال واخواته نافية اعلم ان ما في اول
ما من هذه الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل
بفاعله في زمانه وما في ما عدا ما دام نافية
دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته
فجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز
ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز كان زيد الا مقيما
لان كلمة الا انما تدخل بها قبل تمام الكلام في
النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ
بالهمزة ومعناه ايضا زال وبرح الا انه لا يستعمل
الا مع الحرف النافي وقد يحذف في اللفظ للدلالة
والمعنى لا يحذف في قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر ... واما ما في ما دام فمخالف لما في ما زال لانه
موصول مصدرية وهي مع ما في حيزها في تاويل
مصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في
اتيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دمت
جالسا كان المعنى دوام جلوسك اي مدت

Margin notes:

اي اخواته غيرها دام وهي ما برح وما فتئ وما انفك

اي ما تفتؤا

بالنسبة الى المذكورة

بالنسبة الى المتروك

دام جلوسك ولهذا كان الواجب فيها ان
يشفع بكلام قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع
فيه **قوله** وليس لنفي الحال **اعلم** انك تقول
ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فنفي
انطلاق زيد في الحال فكانت في التقدير ما ينطلق
زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح
بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به
اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف
التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على جموده
وكونه غير متصرف التزم تخفيفه نحو ليست
ولو كان متصرفا لقيل لاس كهاب او ترك
على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم
اخبارها على اسمائها مطلقا وعليها ايضا
الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر عليه
نحو قائما ما زال زيد لانه ما له صدر الكلام
فلا يتقدمها شيء مما حيزها واختلفوا في ليس
فذهب المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان

في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة
الكوفيين انه ملحق بما في اوله ما وهو
اختيار اكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقا
ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام و
ولانه فعل غير متصرف فبالحري ان لا يعمل
فيما تقدمه لانحطاطه عن رتبة الافعال
المتصرفة **قوله** والنوع الثاني في افعال المقاربة
اعلم ان عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل
لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وانما سلب
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى
الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها على نوعين
احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج
فزيد مرفوع بالفاعلية وان يخرج في موضع
نصب على الخبرية لانه بمنزلة قارب زيد الخروج
الا انهم الزموها ان مع الفعل لكونها لتقريب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع لكون
ذلك ادل على مقتضاها واوضح للغرض

المقصود منها لان ان لا تكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع
الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك
بمنزلة قرب ان يخرج زيد اي خروجه الا ان
المصدر لم يستعمل لما ذكرنا ان مقصودهم
ان لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر
في هذه الوجه الى الخبر لانتقال في الوجه الاول
لانه لما ذكر ان اولا وجرى ذكر الاسم في صلته
نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعده ويجوز
اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها بكاد
كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذه الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون
فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلته في الوجه
الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع
على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه
هلك واحد يجيء النصب صريحا في

قولهم

قولهم عسى الغوير ابؤسا قوله وكاد يرفع
الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع اي وكاد
ايضا من افعال المقاربة وهو ترفع الاسم
وخبره فعل مضارع بغير ان متأول باسم
الفاعل المنصوب نحو كاد زيد يخرج
اي خارجا الا انهم كرهوا ايجاد كون استعماله
لان كاد موضع التقريب من الحال فالتزم
بعده ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع
ليكون ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض
من قال فابت الى فهم وما كدت آئبا وانما حذفوا ان
مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب
الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس
تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب
في الدلالة على الاستقبال الا ترى انك تقول عسى الله
ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب
من الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال
مع كاد واثبت مع عسى وقد شبه بعسى من

قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق
اخر بينهما هو ان كاد لتقريب الشيء من
الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه
منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق
والتكذيب في كاد ولم يجريا في عسى وكون
كاد دالا على التقريب استعمل لقرب الشديد من الشيء
كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك
لا تريد ان قربه من الامارة قد حصل بل تريد
اثبات المشابهة الاكيدة والمناسبة الشديدة
بينهما حتى كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل
استعمال كاد واوشك مثل عسى اعلم ان ام
الباب هي عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى
كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى
في منهجه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك
ان يجيء زيد واستعمل ايضا استعمال كاد نحو
اوشك زيد يجيء قوله والنوع الثالث فعلا

المدح

المدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس
فعلان ماضيان ووافقهم الكسائي وذهب
الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق الضماير وتاء التانيث الساكنة
بهما والمسئلة طويلة الذيل والحاصل انهم
لما ارادوا المدح العام والذم العام واستمرارهما
في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد
انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان
جعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى و
اتوا فيهما بلفظ الماضي لان الماضي ادل على
هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك
فيه الحال او الاستقبال وهما على شرف الزوال
والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت
والاستقرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو
لمعنى الاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت ادل فهما
فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع
هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص

> نحو نعمت وبئست بمجة الورقة الثانية ودخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بمولودة نعم المولودة مولودة فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقول بعضهم نعم السير على بئس العير ودخول حرف النداء عليهما في نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير افتتاح

بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب ان
يكون اسما معرفا بلام الجنس او مضافا الى ما فيه
لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام
للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم
الرجل الذي تعلم زيد واحدا معهودا قالوا ولو
كان اللام فيه للعهد لجاز وقوع ساير المعارف
هنا نحو نعم زيد انت او نعم هو او هذا وذلك
لا يقوله احد وكذلك نعم غلام الرجل زيد فانه
بمنزلة ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا قد افاد
كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل وكذلك
اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت
كل رجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان
كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان يكون
في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك
قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فاستغرق
الجنس لمجموعهما وكذا الجمع في قولك نعم
رجلوا ن ر ر

الرجال

[حاشية: ابو [illegible] ساير المعارف [illegible] لام [illegible] لا يقول [illegible]]

الرجال اخوتك قالوا انما اوثروا (اي اختاروا) ان يكون
فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم
فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في
الممدوح والمذموم بهما مثل للجميع الجنس
من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد
الفاعل فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم
وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ
مقدما (حال) خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ
ونعم الرجل (عليه) جملة من الفعل والفاعل في موضع
الخبر وقد اغنى (عطف على الفعل) لام الجنس لاشتمال الاسم الذي
هو عليه (على) المبتدأ غناء الضمير العايد اليه ونظير
ذلك قول الشاعر فاما القتال فلا قتال لديكم
لان القتال في قوله اما القتال مبتدأ ولا قتال
لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير له الا ان
اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي
لنفي الجنس عليه سد مسد العايد اليه والمذهب

[حاشية: اي شمل المدح والذم الذي حصل لجميع افراد الجنس [illegible]]

[حاشية: [illegible] جملة [illegible] عن المبتدا [illegible] فاجاب [illegible]]

[حاشية: ط متعلق بالاغناء]

[حاشية: متعلق بالاشتمال اي اشتمال القتال الثاني على القتال الاول عند [illegible] مسد العايد]

[حاشية: [illegible] القتال [illegible]]

ط اى على تقدير كونه خبر المبتداء المحذوف

الثاني ان يكون خبر مبتداء محذوف فانك اذا
قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذى مدحته فتقول
زيد اى هو زيد وهذا على مذهبين والاول على كلام
واحد **قوله** ويضمر الفاعل وانما اضمر الفاعل قبل
الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد لان السامع
اذا ورد عليه ما لا يعرف تحرك لطلبه ووجد
من نفسه داعية الاستعداد للتمييز والبيان
الذي يأتيه فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه
للتفهم والاستعداد ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ
بالبيان وذلك نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل
رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل
عليه ورجلا نصب على التمييز كما في عشرون رجلا
والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار
بباب نعم لانه مدح وللمدح من مواضع التفخيم وكذلك
الذم الذي هو ضده وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة
والتفخيم **قوله** وتلحق حبذا نعم **اعلم** ان حبذا كلمة
مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا

حبذا

جدا واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة
وجريا بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا
الرجل زيد وحبذا المرأة هند ويستوى فيه
المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم
سلكوا به منهاج الامثال والامثال لا تتغير عن
حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلف فيها
اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما
ركب احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى
وذهب اخرون الى ان المغلب عليها الفعل لتقدمه و
ذهب اخرون الى انه لا تغلب عليها اسمية ولا
فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول حبذا الرجل
زيد فحب فعل وذا فاعل والرجل صفة لذا
وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول حبذا رجلا زيد
فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة الذي هو
في الابهام نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك
تقول حبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفضيلا

للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع
المخصوص هنا وجوها احدها ان يكون حبذا
مبتداء وزيد خبره وهذا انما يأتي على قول
من يغلب عليه الاسمية والثاني ان يكون ذا
مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه
كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتداء
محذوفا كانه قيل لما قال حبذا من المحبوب فقيل زيد
اي هو زيد والرابع ان يكون زيد مبتداء وحبذا
خبر مقدم عليه وقد اغنى اسم الاشارة عن
الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسما مفردا
فلا اشكال وفيمن جعله فعلا كان متضمنا الضمير
والخامس ان يرفع زيد بفاعلية حب وهذا
لا يكون الا فيمن يغلب عليه الفعلية قوله وساء
مثل بئس اي تلحق ساء ببئس كما تلحق حبذا بنعم
لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء
مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار مجرى بئس
وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثله تمييزه

ثم هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقول ان الجملة اذا وقعت خبر مبتداء يجب ان يكون فيه ضمير وهو عار عن الضمير

والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف
المضاف والتقدير ساء مثلا مثل القوم الذين
كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط
تجانس الفاعل والمخصوص لان المخصوص
كان المبين له والمبين لا بد ان يجانس المبين
قوله والنوع الرابع افعال الشك انما
سميت هذه الافعال القلوب لان الشك
واليقين وكلاهما من افعال القلوب قوله
اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة
الشيء بصفة يتعلق للمفعول الذي يدل عليه تعرفه
المبتداء على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو علمت
اخاك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ
الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من
المبتداء والخبر كان وان اذا قصدا مضاؤها
على الشك او اليقين كظننت زيدا عالما او علمت
الا ان هذه الافعال تغير المبتداء والخبر لفظا
ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية

ط وهو ان يكون الذم هو المخصوص بالذم بدون حذف في المضاف وهذا لا يجوز

الشك ان يكون طرفيه مساويا في النفي والاثبات

اي علمت ورأيت ووجدت وزعمت

اي صاحب العهد

اي عالما مهارة

وصار الذي كان مبتدأ مفعولا اولا والذي
كان خبرا مفعولا ثانيا وتعتبر صحة الكلام
بان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ
وخبر كان الكلام سديدا والا فلا وحكم
ثاني المفعولين حكم خبر المبتدأ ثم ان لهذه
الافعال ما خلا حسبت وخلت معاني اخر
لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت
فهي اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين
او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا
انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب
واما اذا كان من الظنة اي التهمة واما
زعمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا تقتضي
الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن
يبعثوا وكذلك علمت قد يكون علمت بمعنى
معرفة الذات فلا تقتضي المفعول الثاني نحو
علمته اي عرفته وكذا رأيت قد يكون من رؤية

البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان
الثاني نحو رأيته ووجدت الضالة قوله
اي اصابتها
ومن خصايصها امتناع الاقتصار فيها
على احد المفعولين اي انما لم يجز الاقتصار على
احد المفعولين فيها لانها داخلة على المبتدأ
والخبر فكما لا يستغني المبتدأ عن الخبر ولا الخبر
عن المبتدأ كذلك لا يستغني احد المفعولين
عن صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك
تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته
درهما ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معا فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما نسيا
منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم
فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة
ومتأخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب
الاولى التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز
الغاؤها البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان
التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل

علا ضعفها فلا يجتمعان والثانية التي تحسن
فيها الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط
نحو زيد ظننت منطلق او زيدا ظننت منطلقا
وانما تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم
والفعل واقع بينهما فهو متاخر من وجه
ومتقدم من وجه الثالثة التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التاخر لان الفعل
لا حظ له في التقديم بوجه فضعف امره وحسن
الغاؤها وانما اختص الالغاء بهذه الافعال
ولم يجز في غيرها من الافعال ذات المفعولين
لان الغاء فيها لا يفسد معنى الكلام لانك
اذا قلت زيد ظننت مقيم كان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت زيد اعطيت درهم
وزعمت انك تريد زيد درهم في اعطائي
لاحلت قوله والتعليق بالاستفهام يقتضي
صدر الكلام وكذا اللام فيجعلون الفعل
لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك

ام عمرو

ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجملتان في
موضع النصب لان العلم واقع عليهما وقد
عدل لها الابتداء محافظة على اللفظ ولا يكون
التعليق في غير هذه الافعال ولا تقول اعطيت
لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد
الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه
الافعال لما كانت واقعة على الجزئين في الحقيقة
كانت معملة من هذه الجهة وهي غير معملة
لفظا فكانت معملة من جهة وغير معملة
من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي
التي ليست بذات بعل ولا مطلقة **الباب**
الرابع في العوامل المعنوية قد مضى الان فراغ
العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي
الضرب المعنوي وهو شيان عند سيبويه و
ثلاثة عند الاخفش **قوله** الاول الابتداء
وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية وهو
الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى

يعرف بالقلب وعامل المبتداء والخبر هكذا
عند اصحابنا لان رافعهما هو القوي من
العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما
تقيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم لو عري
من العوامل ولم يسند اليه بشيء فلفظ زيد
مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن مبتدا وبكان
بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فما اوجب
ان يجعل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل
لاجل اسناد الثاني الى الاول استحقا لتجردهما
باسناد عن حكم التبعية واكتسابهما المعنى الموجب للاعراب
اصل الاعراب ومشبهة الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه
والثاني لكونه خبرا ثابتا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين
سائر وجوه الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يقوم المعنى
المقتضي للاعراب عامل ان العامل عبارة عنه في عرفهم
فهذا المعنى الذي نحن بصدده في هذه المثابة فوجب ان يكون عاملا
ما لكونه ثبوت على انهما اعني المبتدا والجزئين فعامل في الجزئين

في الموجب
بيان

مذكورة

مذكورة في الاصل **قوله** وهذا المعنى عامل فيهما ينبني
الى المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه
الجزئين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم من ان
هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا هو العامل في الخبر وما
ذهب اليه آخرون من انهما جميعا اعني المعنى والمبتدا جميعا
عاملان في الخبر **قوله** وحق الاول ان يكون معرفة الاصل
ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام اعني
الخبر عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير
معلوم عند مخاطبك لتحصيل الفائدة ثم هذا القياس قد
يتدرج في النكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة
بشهادة تأويل الائمة وهو هذا الجنس من العبد خير من ذلك
الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة وانما يخرج
لضرب من التأويل كما في الاستفهام والنفي نحو ارجل
نحو احد خير منك ان الفتى لتوم لحق الموقف ارجل في الدار ام
امرأة لانه متأول بهما وعلى هذا في الدار رجل وقد
حسن لامنهم الالتباس فيه اعني التباس

الصفة بالخبر ولهذا التزم تقديمه **قوله**
وقد يكونان معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون
المخاطب متصور الشيئين ولم يعرف النسبة
بينهما فدته بذلك النسبة المجهولة عنده
كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصاً قد
انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد هو
الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر
في ذلك حصول الفايدة بحيث وجدتنا استقام
الكلام وقولهم الله الهنا ومحمد نبينا على
وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقرباً وتعداداً
والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرفه ويجحد
ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء لا يعرفه
واعلم انهما اذا كانا الخبر نكرة فلو قلت المنطلق
زيد وزعمت انك قدمت الخبر لم يجز بل لو ذهب
به تقول ذلك لكان المنطلق مبتداء وزيد خبره
لا يقال ان زيداً يدل على شخص مخصوص متعين
للاسناد اليه فيكون مبتداء قدم او اخر

والمنطلق

[margin:] معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا جملة في ما اذا كان ح

والمنطلق يدل على المعنى النسبي فيتعين المخبرية
متقدماً كان او متاخراً الا انا لا نجعل المنطلق مبتداء
الا على تاويله الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيداً *[margin: خبراً]*
الا على تاويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد
منهما صالح ان يكون مبتداء وخبراً فايهما
تقدم هو المبتداء كما ذكرنا هذا مذهب السكاكي
وقد ذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كان
معرفتين فانك اذا قلت زيد اخوك واردت
ان تخبر عمن يعرفه المخاطب باخوته بانه
مسمى بزيد كان اخوك مبتداء وزيد خبره
وان كان مقدماً ثم الاختلاف انما هو في موضع
الالتباس اعني ما اذا كان كل واحد منهما صالحاً
لان يكون مبتداء وخبراً واما في غير موضع الالتباس
فالتقديم جايز بالاتفاق نحو قولهم بنونا بنوا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الا باعد فهنا
لا يلتبس ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء
بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم

بمنزلة ابناء الابناء **قوله** والمعنى الثاني رافع
الفعل المضارع وذهب اكثر الكوفيين على ان
فعل المضارع انما ارتفع لتعريه من العوامل الناصبة
والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع
بما صدر به اوايله من الزوايد الاربع ومذهب
اصحابنا وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب
ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه
نحو زيد اذ لو قلت كاتب كان اسد كلام
فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه
وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه
مقام الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة
بالاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من
الواجب ان تعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه
موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد
يكتب بل يكفي مجرد وقوعه في جنس الاسم لان
يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه
ولهذا قال المص لانك تقدر ان تقول في زيد

ضارب يضرب زيد او يضرب زيد فوقع
الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع
المبتداء اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان
على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط
انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون و
لا يصح وقوع وقوع اسم الفاعل هناك نحو قايم
الزيدان وقايم الزيدون لكونه غير معتمد وكونه
ارتفع ههنا لوقوعه ابتداء ولا ابتداء من مظان
صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان يرتفع
الفعل في قولهم كاد زيد يقوم اذا الفعل ملتزم
في خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم فيه لانا نقول
ان الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبقت
اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب و هب
ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا
يصح وقوع الاسم قلنا هذه مغالطة محضة لان
العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلم الاعراب و
الماضي لا يستحق الاعراب فكيف يعمل فيه العامل الاتراك

تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخله
لما ثلاثة تبنيه غير مستحق للاعراب **قوله**
والمعنى الثالث انه عامل الصفة **اعلم** ان صاحب الكتاب
يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش
يجعل العامل فيها معنويا **فاذا قلت** مررت بالرجل
الكريم وجائني الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل
في الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او
منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه
حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعري
المبتدا عن العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان
ابو علي رحمه الله يختار هذا المذهب بحجة سيبويه
وهي ان الصفة قد تنزلت منزلة الجزء من الموصوف
فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما
الا ترى انك اذا حملت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء
والماء الا ان العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة
ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف **قوله** و
يحتج للاول بقولهم يا عمر الجواد استدل ابو علي

الفارسي على ما اختاره من مذهب الاخفش رحمه
بانا قد نجد في من الصفات ما اعرابه يخالف حال
الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد
فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
لم يختلف حركاتهما بان كان احديهما اعرابا
والاخرى بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان
فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمر
الجواد ظنا بانه عجز البيت المشهور الذي هو فما كعب
ابن اسامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد
فقد سهى ان لا احتجاج للاخفش في النصب
اذ يصح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى
النصب حيث كان مبنيا وعمل في الصفة النصب
لفظا حيث كان معربا فيكون العامل فيهما واحد
كما في ذهبا امس الداير **الباب الخامس في**
فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة
والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه

وهي خمسة الاول المضمر قالوا ان الاصل
في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سبق
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد منه
من جنسه فيكون شايعاً في امته نحو رجل وفرس
وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه
وهي خمسة اضرب المضمر قالوا انه عبارة عن اسم
يتضمن الاشارة الى المتكلم او المخاطب او غيرهما
بعدما كان سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا و
فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون
واحد منهما نكرة نحو زيد ضربته فيكون معرفة
كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا
اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان
نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته
بعض التعريف وصار اخبارك عنه بالمجيء من الاسباب
التي تقربه عند السامع معرفة فاذا ضربته فقلت
ضربته كان المضمر معرفة كما ان زيدا في قولك
زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام

قالوا

قالوا واعرف انواع المعارف هو الضماير لانه بمنزلة
وضع اليد اذ الشيء انما يفهم بعدما عرف واعرف انواع
الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما **قوله**
والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو قالوا في تعريف
العلم انه الذي علق على شيء بعينه غير متناول ما
اشبهه وانما قيد بالقيد الاخيرة احترازا عن المضمر
والمبهم لانك اذا قلت لزيد هو لا يمتنع ان يتناول
بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بالقيد
الخاص احترازا عما تكون من الاعلام نحو كم من زيد
لقيته ونحو ذلك فان لفظة العلم يطلق على امثاله
باعتبار ما كان علما للعلم كما يكون للمفرد ويكون للاجناس
نحو اسامة وثعالة وغيرهما **قوله** والثالث ما
فيه لام التعريف للجنس واللام وحدها عند
سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء
بها لا ترى انها لا تثبت في الدرج وعند الخليل ان
حرف التعريف ال كهل وبل وانما استمرت التخفيف
بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل

عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع
النظر عن عوارضها او فردا من افرادها فان
كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى
تعريف الجنس وان كان الثاني لتعريف ذلك
الفرد وهو المسمى تعريف العهد هذا هو الاصل
ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه
بجميع افراده نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر
فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء
لا يمكن ذلك فيه ولا يسمى الاستغراق نحو قوله
تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس
دون العهد والاستغراق **قوله** والرابع المبهم
وهو شيئان قالوا ان المبهم ما كان متضمنا للاشارة
الى غير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون
سابقا في الذكر ثم ان المبهم اما ان يكون بحيث يستغني
عن صلته او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني
الموصولات وانما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف
في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة

ولانها

ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا
جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء
اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان
في حال الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما
قالوا مسلمات ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلت عن هذا جوابان احدهما لا نسلم ان هذين
وهذان تثنية هذا على حد مسلم ومسلمات و
انما ذلك صيغة موضوعة للتثنية هكذا كما ان هما
لفظ موضوع للتثنية هو وانقلاب الالف ياء
في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي صيغة
اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر
كما انهم صاغوا الضماير في الاحوال الثلث فوضعوا
للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك هنا ولا
شك ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا **قوله**
ومما يدل على ان هذان ليس بتثنية هذا حذف الالف
من هذا انما الالف في التثنية لا يحذف بل تنقلب اما
واوا واما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب

الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية تزيد عنه شبه
الحروف وتثبت قدمه في الاسمية لاختصاصها
بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا النون بدل من
الحركة والتنوين لانه لما صار معربا للتثنية استحق
الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق
ذلك قوله والموصولات الذي والتي وما
ومن فالموصول ما لا بد له في تمامه اسما من
جملة تقع صلة له نحو الذي ابوه قايم زيد وانما
تعرفت بصلتها لا بلام التعريف ولهذا قيل ان
اللام في الذي زيادة اصلها لذي على وزن
عمي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول
مررت بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ
متشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي فعل
كذا لم تجد ذلك الانتظام ويدل على زيادة
اللام فيها ان ما ومن بمنزلة الذي عرفته قوله
فانها لا تتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع
وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي

لذي لغة وليس فيها
الف ولام نحو جاني
من عرفته فيكون

ذهب

ذهب اخوه عمرو والذي في الدار وامامك
خالد والذي ان تكرمني يكرمك بكر والجملة الذي
تقع صلة يجب ان يكون من الجملة التي تقع
صفة اعني احترز من الجملة التي يتطرق
اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقوع الامر
والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة
فلا يقال الذي اضرب زيدا عمرا ان لم يكن في اضرب
زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت الذي
ضربته وكذلك لو قلت جاءني الذي اتضربه لان
الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا للمبهم
كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني
الذي ما اكرمه واكرم به لم يجز لان المبهم عار
عن البيان اذ الانسان متعجب بما يستبهم عليه
سببه فان اثبت بالقول مع هذه الاشياء جاز
لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضرب
ولو اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره
ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة من ضمير

يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما
بل هو هنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد
تنزلت منزلة اسم واحد فلا بد من شيء
يصل بينهما ويجوز حذف العايد للعلم به وهذا
متسع في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي
بعث الله رسولا ونحو ذلك وقلما يجيء اية
في التنزيل من هذا الجنس الا وحذف العايد قراءة
فيه الا في موضعين احدهما قوله تعالى كالذي
يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تعالى
واتل عليهم نبا الذي اتيناه ثم اعلم ان الذي
وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل
لا يكون الا نكرة فلا يجوز ان يصف المعارف بها
لان المعرفة لا تصف بالنكرة ولما كان كذلك
وقد مستهم الحاجة الى ان يصف المعارف بالجمل
الجمل توصل به الى وصفها بالجمل كما توصلوا
الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يكن همّ ان تقول
رامررت برجل فرس شده قالوا برجل ذي فرس ثم

ان الجملة
التي توصل بها واجب ان تكون معلومة للمخاطب
نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان انسانا
قدم من الحضرة الا انه لم يعرف بعينه فافدته ... بعينه
بذلك انه ذاك لو لم يبلغ المخاطب ذلك فقلت
هذا الذي قدم من الحضرة احلت ثم ان الفرق
بين الذي وبين ما ومن ان الذي يقع وصفا وهي
وهما لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان
من تختص باولى العلم وما فيعمهم وغيرهم
قوله والخامس الى احد هذه الاربعة اضافة
معنوية وذلك نحو هذا غلام لك او غلام زيد
او غلام الرجل وغلام هذا الرجل او غلامهم من
عرفته وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة
اذا اضيفت الى المعرفة اضافة معنوية فا
المضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الا
اسماء تربت في الابهام بعرق فانها نكرة وان
اضيفت الى المعارف اعني نحو غير ومثل وشبه و
قد سبقت اليه الاشارة فيما تقدم الفصل الثاني

في التذكير والتأنيث **قوله** للذكر ما ليس فيه تاء
التأنيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك
عن التاء في بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن
الواو وليست للتأنيث الا ان ابدالها جعل مختصا
لحال التأنيث والوقف على بنت واخت بالتاء نحو
بنت واخت وبعضهم يقف على تاء التأنيث ايضا
بالتاء ولا يقلبها هاء نحو طلحت ومنه قول الشاعر
بل جوزتيها كظهر الجحفت ثم ان هذه التاء اعني
المنقلبة هاء في الوقف كما يجيء للتأنيث يجيء لتشديد
التأنيث كنجعة وللفرق بين الجنس والواحد منها
كتمر وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة نحو علامة
ونسابة ولتاكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسب
او التعريب كمهالبة وموازجة وغير ذلك وانما
يطول التفصيل وشبهها بالتأنيث لكونها فرعا
لاصول كفرعية التأنيث للتذكير **قوله** ولا الف
الالف يجيء للتأنيث مقصورة وممدودة كحبلى
وصحراء والابنية التي تكون فيها الالف المقصورة

قد يكون

فقد يكون مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين
وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وقد يكون مشتركة كفعلى وفعل بفتح وكسرها
وسكون العين فان الفهما قد يكون للتأنيث كحبلى
وسكرى وقد يكون للالحاق كارطى وغربين و
علامة كونها للتأنيث امتناع الصيغة من لحاق
التاء وعدمه غير منصرف في الاستعمال واما
امثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث عدها
سامة **قوله** وهي على ضربين **اعلم** ان التأنيث
الحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمرأة
والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك
بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والقرية
والارض وغيرها ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى
من غيره فاورث مع لحاق العلامة بالفعل المسند
اليه نحو جاءتني هند ولم يجز جاء الا في ضرورة
الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس
وطلعت الشمس وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين

الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة
نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان الفاعل اذا بعد
عن الفعل ولم يله لم يبق لم تلك القوة فتستدعي
الحاق العلامة بحالة واستحسن ذلك في غير
الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة و
لو كان بهم خصاصة لانه اذا كان جايزا بغير
الفصل مع غير قبح ففي الفصل حسن ثم ان تأنيث
البهايم وان كان حقيقيا الا انه دون تأنيث الا
دميين لان البهايم لا يتميز اعيانها به بجميعها
صورة متحدة ولا يقصد تأنيثها وتذكيرها ذكرا
القصد فاشبه التأنيث غير الحقيقي فاجيز سار
الناقة وان لم يجز جاء هند قوله والفظي
على ثلثة اضرب التأنيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء
وقد لا يكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه
التاء نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة
وانما قدرت التاء دون غيرها من علامات

التأنيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى
مؤنثا سماعيا لانه يحفظ من العرب ولا يقاس عليه
ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا
فامره يظهر بشيئين بالاسناد الى المضمر نحو الشمس
طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان
رباعيا فصاعدا اعني ما كان اربعة احرف سواء كان
الجميع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره
لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب والتاء
لا يظهر في التصغير لتنزل حرف الرابع منزلة تاء
التأنيث على ما سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ
قديديمة ووريئة حيث اظهر التاء في الرباعي
وعكسه عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع الذي
لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التأنيث فرع على
التذكير والثاني ان جمع المكسر فرع على جمع المصحح فاجتمع
فيه فرعتان ولما كانت تأنيثه لاجل المشابهة كان
تأنيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه

نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع
المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك
المؤمنات وقوله تعالى نسوة وقال جار الله
العلامة رح ونسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتانيثه
غير حقيقي كتانيث الامة وهي اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من
النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو
والنون مونثا لانه لم يتايد التانيث الامن في جمع
واحد بخلاف التكسير كما عرفت ولانه مخصوص
بالذكور ولم تتغير صيغته عما عليه بل الحق بجمع
الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير فانه
قد استونفت له صيغة ثم هذا اذا كان الفعل
مسندا الى الظاهر اعلم ان ترك العلامة في المؤنث
غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى ظاهر
الاسم نحو طلع الشمس اما اذا كان مسندا الى ضميره
فلا يسوغ الحاق العلامة نحو الشمس طلعت

وقال ٣

فهمنا

ففهمنا ان لم يلحق لم يعرف اسناده الى ضميرها
ام الى اسم اخر يجيئ بعده نحو طلع شعاعها او قرنها
مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك
الشمس طالع ووجه الامتناع هنالك ان المخبر
المفرد المشتق حكمه كحكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه
وجمعه من حيث كان المخبر عنه فلما كان حكم هنالك
هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وهكذا
اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الالحاق العلامة
نحو الرجال جاءت وللمسلمات فعلت هذا اذا اسند
الى ضمير المسكن ولك ان تسنده الى ضمير البارز
نحو الرجال جاءوا وللمسلمات فعلن قال ابو عثمان
والعرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن و
هكذا خمس خلون وخمس عشرة خلت وما ذاك
بضربة لازب **قوله** والناس والانام والرهط
النفر مذكر الناس اسم جمع وليس لجميع الانسان
من لفظه لان الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس
قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف

واللام عوضا عن الهمزة والالم يجتمعا معا في قوله
ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا وقال
غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله الا يقدح
اجتماعهما في ذلك بدليل قولهم معاذ الاله كظبية
ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع له واحد
من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك
الرهط والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين
مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط
ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم فهو
ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر
ويؤنث بدليل الايتين او دونهما المص الا ان
تانيثه ليس بمعنى الجمع بل بالتاء مقدرة فيه اذ لو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله
قال الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد
له من لفظه قال ذهير وما ادري وسوف اخال
ادري اقوم آل حصن ام نساء وربما دخل فيه النساء
على سبيل التبع قوله والقوم يذكر ويؤنث

لانه

لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للادميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم لها
ما ذكره الجوهري وما ذكره المص بخلاف حيث
فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق
قوله ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده
التاء يذكر ويؤنث **اعلم** انهم وضعوا بعض
الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه
بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فيما كان من هذه الجنس
يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ ولان اللفظ
وان افاد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك
نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث فعلى المعنى اذ
معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه مثال
المجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات
وهذا الباب لا يكون له لمذكر من لفظه لالتباس
الواحد بالجمع لانك اذا قلت شاء مثلا واردت
الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لان الجمع شاء
ايضا قال يونس اذا ارادوا ذلك قالوا هذه

شاة ذكر وحمامة ذكر **قوله** وتانيث العدد
من الثلثة الى العشرة عكس تانيث اجمع الاشيا
انما انعكست قضية التانيث والتذكير في الثلثة
الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجال
قدمت في الاعتبار على النسوة نظرا الى الافراد
وقد انث التذكير فانث العدد ثم لما انتهى
الامر الى اعتبار النسبة واستحسن القاء الفرق
ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علومتي
التانيث لزم حذف التاء في الثلثة الى العشرة
واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل الخلص
فقالوا المذكر واحد واثنان والمؤنث واحدة
واثنتان او اثنتان واما ما فوق العشرة
فاحد عشر الى تسعة عشر يؤنث اما الاسم الاول
والمذكر دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة
مع ما نسق عليهما لما تنزلا منزلة اسم واحد
كره اثبات علومة التانيث فيهما اجتماعهما
في اسم واحد فنقول احد عشر رجلا واحدى

عشرة امراة ونؤنث الاحدى ولم تسقط التاء
التي سقوطها علومة التانيث من العشرة لئلا
يجتمع علومتا تانيث اعني اثبات الالف في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء
من عشرة لئلا يجتمع علومتا تذكير في الاسم الواحد
لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشرة امراة واثنتا
عشرة امراة واثنتا عشر رجلا وثلثة عشر
رجلا وثلثة عشر رجلا وثلاث عشرة امراة
وهكذا الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول
في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي
المؤنث بالعكس وشين العشرة يسكنها
اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما الملحق
باخره الواو والنون من الاعداد نحو عشرون
وثلثون فالمذكر والمؤنث سواء نحو عشرون
رجلا وعشرون امراة **قوله** والاسمان مبنيان
على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنى

عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا
اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني
عشر وذلك لانهم جعلوا اخر شطيه اعني عشر
بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع
قيام النون فلا تقول اثنا ك كذلك ولا يجوز اثنا
عشرك كما تقول خمسة عشرك بمنزلة النون لم يكن
الاسم مركبا فلا يكون مبنيا **الفصل الثالث** في التوابع
وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع
لغيرها وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل
وعطف بيان وعطف حروف **قوله** اما التاكيد
فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفايدة التاكيد
التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي
يقرب منه زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة
فان ذلك مجاز اذا لم يتناوله الاجتناب فاذا
قلت مررت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي

في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون لازالة التجوز الذي في قوله تعالى
فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني
زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني
رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شايعة غير ثابتة
لها عين كالمعرفة فلا تفتقر الى التاكيد
لان تاكيد ما لا يعرف لا فايدة فيه والثاني ان
التاكيد يدل على التخصيص والتعيين و
النكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما
تنافي والكوفيون اجازوا ذلك فيما اذا كان
محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة
فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل ليلة كلها
يصح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو
ازالة التجوز واستدلوا فقد مرت الكرة
يوما اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم
ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين تكرير

صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبّر عنه
المص وحده بالتكرير مطلقا وانه جاز في كل شيء
من الاسم والفعل والحرف والجملة والمؤكد
وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي
عبّر عنه المص لغير التكرير فانه وان كان بتكرير
المعنى الا انه ليس بلفظه ثم ان لفظ النفس ومثله
العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر
والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا
نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما
سبق في صدر الكتاب انه مثنى للمعنى وكل لا يؤكد
به الا جمع او شيء ذو اجزاء مقصودة نحو قرأت الكتاب
كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون
ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو
اتباع له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم
اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون بالصاد
غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري
انه تصحيف وعن ابن كيسان تبتدئ بايتهن شئت

من هذه

من هذه الثلثة بعدها اى بعد اجمعين وعن
بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف
وانما جمع بين كل واجمعين في قوله فسجد الملائكة
كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس وان لم يبق واحد
منهم الا وقد سجدوا الا انه لو لم يضم
اليه اجمعون لكان لا يدرى اسجدوا في وقت
واحد او في اوقات مختلفة فقرن به اجمعون
ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا
عن آخرهم في وهلة واحدة هكذا ذكره
ابو العباس قوله والصفة التي هي الاسم
الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم
ان الصفة هي ما ذكره بعد الشيء من الدال
ليدل على بعض احواله فائدتها تخصيص له في النكرة
نحو جاءني رجل عالم وتوضيح له في المعارف نحو جاءني
الرجل العالم وقيل هي التفرقة بين المشتركين
في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل

بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد
يجيء بمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على المقدس سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك
من الذم والتحقير وبمجرد التاكيد كقولهم
ذهب امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون
بحال الموصوف او بحال ما هو من سببه فالاول نحو
مررت برجل فاعل واما الثاني فنحو مررت برجل
كثير عدوه فالكثرة ليست بحال الرجل وانما هو
حال العدو وهو من سببه والغرض بسببه انه
يصله ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم
ان الشيء يوصف بجنسه اشياء الاول ما كان فعلا
للموصوف او لشيء من سببه نحو مررت برجل
قايم او امراة قاعدة فان مثل هذا فعل يزول و
يحدث وفي الوصف هنا ضمير عايد الى الموصوف
وكذلك مررت برجل قايم ابوه فيرفع الاب باسم
الفاعل وهو صفة للذي قبله لان اسم الفاعل
من سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه

فلو قلت

فلو قلت مررت برجل قايم غلامه لم يجز ليس
من سبب الرجل فلا يكون فعلا صفة له والثاني
ما كان حلية من الموصوف او من شيء
هو من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه
والثالث ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو
ان الصفة قد تكون علاجا وقد تكون حلية
فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الحلية
فعلى ضربين احدهما ما يدرك بالعين كالطول
والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لم يكن
العين فيه تعلق به كان يعرف بالتجربة والنظر
المتعلق بالقايم كالعلم والجهل والظرافة والكرم
وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة
فيه والرابع النسب نحو هاشمي وبصري والاسم
المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم
وبصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت فقلت

هاشمي او امراة هاشمية وتقول رجل هذه
فرفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب
جرى مجرى ساير الصفات في الحاق العلامة
التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة حسن
وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس
ما وصف باسماء الاجناس ليتوصل ويتوسل
ذو نحو مررت برجل ذي مال وامراة ذات
سوار فانهم اذا ارادوا ان يصفوا بالاجناس
لما تاتى لهم ان يقولوا رجل مال وامراة
سوار فاجتنبوا هذه الكلمة فتوصلوا بها الى
الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال
وامراة ذات سوار فيصح لهم المعنى واللفظ فصار
بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا
لا يلزم هذا المعنى لانك تقول بزيد صاحبك بمعنى
رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء
الاجناس فقط فلا يضاف الى المضمرات ولا تتصف
بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون

صفة له وكذا امراة ذات سوار لان القصد
الى الجنس فهي تتصف به حتى كان ذو قيل امراة
متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها فلا
يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون
لا يكون صفة في الشيء كما يكون العلم ولا يوجب
معنى كالوصف بالملاوسة كما يوجب السواد
فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو وانما
جاز ان يضاف الى الحرف بل باللزوم نحو مررت بزيد
ذو المال لانه كان نكرة في الاصل وكان اسم فاجيز
اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف لمس
باقي الاحوال فالجنسية موجودة فيه بخلاف
المضمر والعلم ثم ان محل اعراب هذا الاسم حالة الافراد
والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما سبق في
صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق بها التاء
ويكون الاعراب فيه بالحركة نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال
ومررت بذوات مال ورايت ذوات مال بالكسر

حال النصب والجر وكمسلمات واما في التثنية و
الجمع فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع //
موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت للموصوف
في توافقه في جميع الاحوال من التعريف والتنكير
والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة
لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب
ان يدخلها ما يدخل الموصوف من التذكير والتانيث
والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا
وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا
حكم التعريف والتذكير لان الشيء كما لا يجوز
واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا
فلا يجوز ان يقال جاءني الرجل ظريف لان الرجل
اذا كان يدل على الشيوع والعموم لم يكن احدهما
موافق لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظريف
هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب فان
الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينقلب
على العامل عليهم جميعا فتتوافق لا محالة في الاعراب

هذا

هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت
فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت
برجل حسنة جاريته وامراة قايم غلامها وبرجلين
ذاهب غلامهما وبرجال قايم اخوتهم وذلك
لان الصفة التي هي فعل لسبب لم تكن حقيقة
فيجوز ان يطابقه تذكيرا وتانيثا وافرادا و
جمعا اذ لا يمتنع ان يكون المونث مذكرا نفسها
الا هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها
الى الموصوف تتنزل منزلة صفة كانت من فعل
الموصوف فاذا الرجل كما يوصف بكريم نفسه يوصف
بكريم ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانت قيل رجل
كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كريم الاب بد ليل
احتماله ضميره وتانيثها في امراة كريمة الاب يدل
على ذلك وان تنزل الصفة بفعل سبب الشيء
منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق -
الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب لما ذكرنا

والبدل على اربعة اوجه المقصودة من البدل
التبيين والايضاح ودفع الالتباس وهو المقصود
من الكلام والاول كالبساط لذكره وهو في حكم
تكرير العامل فاذا قلت مررت بقوم كثيرٍ بثلثهم
مجرور بجر فجره اخرى حتى كانك قلت بثلثهم بدليل
مجرد ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا
لمن امن منهم وقوله تعالى لجعلنا لمن
يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان
البدل في حكم تكرير العامل لان البدل يتوجه اليه
المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق
بعض كان المعنى جعلت بعض متاعك فوق بعض
ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول قال جار الله
رحمه وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة
في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار
الاول واطراحه الا تراك تقول رايت زيد
غلامه رجلا صالحا اذ لا ضير عايد من الجزء الى

المبتداء ثم ان البدل يجيء على اربعة احدها بدل
الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ هو زيد وعلى
هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه
اذ الراس بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع
الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب
زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه لاتصاله به
اشتماله عليه بمعنى انه ما هو جزء منه والرابع
بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان
تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى رجل فقد
ادركته بان اتبعته المقصود والا تاتي الا في
بديهة الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو
مررت برجل بل حمار فهذا انواع الابدال الاربع
ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو
ان البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا
يكون والثاني اما ان يكون بعضه اولا يكون والثاني
اما ان يكون له بالمبدل منه تلبس ما او لم يكن

فالاول بدل الكل من الكل والثانى بدل البعض
من الكل والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط
وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما
خامسا وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى
القمر لان هذا من بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه
مقصودا فى الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من
التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط
ان يطابق مبدله منه تعريفا وتنكيرا كما اشترط فى الصفة
بل لك ان تبدل الى نوعين شئت من الاخر نحو قوله
تعالى الى صراط الله وقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان يكون
موصوفة لتحصل تبيانا ايضاحا وعطف البيان
هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم
وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف
الصفة نحو جاءنى ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة يكنى ابا عبد الله الرجل الذى تعرف
بزيد او تقول جاءنى زيد ابو عبد الله اذا كان

بالكنية

بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد عن
يسمى بزيد هو الذى يكنى ابا عبد الله والفرق
بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا
من معنى لوجوده فى الموصوف وانه لا يكون الا
مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود ولو افرد
عن متبوعه والصفة لا تدل اذ لو افرد طويل
عن الموصوف فى قولك جاءنى رجل طويل ولم يقدر 2
جريه عليه لم يدل عليه وانما يدل على شئ من من
صفة الطويل على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا
بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هى اسمان كان
احدهما عند السامع اعرف عن الاخر واما الصفة والموصوف
فيهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادة خصوص ف
والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
بالكلام وورد والاول كالبساط وليس كذلك
عطف البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورد
والثانى ليوضح امره فان البدل فى حكم تكرير العامل
بخلاف عطف البيان وبوضح ذلك قول المراد انا

ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون
بدلا والا لكان التارك داخلا عليه في التقدير
نحو التارك بشر وهذا لا يجوز كالضارب زيد
وقد ذكر ذلك في باب الاضافة   والعطف
بالحروف حروف العطف تسعة الواو للجمع مطلقا
اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف
تشترك في جمع المعطوف عليه في حكم واحد الا انها
بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع
المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك بخلاف اخواتها فانها
تدل مع الاشتراك على معنى اخر فيكون هي اصلا و
الدليل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب
كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزي
للشافعي من ان الواو تفيد الترتيب فهو افتراء
عليه فانه ادفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من
ان يذهب عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما

تفيد

تفيدان الترتيب الا ان الفاء ترتيب من غير مهلة
وتراخ وثم توجب مع الترتيب التراخي ومن ثم لم يجز
ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاز
ثم عمرا بعد شهر واما قوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى فمتاول
بانه لما اهلكناها واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر في حروف الجر ولهذا لم يذكر المص رحمه الله
ههنا واو لاحد الشيئين او الاشياء ويجيء على ثلاثة اوجه
احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا واردت ان تخبره
بضربك زيدا فاعترض شك في خبرك لانك تكون
ضربت زيدا او عمرا فاثبت باو افراده عندك او غيره
فتدل على انك تستفهم المخاطب عن احدهما والثاني
تخيير نحو اضرب زيدا او عمرا وافعل لعله يضرب
احدهما لا بعينه ولم يجز ان يضربهما وليس في ذلك
شك وانما هو التخيير اذا لم يكن هناك شيء موجود
بينك فيه يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس

ليس الحسن او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين
التخيير انه لو جالسهما معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس
احدهما بخلاف التخيير فان الامتناع لا يكون الا با
قدام على احدهما واما بمنزلتها او في هذه المعاني
نحو جائني اما زيد او عمرو واضرب اما عمرو واما زيد
فجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو
علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول
العاطف عليها واقتضاء المص وهم حيث لم يذكرها
وجعل حروف العطف تسعة واما الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك ام ضربت
زيدا ام عمرو والحاصل انها اذا وقعت بين المفردين
فهي متصلة لما اذا كانت متصلة صح ان يقال ايهما
والاتصال ان تكون معادلة لهمزة الاستفهام
وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي سواء الفصل
بينهما وبينها وانك مع ام تعلم وجود احدهما
فتكلفه التعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده

ولهذا

ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما نحو زيد
ان كان زيد عنده وعمرو ان كان عنده عمرو والجواب
مع او لا او نعم والثاني ان تكون منقطعة وتقع في
الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك ازيد
عندك ام عندك عمرو فكانك استفهمت عن
وجود زيد عنده ثم بدا لك هذا السؤال فاضربت
عنه واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو
والمعنى بل عندك عمرو وام المنقطعة في معنى بل مع
الهمزة ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينهما و
بين المتصلة واما الثاني فنحو قولك انها لابل ام
شاء فكانك رايت شبحا من بعيد فظننته ابلا فاخبرت بانه
ابل على حسب اعتقادك ثم اعرضك شك نحو ذلك
ان يكون شاء فاضربت عن الاخبار استئنافا السؤال
عن كونه شاء فقلت ام شاء اي بل اهي شاء قوله
ولا لنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن تشترك
في ان المعطوف بها تغاير المعطوف عليه اما لا فهي
لنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وفيه على

ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد
الاشياء لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما بل للاضراب
وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه
فاذا قلت ضربت زيدا بل عمروا وكنت قاصدا للاخبار
بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فتعرض
عنه الى عمرو وقالوا بل نفيه لان النفي عن الثاني
وجب للاول وبل تثبت الثاني ما وجب للاول
وتفرد وقد يقع بعد المنفي كما يقع بعد الموجب
نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن
زيد واجبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما
ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو
فكانك قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم
استدركته فاثبت لعمرو والثاني ان يكون المعنى
ما جاءني زيد بل جاءني عمرو فيكون نفي المجيء ثابتا
لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل
وحده دون الفعل وحرف النفي معا واما لكن

فهي الاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما
جاءني زيد لكن عمرو وهي اخص من بل
لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون
الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا هذا في عطف
المفرد واما في عطف الجملة فهي نظيره بل في جواز
استدراكها في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجيء والفرق بين الاستدراك
والاضراب مذكور في المتن

الكلام مراد على ثلثة معان وانما جعل
الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية
والجر علما للاضافة لان اسم الفاعل اقوى من
الفاعل من المفعول لكونه غير مستغني عنه و
المفعول فضلة يتم الكلام بدونه فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج
في النطق به لا تحريك عضوين واختص المفعول
الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف و
اضعف لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه

وهو بينهما لكونه تارة فاعلا في المعنى وتارة
مفعولا بالى الذى هو المتوسط بين الرفع والنصب
لكونه من وسط الحنك سلوكا الطريق التوافق
والتناظر او يقال ان الفاعل اقل من المفعول
لكونه واحدا ليس الا وكونه المفعول واحدا فصاعدا
الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انها النهج التوازى والتعادل   والملحق
بالفاعل خمسة جمهور النحويين على ان الفاعل اصل
والمبتدا فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روى عن
علي بانه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب
ويقوم مقامه والمضاف اليه خفض ما جرى وايضا
ان الفعل يتقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم
فيكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية فيكون
الفاعل مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا او
في الاغلب ثانى اثنين لانه يحتاج الا الى شيء واحد
وهو الفعل والمبتدا ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لا
فتقاره الى الخبر والى العايد منه ولا شك في تقديم

الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا فيما سبق شبه
هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها
والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا
مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك
اذا قلت ضربت ضربا كانك قلت اوجدت ضربا
او احدثته فيكون مفعولا على الاطلاق بخلاف
ما اذا قلت ضربت زيدا فانك لست بفاعل
زيد على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا او على
هذا سائر الفاعل وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى
المنصوب بالمفعول المجيئين فضلة في الكلام
مثله وحال شبيه خاص بالظرف لكونها مفعولا
فيها والمستثنى بالمفعول معه لان الفاعل فيه متوسط
حرف   والجر الاصلي مضاف اليه بالاضافة
المعنوية انما كان للجر كفى بالله وفي لا تلقوا
بايديكم غير الاصل لانه مجرور لفظا مرفوع
او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم
على احد التاويلين وكذلك المضاف في الاضافة

اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق واعراب
القول غير الحقيقي كله اذ ليس فيه فاعلية
ولا مفعولية وقد ذكرنا فيما سبق ان حق
الاعراب للاسم في اصل الا ان وضع الاعراب على ان
يتميز بين المعاني المختلفة ومحل توارد هذه
المعاني هو دون الفعل والحرف اذ الافعال
والحروف لا تدل صيغتها على معانيها فوجب ان
يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل في اعرابه
غير اصل وانما هو بسبب المضارعة التي سبق
ذكرها في صدر الكتاب وقد يقال الاعراب
صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الاخر باختلاف العوامل اذ قلت
هو فعل كذا فلفظ هو مبني الا انه كناية عن كلم
مرفوع ولهذا سمي ضمير المرفوع وكذا اذا قلت
اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن
اسم منصوب ولكن هذه الاسماء تنوب مناب
الاسم الظاهرة وليست لحاجة فيها الى تمييزها

كان

كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب
او مجرور ولم يكن اعرابها العلة اوجبت بناءها
وضع لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكفي
لم يطلبوا بناءها وحصل لهم الغرض المقصود
من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف
الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب نوع
اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الاخر
باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه
اعراب صريح وهو على ضربين متصل وهو
ما لا ينفك عن اتصال شيء فان قلت كيف
عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف
الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال العرفي وهذا غير ذلك فلا يلزم
ما ذكرتم ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا
او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا
وهو ما الفظ به نحو ضربت وضربنا وضربوا
وسكتنا وهو مستوى فيه نحو زيد ضرب هو

ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل
الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي في افعل
ونفعل وافعل وتفعل اذا كان المخاطب المذكور
دون الغايبة المؤنث فهذه الافعال ابدا مسندة
الى ما استكن فيهن من انا ونحن وانت او غير
لازم وهو كما سند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى
كالمستوى في الفعل الواحد الغايب نحو زيد فعل
وهند فعلت فانه كما يسند اليه يسند الى المظهر
نحو ضرب زيد والبارز من الضماير نحو ضربت
زيدا وما ضرب الا هو ومنه المستكن في الصفات
نحو زيد ضارب لانه تسند الى المظهر ايضا نحو
زيد ضارب غلامه والى البارز اذا اجرى على غير من
هو له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية
على زيد لكونها خبرا وهي لهند فابرزة ضميرها
وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند
زيد ضربته لانحطاط رتبة الصفات عن رتبة
الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان

الا بارزين لان الاستتار من خواص المرفوع
لا نقص اذ الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يمتزجان بل يحتاجان
لمجيئهما فضلة في الكلام بدونهما واما المنفصل
فهي جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفظ به
وحده ويكون مرفوعا نحو فعل كذا او منصوبا
نحو اياك اكرمت ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن
انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب
الا ترى يجوز في كل واحد منهما ان يفصل بينه
وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا
وان يصدر به الكلام نحو زيد فعل كذا وزيدا
اكرمت بخلاف المجرور   وعدد الفاظ
المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا
موضوع لكونه كناية عن المتكلم والوقف عليه
بالالف تارة بالهاء اخرى نحو انه وقدا نحو حال
الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله
العشيرة انا سيف العشيرة فاعرفوني واما نحن

فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا
للمرأة والنساء وللخلفة والمخاض وكذا قيل
للتثنية نحن وانا لم يثنى ولم يجمع على لفظه
لان المتكلم لا يقترن اليه المتكلم وانما يقترن اليه
غايب او مخاطب الا ترى انك اذا فصلت في قولك
نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا فلحق الاسبق ثم
للتثنية لفظ يدل على اثنين فما فوقه وبني على الضم
يعني اعني معنيين فوى ومثل قط وقيل واما انت
فهو ضمير المخاطب والاسم باتفاق منهم ان والتاء
للمخاطب ولا محل لها من الاعراب بحاله فيها وانما الحق
لك حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان ومالوا انت وانت
ولم يقولوا انت على الضم لانهم وضعوا انا الاول
مراتب الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه الضم لطها
المرجحة اذ لو سكنت لكانت في بحسوم عنده
فاخذ خفيف فانزلوا الفتحة لخفتها ثم زادوا التاء
للمخاطب فقالوا انت ولو فعلوا مثله في هذا لزمت
لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين الفساد

واغاد

وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة
بالمؤنث تفرقة بين الجانب المذكر على المؤنث والفتح
جزء من الكسر لخفته ثم قالوا في التثنية انتما
وفي الجمع انتم وفي الغائب هما هم وكان القياس
انتا وانتو لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع
هو الواو ولانهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا
انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا ولانهم لو
قالوا انتا او انتوا لزمهم ان يقولوا هوا وهوو ن
يفضي الى اجتماع المثلين في اخر عن التمكن فلم يعللو
به لما كانوا ابدلوا من الواو ميما في هو لان الميم من
مخرج الواو وهي لحدى على الحركة التزموا الميم
في جميع الباب وقالوا في الجمع انتم والاصل انتمو
بدليل مراجعته في الضرورة والاختيار ووجه
في مثل انلزمكموها وذوقه وانما حذف الواو
تخفيفا خوفا من الالتباس ولم يحذف الف التثنية
لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل
من التثنية فالتخفيف به اولى وانما ضم ما قبل

الميم وهما واثنتا في المذكر والمؤنث لان الميم ر
اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية
من جنسها في المظهر حفظ بين فيه نحو زيدان
فجعلوا حركة ~~ما قبله حرف التثنية من جنسها~~
في المظهر حفظ بين الميم الشفوية من جنسها
واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية ولم
يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا
في جميع المؤنث هن انتن ولم يجعلوها هنا بالالف
والتاء وايقاعا للمخالفة بين الفرع والاصل اعني
المظهر والمضمر وخصوا النون لانها علم الجمع
في ضربا وضربوا وشددت لان الاصل هنن وانتن
فثقيلة الميم وادغم واما منفصله المنصوب فهو
إيا عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها
للواحق من الاعراب وهي بمنزلة التاء في انت وعند الخليل
انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم مبهم فلخصص
امره بالاضافة واستدل بما حكاه عن العرب اذا بلغ
الرجل الستين فاياه واياّ الشواب حيث اضاف ايا

الى الاسم

الى الاسم المظهر واما الضماير المتصلة فيما كان
للمرفوع منها هو التاء في ضربت وهي مضموم للمتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطب
المؤنث وقد استاثر المتكلم بالحركات لتقدم المتكلم
في التكلم على جزء وانما فتحت في خطاب المذكر
وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل
وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل
انا نحن ثم جيء لما ذكرنا في انتما وانتم وانتن
صار في ضربتما وضربتم وضربتن ثم ضمير الغايب
الواحد لا يكون الا مستكنا اذا تم زيد ضرب اي هو
وهند ضربت اي هي ولم يبنى لان الفعل يدل
عليه واما التثنية والجمع فتحقق له ضربا وضربوا
وضربنا ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز
ان قولك ضربا تثنية المستكن في زيد ضرب
وضربتما للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر
والمؤنث اذا امكنهم الفرق هنا بالحاق التاء
نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه بدل من الميم في

الواحد ولا ميم هنا فيستبد منها فهذا حكم الضماير
اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارعة فضمير
الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب وكذا
ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب
الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل
ونحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوايد التي
اعتقبت في صدره وتقول في الغايبين يضربان و
يضربون كما قلت في الماضي ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان
معربا عوضوا عن الحركة الاعرابية النون وتقول
في المضارعين تضربان ولم تلحقوا باخره التاء
لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي الجميع يضربن
كما قلت في الماضين ضربن وتقول في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرت من
الفرق بين البادي والمستكن وتقول في مونث
المخاطب تضربين فيلحق الياء باخره علما للضمير
المونث لان التاء في اوله علامة للمخاطب عن زيادة
اخرى فجاؤا بالياء لانها علم المونث ايضا في هذه

وتقول في تثنية تضربان ولم يفرق بينهما بين
المذكر وكما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول
في الجمع تضربن كما قلت يضربن في الغايب سواء
في المتكلم لا يبني الضمير لاحرف المضارعة في اوله
بغني عن ابرازه ويومن الالتباس وحكم الامر
حكم المخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب
لانه مبني او مجزوم وهذه النون تسقط في
الجزم واما متصل المنصوب فهو كالكاف في اكرمك
والياء في اكرمني والهاء اكرمه ولفظ المجرور
كالفظ المنصوب على ما تقدم **قوله** الا ان ياء المتكلم
اذا كان ضمير منصوب تعمدت بنون قبلها نحو ضربني
ويضربني صيانة للفعل من ان يلحقه الكسر فلا يكون
في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على
الفعل ان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا
اخواتها واجازوا حذفها للضعيف مع كثرة
الاستعمال على علالتها نحو اني وكاني ولعل
ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر واما اذا كان

ضمير مجرور ولم يعد نحو غلامي ولما كان الاسم
والحروف لم يجب صيغتها عن الكسر الا في من
وعن وقصا لانه لما كانت مبنية على السكون
عمد الياء معها لابقاء على السكون عمد الياء
معها ابقاء على السكون وتفاديا من ان يزيل
الكسرة والياء للمتكلم اذا كان بعد عين يكون
ما قبلها ساكنا في الموقع وفي المضوب باقيا على
حال وانما اسكن اخر الفعل مع الضمير الفاعل
لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من تعالي اربع
حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربت
وعليهما دعونا ورمينا ثم تقلب الواو والياء
الفا لسكونها ولم يفعل هذا دعونا ورمينا ثم
تقلب الواو والياء الفا مع الضمير المفعول له
نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان الضمير
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم
الانفصال والاتصال بالفعل لفظا وكما يقتضي
العامل يقتضي المعمول اعلم ان اضمار الجار من

قبيل

قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا الا ان اذ الجار
تنزل من المجرور منزلة الجزء من الكلمة
فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله تعالى
وقايم الاعماق خاوى المحذوف اي رب
مهملة سوداء الجوانب حد الى الطريق و
الكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها
منزلة رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت
بعدها الكسرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امرأة مثلك
وسياق الكلام يدل على ذلك في موضع بمعنى
ذات ارضاع ولهذا لم يؤنث معنى الحبستها
استقلها عن ذي تمام اي صبي ذي تمام وهي
تميمة وهي المعاذة فعلو لها تعاني عليه الحول
وبعد بل نحو قوله تعالى بل بلد ذي صعود واصباب
اي بل رب وهو هنا بمعنى المفازة والاصباب
جمع صبب وهي منتهى الصعد ومن
ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم

ذكر سيبويه في اعراب هذه المسئلة اربعة اوجه
احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير
فنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله
خيرا فجزاؤه خير باضمار كان مع اسمها لدلالة
حرف الشرط وحذف المبتدا من الثاني لدلالة
حرف الجزاء عليه لاقتضائها الاغلب جملة
اسمية وثانيها ان يرفعا معا على ان الاول اسم
كان المضمر والخبر محذوف والثاني خبر مبتدا
محذوف التقدير ان في عمله خير فجزاؤه وهذا
الوجه دون الاول على ان لقلة حذف خبر كان
وثالثها ان ينصبا جميعا نحو ان خيرا فخيرا الاول
على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه
مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو
يجزى خيرا والوجه الرابع ان يرفع الاول على ما ذكرنا
في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا الوجه
الثالث   وهذه السماعية لا يضمر الا مع
الشيخ اخر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من

قرينة في اللفظ يدل عليه مثل ما ترى في اضمار ان
من الفاء التي تدل عليه وفي الاضمار الجازم
من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كان من الحروف الشرط وقد حكم
على قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء
في اللفظ عليه   والقياسي لا يضمر الا بدليل
بدليل الحال اعلم ان الفعل يضمر او الحال فاوله
نحو قوله وقد رايت من يهتاء اللسف مكة
اي مكة فاضمرت اذ الحال يدل على ذلك وهكذا
اذا سمعت المسلمين قد كبروا فقلت الهلال باضمار
ابصروا   والنهي والمستهلين معناه لاجل
النهي او في حقه لان يكون للنهي المخاطب
ولهذا كان المضمر يبيد وابصروا على الغيبة دون
تبيد او ابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة
ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع
وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وهو
قوله كونوا هودا او نصارى لما اعرضت عن قولهم

كونوا هودا او نصارى الاسم بعده دل ذلك
بما يدنتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل زيد
باضمار فعل زيد ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه
بالابتداء وذلك لاجوتاب من يفعل زيد باضمار
فعل زيد لا زيد فعل المطابقة لجواب السؤال كما ان
الجواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد
بالرفع وقريب من هذه الاضمار على شريطة
التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون الدليل
عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله
تعالى ملة ابراهيم متقدم عليه فهو قوله كونوا هودا
او فيما يضمر على شريطة التفسير متاخر عنه هذا
معنى قوله الا انه يعقبه وفي الاول كان يسبق ثم الاسم
قد يكون بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا
ايضا اما المرفوع فنحو قولهم هل زيد خارج فارتفاع
زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج
زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه و
ليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل

فلو يليه

فلو يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم الاسم
الواقع بعد لو وان واذا وهلا والا ونحو ذلك لما
فيهن من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك
عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل
يفسره الظاهر المعنى ضربت عبد الله لان انتصابه
بالفعل المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير
ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون
عين المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو زيد
امررت به او جزت به ولا يصح اضمار مررت لانه يتعدى
بالفعل او فعلا هو لازم معناه نحو زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان اهانة المولى من
لوازم ضرب الغلام وهذا باب الاطناب فيه مجال
لكنه يقضي الى الملال فاختصرت
على هذا القدر فليس
الرب على التيشاق

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب صاحبه كاتبه
ملا قاسم بن محمد غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه
اجمعين تاريخ سنه
١٠٠٩٠
في شهر جمادى الاول
في يوم الاربع في وقت الظهر

١٠٠٣

كتب العبد قاسم بن محمد
عفي عنه

١٥٨

حسب قسم